الرعي والنزاع:

أدوات منع النزاع والاستجابة له في منطقة الساحل السوداني
(بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي،
نيجيريا، النيجر، جنوب السودان، والسودان)

الشراكة من أجل الاستقرار والأمن في منطقة الساحل السوداني

تم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع مكتب عمليات النزاع وتحقيق الاستقرار التابع لوزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية، كجزء من مشروع الشراكة من أجل الاستقرار والأمن في منطقة الساحل السوداني (P4SS). يتمثل الهدف من هذا المشروع في توجيه جهود تحقيق الاستقرار والتنمية في المجتمعات عبر منطقة الساحل السوداني المتأثرة بالنزاع عبر الحدود بين المزارعين ورعاة المواشي من خلال تحديد الأساليب المثبتة والمستنيرة بالبيانات لتحويل النزاع.

المؤلفون

مايك جوبينز، البحث عن أرضية مشتركة
أندرو ماكدونيل، البحث عن أرضية مشتركة

تم إعداد هذا التقرير بدعم من مكتب عمليات النزاع وتحقيق الاستقرار – وزارة الخارجية الأمريكية. إن الآراء الواردة في هذا التقرير تمثل آراء المؤلفين وحدهم ولا تمثل الموقف المؤسسي للحكومة الأمريكية، أو منظمة البحث عن أرضية مشتركة.

© 2021 البحث عن أرضية مشتركة

يجوز استنساخ هذا المنشور كلياً أو جزئياً وبأي شكل دون الحصول على إذن من منظمة البحث عن أرضية مشتركة، شريطة أن يتضمن ذلك الاستنساخ إشعار حقوق التأليف والنشر هذا وبيان إخلاء المسؤولية أدناه. لا يجوز استخدام هذا المنشور لأغراض إعادة البيع أو لأي غرض تجاري آخر على الإطلاق دون إذن كتابي مسبق من منظمة البحث عن أرضية مشتركة.

يستشهد بهذا المنشور على النحو التالي: جوبنز، مايك وأندرو ماكدونيل. (2021). الرعي والنزاع: أدوات للوقاية والاستجابة في منطقة الساحل السوداني، الطبعة الأولى. واشنطن العاصمة: البحث عن أرضية مشتركة.

صورة الغلاف: الحاجي موسى.

المنهجية والتطوير

إن النتائج والتوصيات الواردة في مجموعة الأدوات هذه قد حددت استناداً على المراجعة الشمولية لتقييمات البرامج والبحوث العلمية باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وهي مستكملة بسلسلة من مقابلات مصادر المعلومات الرئيسية مع منفذي البرامج. وجرى التحقق من صحة مجموعة الأدوات من خلال مراجعة أجراها مجلس استشاري مكون من العاملين والباحثين المستقلين في مجال المجتمع المدني بالإضافة إلى عاملي منظمة البحث عن أرضية مشتركة في المكاتب الميدانية في جميع أنحاء منطقة الساحل السوداني (بوركينا فاسو، جمهوري أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، نيجيريا، النيجر، جنوب السودان، والسودان).

ركز هذا التحليل في المقام الأول على برامج التنمية المرتبطة بالرعي أو منع النزاعات التي أجريت في السنوات العشر الماضية (2010–2020) في مناطق النزاع الرئيسية داخل المنطقة الإيكولوجية للساحل السوداني. وشمل التركيز الجغرافي: (1) مثلث ليبتاكو–غورما عند تقاطع مالي والنيجر وبوركينا فاسو؛ (2) نيجيريا وحوض بحيرة تشاد؛ (3) جمهورية أفريقيا الوسطى والمناطق الحدودية المحيطة بها؛ (4) المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان. وحيثما كان ذلك مناسباً، جرى كذلك إدراج الدروس المستفادة من مناطق أخرى ينتشر فيها الرعي – بما في ذلك المناطق شبه الرطبة في غرب إفريقيا (بنين وتوغو وساحل العاج) وشرق إفريقيا (كينيا وأوغندا).

أعضاء منتدى العلاقات بين المزارعين والرعاة في نيجويا يرسمون خريطة أنظمة للدوافع المحلية للنزاع.

شكر وعرفان

ساهم الأفراد التالية أسماؤهم في تطوير مجموعة الأدوات هذه كمستشارين ومراجعين: شيديكي أبو بكر علي (مستشار مستقل)، أولوبوكولا أديمولا–أديليهن (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ليف بروتيم (كلية جرينيل)، توغ غانغ (البحث عن أرضية مشتركة)، كم هارت (البحث عن أرضية مشتركة)، لوران كاسندي (البحث عن أرضية مشتركة)، كريسانتوس لابانغ (البحث عن أرضية مشتركة)، ماثيو لويزا (المؤسسة الأمريكية للأسماك والحياة البرية)، نويمي ماكليت (البحث عن أرضية مشتركة)، بيتر نغونغ (البحث عن أرضية مشتركة)، ميشيل نوري (مستشار مستقل)، كريستوفر أوكيلو (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان)، كاتالينا كوينتيرو (مستشار مستقل)، إدوارد راكلي (مستشار مستقل)، بول رونان (إنفزبل تشلدرن)، بام روزين (البحث عن أرضية مشتركة)، كاتي سميث (البحث عن أرضية مشتركة)، يعقوبة حمه سيدي (البحث عن أرضية مشتركة)، جايسون ياسوكوتشي (البحث عن أرضية مشتركة).

الاختصارات

CAR – جمهورية أفريقيا الوسطى

CEWARN – شبكة الإنذار المبكر للنزاعات والاستجابة لها

DRC – جمهورية الكونغو الديمقراطية

ECOWARN – شبكة الإنذار المبكر والاستجابة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

ECOWAS – المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

FAO – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

FFARN – منتدى العلاقات بين المزارعين ورعاة الماشية في نيجيريا

GNNT – الحرس الوطني وحرس البدو الرحل في تشاد

GTD – قاعدة بيانات الإرهاب العالمية

IGAD – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

IOM – المنظمة الدولية للهجرة

LRA – جيش الرب للمقاومة

MINUSCA – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

MONUSCO – بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

NSAG – الجماعات المسلحة غير الحكومية

OHCHR – مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

SGBV – العنف الجنسي والجنساني

UPC – الاتحاد من أجل السلام في إفريقيا الوسطى

UNDP – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

VEO – مؤسسة متطرفة عنيفة

عرض تقديمي حول تحول النزاع في جنوب السودان.
الصورة لـ: البحث عن أرضية مشتركة

ما هي مجموعة الأدوات هذه؟

المحتويات

مقدمة إلى الرعي والنزاع – تحليل المصادر الحادة والممنهجة للنزاع

الوحدة الأولى – التنمية الريفية – غرس النمو الاقتصادي الريفي العادل والحد من أسباب النزاع المزمنة.

الوحدة الثانية– البيئة والمحافظة – دمج النزاع المرتبط بالرعي في جهود الحفظ.

الوحدة الثالثة– الحاكمية وسيادة القانون – تشجيع المشاركة العامة في إدارة المراعي الرعوية.

الوحدة الرابعة– التكامل الإقليمي – فهم الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود ذات الصلة بسبل عيش الرعاة وعلاقتها بالنزاع.

الوحدة الخامسة– النوع الاجتماعي وتمكين المرأة – تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفهم النوع الاجتماعي في النزاع المرتبط بالرعي.

الوحدة السادسة– إدارة النزاع – تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاع بطرق سلمية.

الوحدة السابعة– إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب – معالجة تقاطع الرعي والإجرام والتمرد العابر للحدود.

الوحدة الثامنة– السلام المدني و الرقمي – عمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني

مصادر إضافية

إن الغرض من مجموعة الأدوات هذه هو تزويد الجهات الممولة والموظفين الدبلوماسيين والعاملين في مجال المساعدة بالإرشادات الاستراتيجية حول كيفية تصميم التدخلات لمنع النزاعات المرتبطة بالرعي عبر الحدود أو حلها، وبالاعتماد على الكم الهائل من الخبرة البحثية والبرامجية عبر الساحل السوداني، من مالي إلى السودان، فإن مجموعة الأدوات هذه تخدم ثلاثة أهداف:

1. توفير إطار للمتدخلين لتقييم مصادر النزاع المرتبط بالرعي في سياقهم الخاص وتحديد فرص المشاركة؛
2. تسليط الضوء على الدروس المستفادة من منطقة الساحل السوداني حول "الممارسات الناجعة"؛
3. تعزيز التعاون المتعدد الخاص بالقطاعات المختلفة من خلال توضيح الدور الرئيسي لكل من التنمية والحفاظ والتجارة في معالجة هذه الأزمة.

كيفية استخدام مجموعة الأدوات

تساعد مجموعة الأدوات هذه المستخدمين على تصميم التدخلات لكي تناسب احتياجات سياقها. وقد نظمت مجموعة الأدوات في **ثمانية أقسام**، بما في ذلك مقدمة وسبع وحدات. وصممت كل وحدة لقطاع مختلف وتقدم 3–5 أدوات واستراتيجيات يمكن استخدامها لمعالجة شريحة واحدة من النزاع المرتبط بالرعي. حيث تستند هذه الأدوات والاستراتيجيات على مراجعة البرامج السابقة وتتضمن إرشادات **حول ما يؤدي إلى نجاح هذه التدخلات أو فشلها**. وتحتوي كل وحدة أيضاً على قائمة مختصرة من الأسئلة لتوجيه تحليل السياق وتخطيطه، وروابط خاصة بالمصادر الخارجية.

يمكن للمستخدمين قراءة مجموعة الأدوات هذه من أعلى إلى أسفل أو الانتقال إلى الأقسام الأكثر صلة باهتماماتهم عن طريق النقر فوق الرابط الفرعي المناسب. نوصي جميع المستخدمين بقراءة **مقدمة إلى الرعي والنزاع** قبل استكشاف الوحدات.

لماذا نركز على الرعي؟

إن تحديات الحاكمية والأمن التي تغطيها مجموعة الأدوات هذه ليست فريدة من نوعها بالنسبة للنزاع المتصل بالرعي، ولكننا نستكشف هذه القضايا من منظور الرعي لأسباب أربعة هي:

1. الرعي – والزراعة – هو نظام لكسب العيش والإنتاج المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة والهوية والتنظيم الاجتماعي السياسي. وأي نقاش حول دور الرعي في الاقتصاد الأفريقي هو أيضاً نقاش حول الثقافة ونمط الحياة للمجتمعات الرعوية. وقد يظن البعض أن من السهل للغاية أن نركز على السياسات الاقتصادية والإنمائية دون إيلاء الاعتبار الكافي لكيفية تأثيرها على العلاقات الاجتماعية بين المجموعات التي تتداخل هويتها بشكل وثيق مع سبل عيشهم.

2. إن الرعي هو مصدر رزق أساسي وهو كذلك مصدر محتمل للتوتر بين المجتمعات المحلية في المناطق التي تتكشف فيها النزاعات الكبرى – لقد أدت ديناميكيات النزاع التي نوقشت في مجموعة الأدوات هذه إلى تأجيج العنف على نطاق واسع وحصول الاضطرابات الاجتماعية وانعدام الأمن للسكان المهمشين اقتصادياً أو سياسياً، حيث يمثل تصاعد مستوى العنف حاجة ملحة لاستجابة منسقة واستراتيجية.

3. هناك جدل حول مستقبل الرعي كنموذج إنتاجي – إن فعالية الرعي كنظام للإنتاج الحيواني في الأراضي الجافة وتأثيره الاجتماعي والبيئي هو موضع خلاف مستمر وشرس بين صانعي السياسات والخبراء، حيث ويؤدي الافتقار لسياسات متسقة إلى توترات حول إدارة الموارد وإنتاج الغذاء والحركة عبر الحدود التي يمكن أن تتصاعد إلى أعمال عنف وأن تقوض الاستقرار الإقليمي.

4. لا مناص من أن تصبح آثار التغير المناخي والنمو الديموغرافي وأنظمة الإنتاج المتغيرة على الرعي شديدة – تضم سلسلة قيمة الثروة الحيوانية الرعوية ملايين الرعاة والمزارعين والشركات. وعندما يتعطل هذا النظام بسبب العنف أو النزوح القسري أو الإدارة الفاشلة للأراضي، سوف تنتشر العواقب في جميع أنحاء المنطقة، مما يهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي.

قطيع من الماشية أثناء الهجرة في تشاد. الصورة لـ: أ. حسيني/ آي بورجو، مشروع الترحال الرعوي على مفترق الطرق

لماذا منطقة الساحل السوداني

إن منطقة الساحل السوداني هي منطقة بيئية تمتد من منطقة الصحراء في الشمال إلى منطقة المناخ المداري الرطب في الجنوب وتغطي دولاً من السنغال في الغرب إلى السودان في الشرق. تركز مجموعة الأدوات هذه على منطقة الساحل السوداني لأن إنتاج الثروة الحيوانية الرعوية وسلاسل القيمة ذات الصلة في هذه المنطقة أمر أساسي لبقاء الإنسان. وعلى وجه التحديد، يميل تحليلنا إلى التركيز على أربع مناطق فرعية شهدت عنفاً حاداً وعدم استقرار مرتبط بالرعاة والرعي في السنوات الأخيرة:

1 – استضاف مثلث **ليبتاكو – غورما** الواقع عند تقاطع مالي والنيجر وبوركينا فاسو العديد من حركات التمرد المسلحة التي استهدفت الماشية وغذت دورات العنف بين الأعراق.

2. عانت **نيجيريا** من مستويات شديدة من العنف نتيجة للنزاع القبلي في منطقة الحزام الأوسط المتنوعة وتزايد أعمال السطو في المناطق غير المستقرة في الشمال الشرقي وفي حوض بحيرة تشاد.

3. أصبحت **جمهورية أفريقيا الوسطى** والمناطق الحدودية المحيطة بها نقطة ساخنة للعنف المرتبط بالرعي حيث استهدفت الجماعات المسلحة التي سيطرت على المناطق النائية على الماشية أثناء هجرتها من تشاد أو الكاميرون أو السودان.

4 – في **السودان وجنوب السودان**، أصبحت ممارسات السطو على الماشية أكثر احترافية وأدت قوات الميليشيات المختلفة المدعومة من النخب السياسية إلى تفاقم النزاعات الدورية بين المجتمعات المحلية ما بين الرعاة أنفسهم وبين الرعاة والمزارعين.

الوفيات المرتبطة بالنزاع الرعوي

2016 – 2020

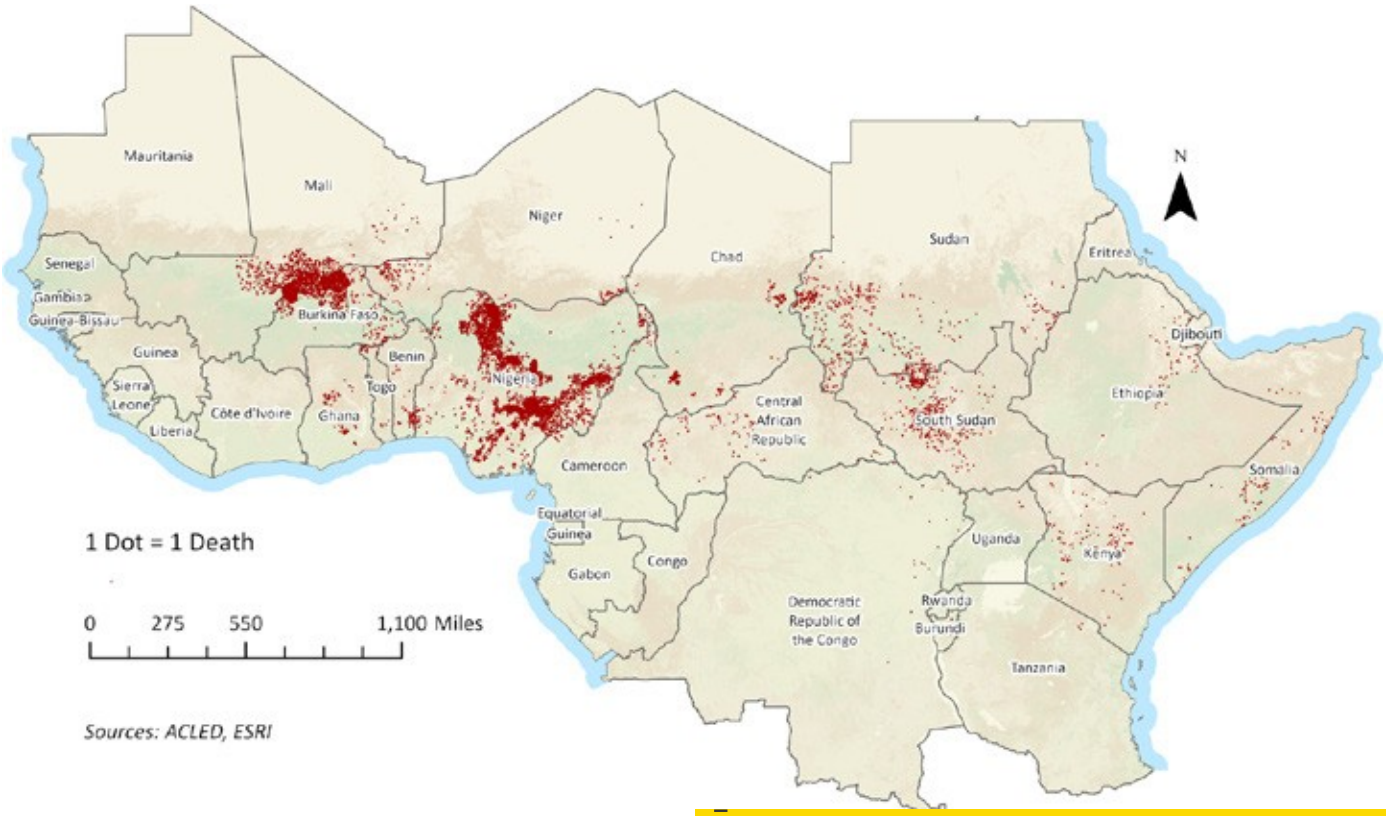

تمثل هذه الخريطة عدد الوفيات الناجمة عن أحداث النزاع في منطقة الساحل السوداني حيث يوصف طرف واحد أو أكثر بأنه "رعوي"، 2016–2019. مصادر البيانات: مشروع بيانات موقع وحدث النزاع المسلح، معهد بحوث النظم البيئية

أبقار ذات قرون طويلة تتقاتل في معسكر قبيلة مندارى، المنطقة الاستوائية الوسطى، تريكيكا، جنوب السودان. مصدر الصورة: إيريك لوفورجي/ الفن فينا جميعاً/ كوربيس من خلال جيتي إميجز

مقدمة في الرعي والنزاع

لمحة تاريخية

منذ نجح الإنسان في تدجين الماشية لأول مرة منذ عشرة آلاف عام، حيث اعتمد البشر على أساليب مختلفة لتربيتها، من المزارع الكبيرة الموجودة في الغرب الأمريكي أو الأرجنتين إلى الهجرات الطويلة للبدو الرحل في سهول آسيا الوسطى. ولم يقتصر أثر الثروة الحيوانية على لعب دور أساسي في تحديد اقتصاد الحضارة فحسب، بل أسهمت في تحديد هويتها الثقافية وتراثها التاريخي. يعرف الرعي على أنه نظام لتربية الماشية التي تكون متحركة بشكل ما[1]. ويمكن استخدامه مع أشكال مختلفة من الحيوانات، من الماشية إلى الجمال إلى الماعز وغيرها. إنها ممارسة متجذرة في كل من الضرورة البيئية والتراث الثقافي للبدو الرحل، من قبائل السامي في السويد إلى بدو شبه الجزيرة العربية.

الرعي هو مصطلح شامل يغطي الممارسات الثقافية المتنوعة وأنماط تنقل الماشية، بما في ذلك البدو الرحل الذين يتنقلون باستمرار ويقطعون آلاف الأميال على مدار العام إلى الرعاة شبه الرحل الذين تتحرك مواشيهم موسمياً أو لمسافات قصيرة فقط. وهو ممارسة تكيفية ضرورية في الظروف شبه القاحلة وشحة هطول الأمطار في منطقة الساحل السوداني، حيث غالباً ما يكون الوصول إلى الأعلاف والمياه أمراً غير مؤكد. كما يعمد الرعاة على حجز القطعان في مناطق أكثر جفافاً خلال موسم الأمطار إلى أن تنخفض الموارد مع تقدم موسم الجفاف، حيث تنقل إلى مناخات أكثر رطوبة. إن التنقل الواسع النطاق على طول المسارات الموسمية المعروفة (**"الترحال الرعوي"**) ضروري لضمان الرعي المتسق والمياه الصالحة للشرب. وحيث أن البيئة تحدد متى وأين يمكن للماشية أن تتحرك، فإن طرق الهجرة عادة ما تعبر الحدود الوطنية وتشمل مناطق جغرافية فرعية كاملة.

تبرز سلالات الماشية وطرق الإنتاج بشكل بارز كرمز ثقافي وعنصر محدد لسبل العيش الريفية في المجتمعات في جميع أنحاء العالم. نشاهد هنا: بقرة طويلة القرون، صورة أيقونية في الجنوب الغربي الأمريكي (الأعلى)؛ وثور صغير في عرض للماشية (الوسط)؛ وسباق تقليدي للماشية في غرب سومطرة (الأسفل). مصدر الصورة: لاري دي مور CC BY–SA 3.0 (الأعلى؛ إدوارد مكابي (الوسط)؛ فريدة رضوان (الأسفل).

[1] كان التعريف الدقيق للرعي موضع نقاش بين بعض الخبراء، ولكنه يهدف عموماً إلى الإشارة إلى نظام إنتاجي أو نمط حياة يعتمد على الحركة أو التنقل.

يميل الرعاة المتنقلون والمزارعون المستقرون نحو فهم مختلف لعلاقتهم بالأرض. من ناحية تاريخية، لم يكن الوصول إلى المراعي أو المياه مشروطاً بالملكية الخاصة – فالمواشي كانت ترعى في الأراضي العامة أو المشاع وكانت تعتمد على الوصول إلى مصادر المياه المشتركة. وكانت تجرى عمليات وساطة حول الوصول إلى الأراضي العامة من خلال الزعماء المحليين، لكن هذه الأراضي لم تكن مملوكة حصرياً لجهة بعينها. وكان الترحال إلى مناطق جديدة قد أتاح للرعاة التكيف مع تغير الهطول المطري وتجنب إرهاق الموارد في منطقة معينة. في المقابل، فإن إنتاج المحاصيل يستدعي احتلالاً طويل الأمد للأرض من أجل قطعها وتنظيفها وزرعها وحصادها. حيث يثمن المزارعون حتى في مناطق الكثافة السكانية الخفيفة القدرة على الاحتفاظ بالاستخدام طويل الأمد لمنطقة خصبة وذات حدود مرسمة.

على الرغم من هذه الاختلافات، غالباً ما تكون المجتمعات الرعوية والزراعية مترابطة. فقد ساعد الرعي تاريخياً في تلبية احتياجات الاقتصادات الزراعية للمنتجات الحيوانية (الألبان والأجبان والجلود واللحوم وما إلى ذلك) من خلال المقايضة أو بيع الحبوب والمنتجات. وكان العديد من المزارعين يسمحون للماشية باستهلاك بقايا المحاصيل بعد الحصاد، كما كانت الماشية المارة تسهم في تخصيب الأراضي الصالحة للزراعة بالسماد. وفي المقابل، تمت حماية حق الرعاة في الوصول إلى المياه العامة أو المراعي من خلال الاتفاقات العرفية مع المجتمعات المحلية المضيفة. وفي ظل استخدام نفس المجموعات لنفس الطرق سنوياً، فقد تطورت العلاقات مع السكان المستقرين.

لم تخل هذه العلاقات من النزاعات إطلاقاً. فقد تتعدى الأراضي الزراعية أحياناً على المسارات أو "الممرات" المحددة حيث كان من المعروف أن الماشية تتنقل فيها، مما كان يعوقها عن الرعي أو المياه أو الأسواق. وكان مرور الماشية يؤدي إلى شرودها اعتيادياً إلى المزارع وإتلافها للمحاصيل. وفي بعض الحالات، عمد المزارعون إلى الانتقام ومهاجمة الماشية التي تتعدى على ممتلكاتها. كانت مثل هذه المشاكل أكثر من مجرد أضرار طفيفة في الممتلكات. فقد يحتاج مزارعو الكفاف[2] إلى الانتظار لمدة عام كامل حتى تنمو المحاصيل التالفة مجدداً كمحاصيل الكسافا، ما يجعل أسرهم عرضة للجوع. وبالمثل، فإن خسارة بقرة واحدة قد تعادل خسارة شهر من راتب الطبقة المتوسطة. لقد تطورت ممارسات عرفية مختلفة في جميع أنحاء منطقة الساحل السوداني لتحديد تعويضات

التلاقي بين المواشي والأراضي الزراعية هي حوادث شائعة. توضح الصورة هنا مزارعاً في مقاطعة نهر تانا، كينيا، يراقب عن كثب قطعان الماشية أثناء مرورها. مصدر الصورة: عمر موانداروا

أو عقوبات عادلة ومنع تصعيد هذه النزاعات إلى أعمال عنف، لكن الضغوط البيئية والاقتصادية والأمنية الجديدة التي نشبت في السنوات الأخيرة، تسببت في تدهور العلاقات بين مجموعات الرعاة والسكان المستقرين.

[2] زراعة الكفاف هي ممارسة يتم فيها استخدام معظم المحاصيل أو كلها لدعم المزارع أو أسرته، بدلاً من بيعها أو تداولها.

قد ينطوي الإنتاج الحيواني الرعوي على عدة مراحل، وستركز **التدخلات الموضحة في مجموعة الأدوات هذه على التعامل مع الرعاة ومواشيهم في مراحل مختلفة من هذه العملية كما يلي:**

1. المنطقة الأصلية

يمارس العديد من الرعاة أسلوب حياة شبه الرحل، ويعيشون في مستوطنة لبعض الوقت ثم يأخذون مواشيهم في رحلة الهجرة خلال موسم الجفاف أو لنقلها إلى السوق. قد تكون هذه المستوطنات على مدينة دائمة أو معسكر مؤقت وقد تشكل نقاطاً محورية أساسية لإشراك المجتمعات الرعوية.

2. العبور

تهاجر بعض الماشية الرعوية على طول الطرق المحددة للوصول إلى المياه أو المراعي عندما يتغير الموسم، وهي عملية تُعرف باسم الترحال الرعوي. وغالباً ما تؤدي هذه الهجرات إلى وصول الماشية إلى الأراضي الزراعية أو الحدود الوطنية أو غيرها من الأماكن التي قد تظهر فيها النزاعات.

3. السوق

عندما يكون الرعاة مستعدين لبيع مواشيهم أو منتجاتهم الحيوانية، سيأخذونها إلى مشترين مختلفين – على سبيل المثال، الجزار المحلي، أو الوسيط في البلدة الحدودية، أو الأسواق في ضواحي المدن الكبرى. ويمكن لهذه التجارة أن تخلق فرصاً لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، ولكنها أيضاً تخلق مخاطر عندما تكون الأسواق مستهدفة من قبل الجماعات الإجرامية.

4. التجهيز

من أجل تلبية الطلب الإقليمي المتزايد على اللحوم والمنتجات الحيوانية، قد يتم تسمين المواشي الرعوية أو إعادة بيعها إلى الأسواق الوطنية الأخرى في المنطقة. حيث إن سلسلة الإنتاج الإقليمية القوية تتطلب الاستثمار ليس فقط في الوصول إلى المياه أو طرق الترحال الرعوي لتربية الماشية، ولكن أيضاً في البنى التحتية الريفية الأخرى (مثل التخزين البارد والنقل والشبكات الكهربائية).

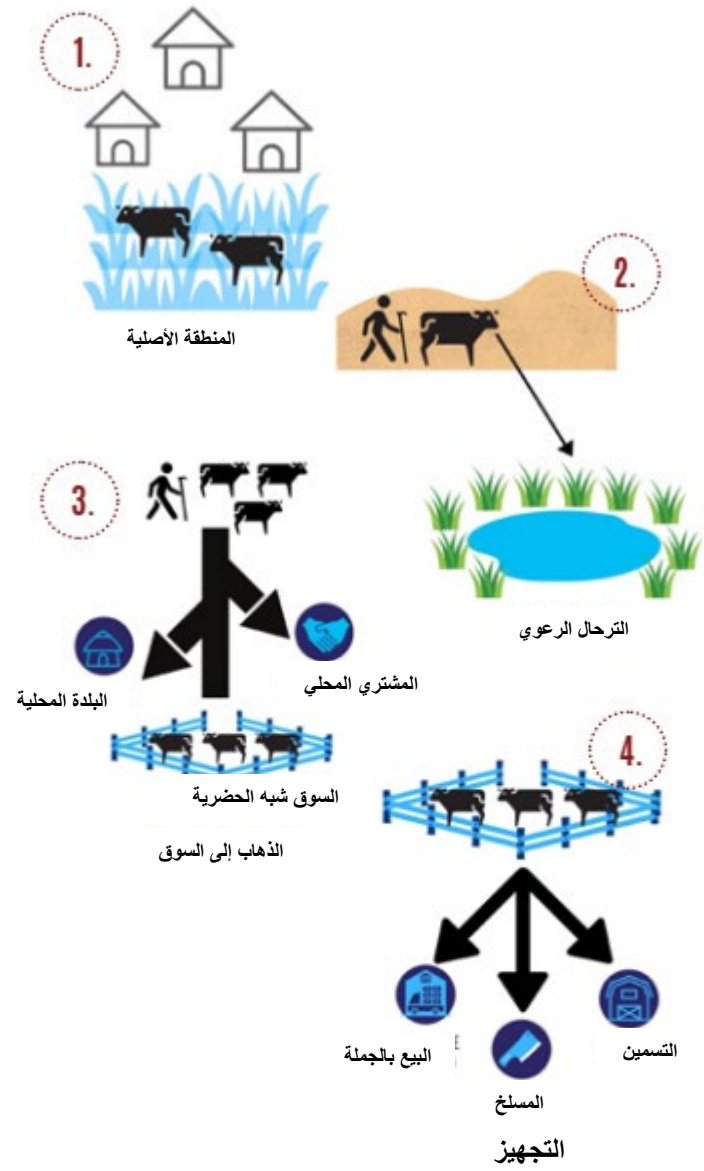

التجهيز

الرعي ليس مجرد ظاهرة ريفية. على الرغم من أن مجموعة الأدوات هذه تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الرعاة في المناطق الريفية والنائية، إلا أن الرعي لا يقتصر على المناطق النائية. حيث يأخذ الرعاة مواشيهم إلى المناطق الحضرية للوصول إلى الأسواق أو مراكز التجهيز. سيكون لمستقبل الإنتاج الرعوي انعكاسات كبيرة على مستقبل المراكز الحضرية في إفريقيا. توضح الصورة هنا قطيعاً من الماشية يمر عبر نيروبي، كينيا. مصدر الصورة: جان تشونج / جيتي إميجز.

الجماعات الرعوية في السودان – الساحل

غالباً ما توصف المجموعات الأثنية المختلفة عبر الساحل السوداني بأنها "رعوية"، بمعنى أن الرعي هو ممارسة أساسية لكسب العيش بين هذه المجموعات ويلعب دوراً مؤثراً في هويتهم الثقافية. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الطوارق والمور والصحراويين في المناطق الصحراوية؛ والتبو في تشاد والسودان وليبيا والنيجر ؛ والبقارة في مناطق دارفور وكردفان السودانية؛ والفولاني الذين ينتشرون من السنغال عبر نيجيريا والساحل إلى وسط إفريقيا. ويتحدث العديد من هذه المجموعات لغاتهم الخاصة ويتبعون تقاليدهم الخاصة التي ترتبط بحركات الماشية أو البدو وتميزهم عن جيرانهم.

لكن هذه المجموعات غير متجانسة. فقبائل الفولاني، على سبيل المثال، هم من السكان الإثنين الذين يبلغ تعدادهم عشرات الملايين وينبثق عنها المئات من العشائر الفرعية. وهذا يشمل الأشخاص الذين لا يمارسون الرعي كمصدر أساسي لرزقهم ولكنهم لا يزالون يعتبرونها جزءاً من تراثهم الثقافي أو هويتهم. وقد يكون هناك انقسامات لغوية أو اجتماعية حادة بين أفراد المجموعة الأثنية الرعوية الذين يعيشون حياة بدوية أو شبه بدوية وأولئك الذين يعيشون حياة مستقرة.

طرق سبل العيش الرعوية

** هذه فقط بعض الممارسات المختلفة المتعارف عليها لدى السكان الرعويين. **

رعاة الكفاف

ما يقرب من 80% من الرعاة في الساحل هم تحت خط الفقر، * وقد لا يكون بمقدورهم سوى إدارة قطعان صغيرة.

نخبة المّلاك والمساعدة المستأجرة

المواشي استثمار مربح للأغنياء الذين غالبًا ما يعتمدون على المساعدة المستأجرة من البدو الرحل لأخذ مواشيهم في طريق الهجرة.

الرعاة الزراعيون

يمارس العديد من الرعاة سبل عيش أخرى (الزراعة، صيد السمك، وما إلى ذلك) عوضاً عن الاعتماد على المواشي فحسب.

المجتمعات شبه البدوية

في حين أن بعض الرعاة هم بدو رحل بالكامل، يعيش آخرون منهم في مجتمعات استيطانية ولا يغادرونها إلا لأخذ مواشيهم في الهجرات الموسمية أو للذهاب إلى السوق.

آفاق سبل العيش القائمة على الثروة الحيوانية في الأراضي الجافة بأفريقيا. دراسات البنك الدولي، المحرر، كورنييل دي هان (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2016)

النزاع في الوقت الحالي

في العقود الأخيرة، واجه الرعاة وغيرهم من سكان المراعي البعيدة تهديدات جديدة من زيادة حالات انعدام الجنسية وتكاثر حركات التمرد وتزايد العنف وعدم الاستقرار في المناطق الحدودية وغيرها من الأماكن التي عمل فيها الرعاة تاريخياً وهي: شرق تشاد؛ والمناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان؛ والمناطق الحدودية لكينيا وأوغندا وجنوب السودان؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى وحدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد؛ والحزام الأوسط وشمال شرق نيجيريا؛ وعبر البلدان الأربعة لحوض بحيرة تشاد؛ ومنطقة الولايات الثلاثية ليبتاكو–غورما.

تتزايد أعداد المدنيين الذين يفقدون أرواحهم في النزاعات المتعلقة بالرعي في أربع طرق:

1. المواجهات اليومية الناجمة عن المظالم مثل الأضرار التي تلحق بالمحاصيل أو الماشية؛
2. تصعيد الخلافات اليومية إلى دورات انتقامية مزمنة بين المجموعات العرقية الرعوية أو بين الرعاة والمزارعين؛
3. استهداف الجماعات المسلحة أو قوات الأمن الحكومية للمجتمعات الرعوية وماشيتهم؛
4. الرعاة المشاركون في أنشطة إجرامية أو الجماعات المسلحة غير الحكومية، سواء بسبب سعيهم لتحقيق أهداف سياسية أو ممرات آمنة أو مكاسب مالية.

الوفيات الناجمة عن أحداث النزاع في منطقة السودان الساحلية والتي يوصف فيها طرف أو أكثر بـ "الرعاة"

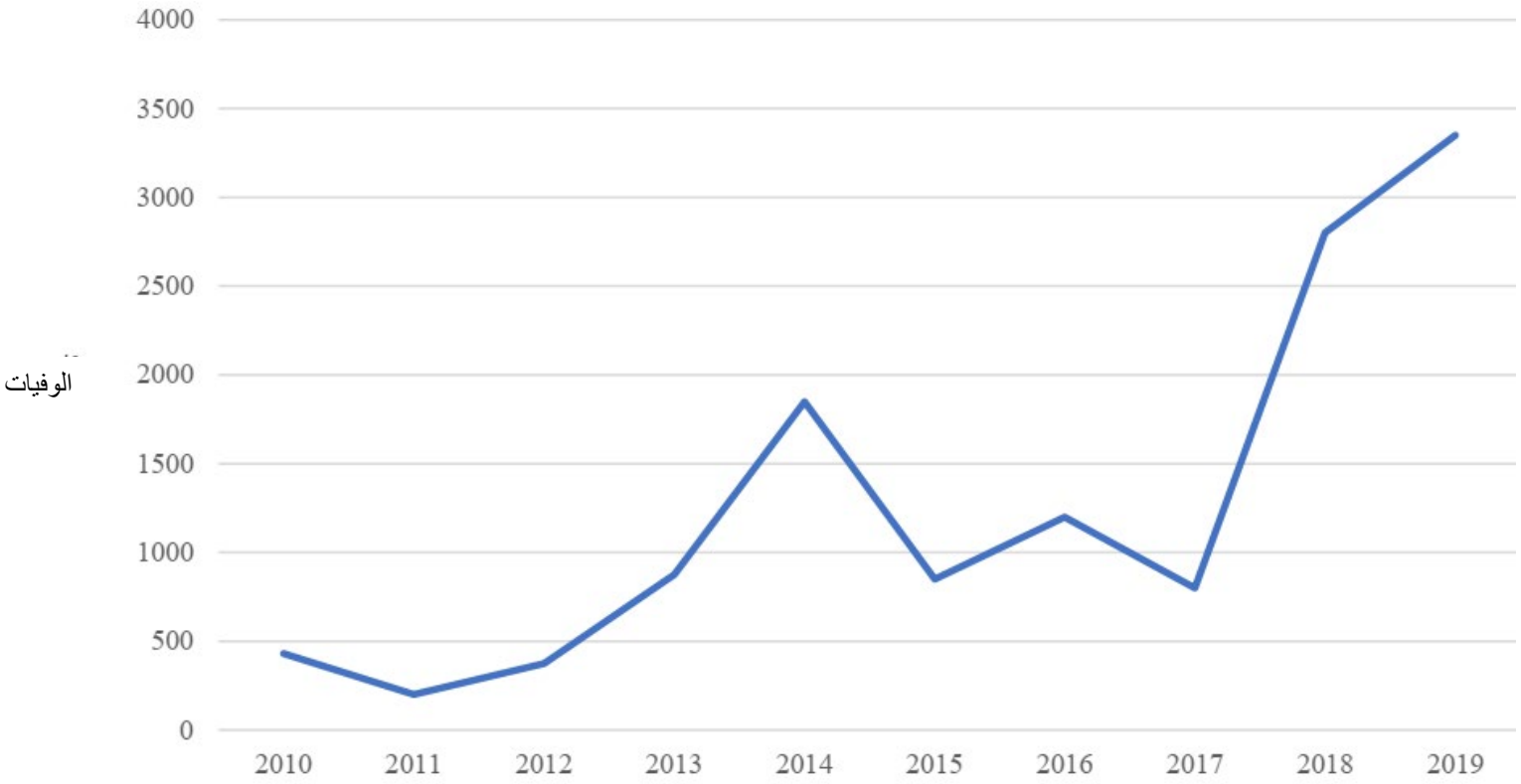

على الرغم من تذبذب شدة العنف المرتبط بالرعي مع مرور الوقت، فقد حدثت ارتفاعات كبيرة في العقد الماضي. كما ويمثل هذا الرسم البياني **عدد الوفيات الناجمة عن أحداث النزاع في منطقة الساحل السوداني حيث يوصف طرف واحد أو أكثر بأنه "رعوي"، 2010–2019**. مصدر البيانات: مشروع بيانات موقع وحدث النزاع المسلح.

يخلق النزاع العنيف مخاطر على الرعاة الذين يضطرون للتنقل عبر الأراضي غير الآمنة. إذ يضطر الكثيرون إما إلى المخاطرة بفقدان ماشيتهم أو البحث عن طرق جديدة للهجرة. وتشكل الخسائر الواسعة في الثروة الحيوانية أزمة لسبل عيش الرعاة والأمن الغذائي الإقليمي. توضح الصورة هنا ماشية مهجورة في مالام فاتوري، النيجر بعد أن فر السكان للاحتماء من بوكو حرام. مصدر الصورة: إيسوف سانوغو/ فرانس بريس عبر جيتي إميجز

الأثر الاقتصادي للنزاع

لهذا العنف أثر مباشر على التجارة القانونية والإنتاج والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. إذ أشارت دراسة أجراها البنك الدولي عام 2016 إلى أن الثروة الحيوانية تدعم جزئياً أو كلياً سبل عيش حوالي 110–120 مليون شخص، أو ما يقرب من 70 في المائة من سكان الأراضي الجافة الريفية في غرب وشرق إفريقيا. وكما هو موضح أدناه، حيث غالباً ما يكون من الأسهل التصور بأن تأثير النزاع يتمثل في فقدان النمو الاقتصادي الريفي الرسمي، ولكنه أيضاً دلالة على زيادة النشاط الاقتصادي غير المشروع، مثل التهريب أو سرقة الماشية أو الاتجار بالبشر.

غالباً ما يكون الرعاة _ وكثير منهم يعانون بالفعل من الفقر الهيكلي_ عرضة للصدمات من أنماط الطقس المتطرفة والاضطرابات المدنية والتقلبات الشديدة في الأسعار وتفشي الأمراض الحيوانية المنشأ. ففي العقد الماضي، أدت النزاعات في منطقة الساحل الغربي إلى نزوح أكثر من مليون شخص، وكانت نسبة كبيرة منهم من رعاة الماشية. واستجاب المجتمع الدولي من خلال توفير تدفق سنوي يبلغ حوالي مليار دولار من المساعدات الإنسانية الطارئة، وهي مساعدات تؤثر على ما معدله 5 ملايين شخص سنوياً.

اقترح تحليل ميرسي كوربس لعام 2015 أنه إذا توقفت النزاعات في الحزام الأوسط بنيجيريا بين الرعاة والمزارعين، فإن الفوائد التي تُعزى إلى السلام ستبلغ 13.7 مليار دولار سنوياً، أو 2.79 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. وستحقق الأسر المتوسطة المتضررة من النزاع زيادة في الدخل بنسبة 64٪ على الأقل.

قدّر تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن جنوب السودان ربما شهد انخفاضاً يتراوح ما بين 1.34 و2.04 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي على مدى عامين كنتيجة مباشرة لتأثير الحرب الأهلية على أسواق الثروة الحيوانية.

وجدت دراسة أجريت من خلال "برنامج بناء القدرة على المرونة والتكيف مع الكوارث المناخية المتطرفة" (BRACED) لأسواق الماشية في النيجر ومالي وبوركينا فاسو أن قرب السوق من النزاع العنيف مرتبط بانخفاض الأسعار المحلية للماشية.

لماذا تزايد النزاع؟

ظهرت حدة النزاع المتصل بالرعي نتيجة لثلاثة عوامل حديثة وهي: التغيرات الاقتصادية الكلية والبيئية وأزمة إدارة وأمن المراعي البعيدة والانقسام الاجتماعي والسياسي. يقدم هذا القسم استعراضاً موجزاً لهذه الاتجاهات، ولكن يمكن الاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً في التقرير التكميلي، الرعي والنزاع في منطقة الساحل السوداني: مراجعة للأدب.

1. أدت ضغوط المناخ والأسواق إلى زيادة الضغط على سكان الريف

أدت الضغوط البيئية والزيادة في عدد السكان ونطاقهم الجغرافي إلى تحول تدريجي في أنماط الإنتاج الحيواني والزراعة، مما أدى إلى تحول العلاقات بين الرعاة والمجتمعات الزراعية المستقرة:

أدى تزايد عدد سكان الحضريين إلى زيادة كبيرة في الطلب على اللحوم، ما تجاوز قدرة بعض البلدان على التوريد.

أدى التصحر التدريجي وأنماط الهطول المطري غير المنتظم الناجم عن التغير المناخي إلى انقطاع توافر الموارد – وهو أمر يشهد اضطراباً بالفعل في منطقة الساحل السوداني – مما أدى إلى تشريد المجتمعات وتعريض بعض الرعاة لخطر فقدان سبل عيشهم.

أدت فترات الجفاف التي أعقبتها هطول أمطار غزيرة في السبعينيات والثمانينيات إلى تكثيف الزراعة والتوسع في مناطق جغرافية جديدة، بما في ذلك تلك التي كانت بمثابة مناطق رعي أو ممرات لهجرة الماشية.

توقعات الطلب على لحوم الأبقار في أفريقيا–جنوب الصحراء، بالأطنان المترية.

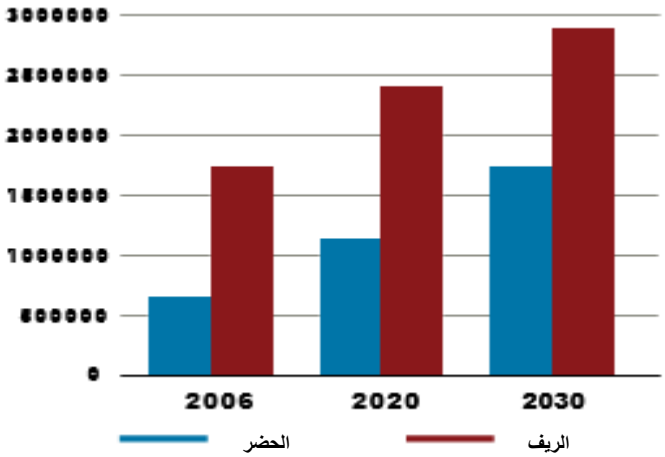

يوضح الرسم البياني أعلاه النمو السريع المتوقع في الطلب على لحوم البقر، ولا سيما بين سكان الحضر، حيث ينبغي للعرض الإقليمي أن يتوسع بشكل كبير لتلبية هذا الطلب.

مصدر البيانات: آفاق سبل العيش القائمة على الثروة الحيوانية في الأراضي الجافة بأفريقيا. دراسات البنك الدولي، المحرر. كورنيليس دي هان، (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2016) نقلاً عن المصدر المعنون روبنسون تي، وجي. كونشيدا، 2014، "نظم الإنتاج الحيواني". ورقة تقنية مُعدة لورقة المعلومات الأساسية عن اقتصاديات المرونة حول الثروة الحيوانية.

يتم استبدال مزارع الكفاف الصغيرة الحجم بالتنمية الزراعية على نطاق واسع. في الصورة يظهر مزارعون يعملون في نيجيريا. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة.

التباين في منحنيات تساوي هطول الأمطار السنوية (Isohyets) بين عامي 1940-1967 و1968-2000

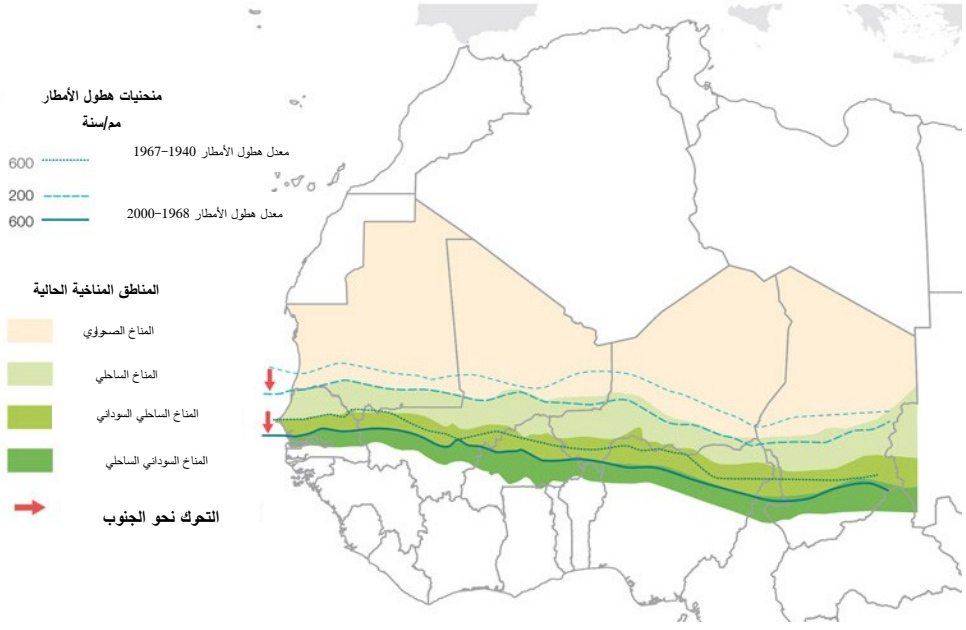

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ نادي الساحل وغرب إفريقيا، الأطلس الإقليمي لوسط أفريقيا 2009

المستخلص: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2014)، أطلس الصحراء – الساحل: الجغرافيا، الاقتصاد والأمن، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس

© 2014. الأمانة العامة لنادي الساحل وغرب إفريقيا (SWAC/OECD)

يوضح هذا الرسم البياني التباين في متوسط هطول الأمطار في منطقة الساحل خلال القرن الماضي. توضح الحركة باتجاه الجنوب المشار إليها في هذه الخريطة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الرعاة – سيتعين على الماشية التحرك من منطقة الساحل جنوباً من أجل الوصول إلى الموارد المائية، كما ويتعين عليهم التنقل عبر الحدود مع البلدان الساحلية.

من نتائج هذه التحولات البيئية والاقتصادية تآكل الترابط الإنتاجي بين المزارعين والرعاة، حيث استقر بعض الرعاة واعتمدوا الزراعة أو التجارة على نطاق صغير حتى عندما بدأ بعض المزارعين في تربية الماشية، ومع زيادة عدد المزارعين الذين يربون الماشية وظهور الأسمدة الاصطناعية، تناقص عدد المزارعين الذين يعتمدون الآن على تمرير الماشية لتخصيب حقولهم. قد تنظر الأجيال الشابة من المزارعين إلى الماشية الرعوية على أنها آفات تدمر حقولهم بدلاً من أن تكون مكملاً منتجاً لمعيشتهم.

في الماضي، كانت هذه المجتمعات – المزارعين والرعاة – تعيش بسلام، وحلت النزاعات بينها على المستوى التقليدي. فهم يلجؤون إلى زعمائهم التقليديين وهم قادرون على حل النزاع، لكن يبدو أن الأمر ليس كذلك، كما هو الحال الآن[3].

أدت عوامل أخرى إلى تقليل توافر الأراضي ذات الاستخدام الشائع للرعي أو الزراعة، ومنها: تخصيص بعض الأراضي لشركات خاصة لاستخدامها في الزراعة التجارية، وخاصة الأراضي الواقعة على طول المجاري المائية والتي غالباً ما تكون ضرورية للرعاة خلال موسم الجفاف. تستثمر النخب السياسية، استجابةً للطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية، في الإنتاج الحيواني التجاري، مما يؤدي في بعض الحالات إلى خصخصة الأراضي التي كان بإمكان الرعاة الوصول إليها سابقاً من خلال الحقوق العرفية.

قد يكون الوصول إلى بعض الأراضي محظوراً بموجب قرارات الحفظ الجديدة التي تسعى إلى حماية المناخ المحلي والأنواع النادرة.

أدت جميع هذه العوامل إلى **التنافس على الموارد بطرق لم تكن مؤسسات الدولة القائمة والآليات التقليدية مهيأة للتعامل معها.**

[3] مقابلة مع باحث في نيجيريا، مايو 2020.

2. يعمل الرعاة وغيرهم من سكان الريف في ظل فراغ متنازع عليه في مجال الحكم

تمارس سلطات الدولة في معظم أجزاء منطقة الساحل السوداني سيطرة محدودة على المناطق الريفية، فالسياسات التي تحكم إدارة الموارد أو ملكية الأراضي أو حركة الثروة الحيوانية إنما هي حبر على ورق وغالباً ما لا يتم تنفيذها بشكل صحيح. كما تواصل العديد من المجتمعات الرعوية والزراعية اللجوء إلى الزعماء التقليديين أو المحاكم العرفية للتفاوض بشأن الوصول إلى الموارد أو الفصل في النزاعات. والنتيجة النهائية هي نظام تعددي حيث السلطات المختلفة (الزعماء التقليديون، ومجالس البلدات، والعُمَد، والمحاكم العرفية، والوزارات الزراعية، ووكالات إنفاذ القانون) جميعها تمارس السلطة ولكنها تعتمد على قواعد أو ممارسات مختلفة لحل النزاع. لقد تعرضت السلطة الحاكمة لكل من الدولة والزعماء العرفيين في مناطق النزاع النشطة لمزيد من التقويض بسبب وجود الجماعات المسلحة غير الحكومية.

في المناطق التي تمارس فيها سلطات الدولة سيطرتها، غالباً ما تفضل سياساتها السكان المستقرين. حيث غالباً ما كان صانعو السياسات وخبراء التنمية قبل فترة الاستقلال وبعدها في منطقة الساحل السوداني يرون أنه لا يمكن التوفيق بين الرعي وبين قطاع الزراعة التجارية والثروة الحيوانية الحديثة، كما وضعت العديد من الدول إصلاحات تتعارض مع الممارسات العرفية التي اعتمد عليها الرعاة والمزارعون للتفاوض بشأن استخدام الأراضي المشتركة. في حين أن الوصول إلى المياه والأراضي العامة في المناطق الريفية كان يتم عبر التاريخ بوساطة الزعماء التقليديين، فقد أصدرت العديد من الدول تشريعات سمحت لهم بتولي سيطرة مباشرة على هذه الموارد، كما دعمت قوانين حيازة الأراضي الجديدة البيع والتنمية التجارية للمراعي من قبل القطاع الخاص، مما أدى إلى تغيير قواعد الرعاة الذين كان يمكن لهم في وقت ما التفاوض على استخدام الأراضي من خلال علاقاتهم مع الزعماء المحليين.

في ظل نظام الدولة الحديث، لا يستطيع الرعاة ممارسة سبل معيشتهم دون قدر من الاعتراف والحماية الرسميين؛ فهم يعتمدون على القدرة على التنقل عبر الحدود والوصول إلى الموارد في الأراضي التي تشرف عليها سلطات الدولة. ومع مرور الوقت، أقر المزيد والمزيد من المسؤولين وخبراء الثروة الحيوانية بأن أي رؤية مستقبلية للتنمية الريفية في إفريقيا لا بد لها من أن تدعم الرعي بشكل صريح. لقد دعت العديد من الإعلانات المتعددة الأطراف – مثل تلك التي مررت في نواكشوط ونجامينا – إلى العمل الجماعي لدعم سبل العيش الرعوية، ونفذت العديد من الحكومات الوطنية إصلاحات قانونية وتنموية لدمج الرعي في نظام حكم حديث. وهذا يشمل كل شيء من الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تضمن المرور الحر للماشية عبر الحدود، إلى الاستثمارات في البنية التحتية العامة للمياه على طول ممرات الترحال الرعوي.

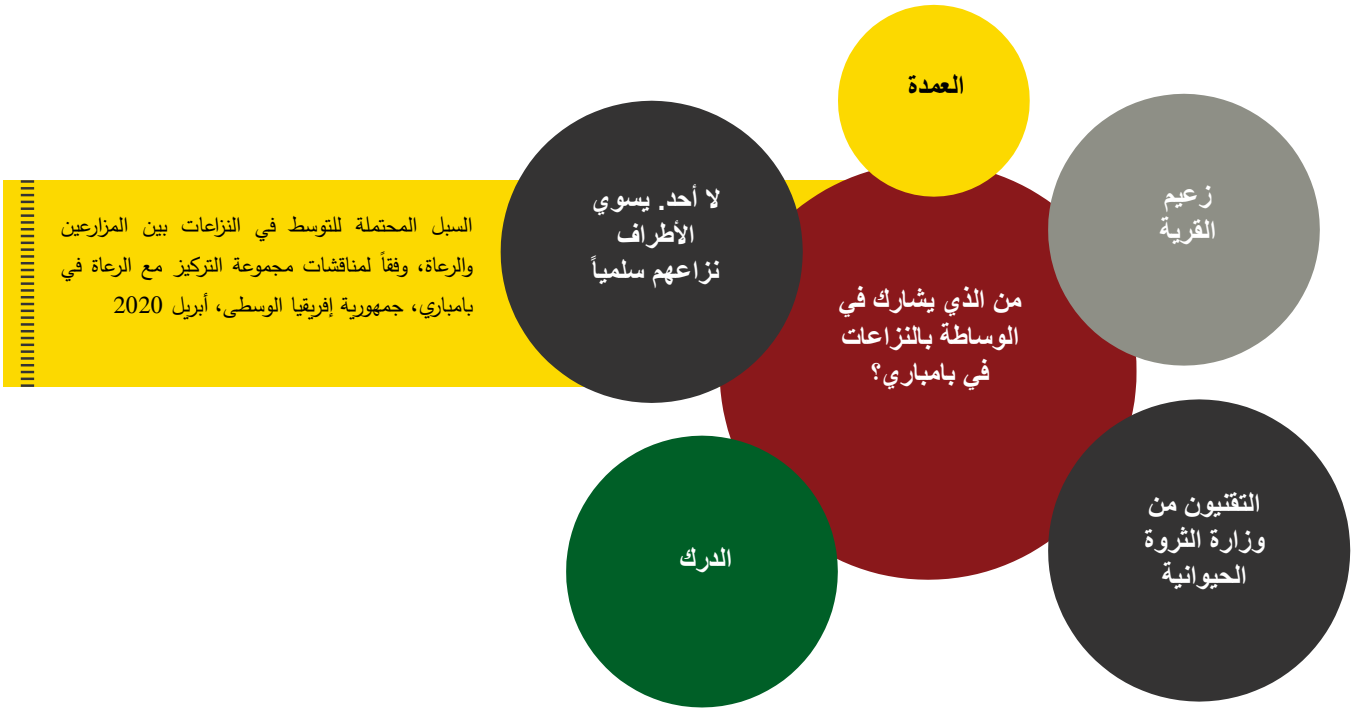

السبل المحتملة للتوسط في النزاعات بين المزارعين والرعاة، وفقاً لمناقشات مجموعة التركيز مع الرعاة في بامباري، جمهورية إفريقيا الوسطى، أبريل 2020

3. عدم الأمان يتزايد ويسبب دورات عنف

لقد تأثر الرعاة بصدمات مختلفة ضد الاستقرار والتي تسببت بها كل من الجماعات المسلحة غير الحكومية في منطقة الساحل السوداني والحرب الأهلية والجريمة العابرة للحدود. تغذي هذه الصدمات حلقة مفرغة، حيث يتم الضغط على الرعاة والمجتمعات المستقرة لحمل السلاح أو القيام بأنشطة غير مشروعة لحماية أنفسهم أو إعالة أنفسهم، مما يؤدي بدوره إلى مزيد من عدم الاستقرار.

يعتبر الرعاة العاديون في مالي أو جمهورية إفريقيا الوسطى، الذين قد يمتلكون سلاحهم الخاص فقط وسياجاً مؤقتاً من الأغصان لحماية قطيعهم أهدافاً جذابة لأعمال اللصوصية واستغلال الجماعات المسلحة، وقد يكون حتى رعاة الكفاف مسؤولين عن الماشية التي تساوي كل منها أكثر من أجر نصف عام لشخص يعيش عند خط الفقر. تعتبر سرقة الماشية أو الضرائب على حمايتها ممارسة شائعة بشكل متزايد ومصدر دخل مربح للجماعات المتمردة. ولقد أصبحت الغارات على الماشية بين الجماعات الرعوية المتنافسة – وهي ممارسة قديمة في بعض المناطق – أكثر احترافية حيث يتم استهداف الماشية من قبل الميليشيات المحلية، كما هو الحال في النزاعات في السودان وجنوب السودان.

لم يعد الأمر يتعلق بسرقة الماشية لكنه اختطاف كامل للقطيع من قبل عدد معين من الجماعات المسلحة[4]

غالباً ما لا يتم التعامل مع هذه التهديدات بشكل فعال من قبل قوات أمن الدولة التي تفتقر إلى الموارد أو القدرة على العمل مع المجتمعات وإيجاد الحلول. ومن أجل حماية أنفسهم وسبل عيشهم، يتولى الرعاة مسؤولية سلامتهم بطرق تجعلهم يبدون وكأنهم يشكلون تهديداً للمجتمعات المستضيفة – عبر تسليح أنفسهم، أو استئجار حراس مسلحين، أو تنظيم ميليشيات الحماية الذاتية. وهذا فقط عنصر صغير في زيادة

لماذا ينخرط بعض الرعاة في أعمال غير مشروعة أو عنف؟

لماذا يشارك بعض فرادى الرعاة في أنشطة إجرامية أو تمرد؟ قد تشمل العوامل المؤثرة مزيجاً من السعي وراء المصالح السياسية والانتهازية الاقتصادية والحاجة إلى الحماية الذاتية.

انتشار الأسلحة الصغيرة عبر منطقة الساحل السوداني. وفي بعض الحالات، ينضم الرعاة إلى الجماعات المتمردة المحلية أو يشكلون تحالفات معها لتجنب استهدافهم. وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة من الناس الذين يمارسون الرعي، لا تزال المجتمعات الرعوية توصم بأنها جماعات من الغرباء العنيفين. فكثيراً ما يتعامل صناع السياسات ووسائل الإعلام وقوات الأمن مع الرعاة كوكلاء للجماعات المتمردة و "أجانب" مشبوهين.

على الرغم من أن الكثيرين هم أنفسهم ضحايا للاستغلال، إلا أن بعض الرعاة وأفراد الجماعات العرقية الرعوية تقليدياً يشاركون في النشاط الإجرامي أو التمرد. ودوافعهم في ذلك قد تشمل أي مزيج من الربح أو السياسة أو الحماية الذاتية. كخبراء في التنقل في المراعي المفتوحة، وتجنب السلطات، وعبور الحدود دون أن يتم اكتشافهم، يمكن أن يكون الرعاة ركناً أساسياً في عمليات التهريب. فنظراً لأن الغالبية العظمى من الرعاة يعيشون تحت خط الفقر، فإن الفرصة الاقتصادية التي تأتي من هذه الأنشطة غير المشروعة يمكن أن تكون حافزاً قوياً. هناك مجموعات متمردة وميليشيات مختلفة – من كتيبة ماسينا في وسط مالي، إلى الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في منطقة ليبتاكو غورما، إلى الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى– توجه نداءات على وجه التحديد إلى الرعاة أو الجماعات العرقية الرعوية. وتنظم العديد من هذه الحركات الأثنية القومية أو مجموعات القصاص الأهلي حول هوية عرقية أو قبلية تكون فيها سبل العيش الرعوية أحد مكوناتها الأساسية. وغالباً ما تتشابك النزاعات على الموارد بين الرعاة والمزارعين مع أشكال أخرى من العنف الطائفي بين تلك الجماعات التي تتكون تقليدياً من الرعاة أو المزارعين.

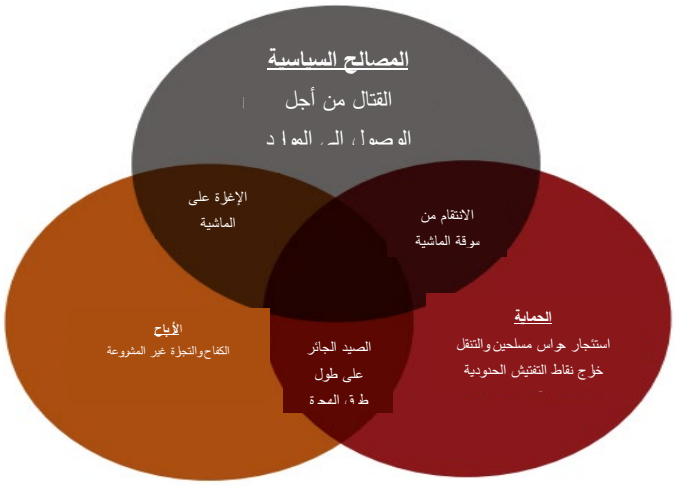

[4] مقابلة مع زعيم منظمة رعوية في النيجر، أبريل 2020.

ماذا الذي يمكن فعله؟

على الرغم من تصاعد العنف، إلا أن هناك فرصاً واعدة لخلق مستقبل سلمي للرعي. ففي نيجيريا، اجتمعت مجموعات الرعاة والمزارعين الذين غرقوا في دوامات مروعة من أعمال القصاص الأهلي لمناقشة المظالم التي تفرق بينهم. وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، يعمل زعماء المجتمعات المحلية على استعادة ممارسات الهجرة الرعوية التي تعطلت بسبب سنوات من النزاع السياسي وعنف الميليشيات. وأقرت دول غرب الساحل تشريعات وطنية تحمي إسمياً وصول الرعاة إلى الموارد وتزيد من سلطة أنظمة الإدارة المحلية، مما قد يساعد في استعادة قدرة زعماء المجتمعات على إدارة النزاعات بفعالية. **تحدد مجموعة الأدوات هذه الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجيات وما شابهها وتقدم إرشادات حول كيفية تنفيذ التدخلات المستقبلية بأفكار مستوحاة من الجهود السابقة.**

يجد الناس في جميع أنحاء منطقة الساحل السوداني حلولاً تعاونية للنزاع المرتبط بالرعي. في الصورة هنا يظهر الرعاة وملّاك الماشية خلال حوار في أوغيلي، نيجيريا. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

الانتقال إلى:

الوحدة الأولى – التنمية الريفية – غرس النمو الاقتصادي الريفي العادل والحد من الأسباب المزمنة للنزاع.

الوحدة الثانية – البيئة والحفظ – دمج النزاع المرتبط بالرعي في جهود الحفظ.

الوحدة الثالثة– الحاكمية وسيادة القانون – تشجيع المشاركة العامة في إدارة المراعي الرعوية.

الوحدة الرابعة– التكامل الإقليمي – فهم الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود لسبل عيش الرعاة وعلاقتها بالنزاع.

الوحدة الخامسة– النوع الاجتماعي وتمكين المرأة – تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفهم النوع الاجتماعي في النزاع المرتبط بالرعي.

الوحدة السادسة– إدارة النزاع – تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاع بطريقة سلمية.

الوحدة السابعة– إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب – معالجة تقاطع الرعي والإجرام والتمرد العابر للحدود.

الوحدة الثامنة– السلام المدني و الرقمي – عمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني

موارد إضافية

مزارع يعتني بمحاصيله في الحزام الأوسط بنيجيريا، حيث كانت المنافسة على الموارد نقطة اشتعال للنزاع بين الرعاة والمزارعين في الحزام الأوسط، كما في أي مكان آخر. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

الوحدة الأولى.

التنمية الريفية

هذه الوحدة تغطي كيفية:

1. ضمان عدم تحول ممارسات إدارة الموارد إلى محفزات للنزاع
2. تصميم استراتيجيات للتنمية الريفية مراعية للسكان الرعويين.

رجل يرعى ماشيته في الحزام الأوسط بنيجيريا. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

المسألة.

تشهد الاقتصادات الريفية في منطقة الساحل السوداني اضطراباً مأساوياً، وغالباً ما تكون تنمية المراعي الريفية وإدارتها مصدراً للتوتر بين المجموعات الرعوية وحكومات الولايات. كما اعتبر العديد من صانعي السياسات أن الرعي غير متوافق مع الاقتصاد الحديث وأنه مهنة يجب التخلص منها تدريجياً لصالح أشكال أخرى من الإنتاج. كان لهذا الموقف أثر في تنحية الأصوات الرعوية إلى الهامش بشكل أكثر (انظر الوحدة 3 – الحكم وسيادة القانون). استشهد منتقدو الرعي بمظاهر الرعي الجائر وتآكل التربة والتصحر كاستنتاجات حتمية للممارسات الرعوية المتأثرة بالسرد السائد لـ "مأساة المشاعات". على الرغم من أن هذه الحجج قد لاقت اعتراضات على نطاق واسع من قبل العديد من صانعي السياسات والعلماء، إلا أنها مستمرة في توجيه سياسات التنمية.

لم تعترف القوانين الرسمية التي حكمت ملكية الأراضي منذ الحقبة الاستعمارية فصاعداً بالحقوق العرفية في الوصول إلى المراعي أو المياه، حيث رأت العديد من البلدان أن التوسع في الزراعة على نطاق واسع هو مفتاح النمو وأن استقرار السكان هو مصدر أساسي لإيرادات الضرائب. ولقد ركزت استثمارات التنمية على تكثيف إنتاج الغذاء. ويتمثل ذلك جلياً في التحول من مزارع أصحاب الحيازة الصغيرة إلى التكتلات الخاصة الكبيرة، وركزت أيضاً على تطوير سوق للمواد الوراثية الحيوانية والأعلاف من الأسواق الخارجية لزيادة حجم ماشية الساحل وإنتاجيتها.

وغالباً ما يبدو أن هذه التغييرات مفيدة للمستثمرين والاقتصادات الأجنبية على حساب المنتجين المحليين، وقد زادت من المنافسة بين الرعاة والمزارعين المحليين والمستثمرين من القطاع الخاص على الأرض.

إن فقدان الأرض يعني فقدان الكفاف للمجتمعات الريفية، ومع ذلك تُفرض مثل هذه السياسات من أعلى دون إيلاء الاعتبار الواجب لعواقبها. وغالباً ما يُفترض أن الخصخصة (أو، في بعض الحالات، الحفظ والسياحة) ستوفر فرص عمل للرعاة والمزارعين المحليين، مما يخلق "ربحاً للجميع" لجميع الأطراف. وقد كانت النتائج متفاوتة.

استراتيجيات التدخل

1.1 – إصلاح حيازة الأراضي

1.2 – البنية التحتية والتخطيط الإنمائي

1.3 – إدارة الموارد الطبيعية

1.4 – توفير الخدمة للسكان المتنقلين

1.5 – تقييمات حساسية النزاع

1.1 – إصلاح حيازة الأراضي

نوع التدخل: السياسة

الوصف: في الكثير من المناطق الريفية في الساحل السوداني، يعتمد الرعاة على الأراضي والموارد التي تسيطر عليها الدولة، حتى ولو كانت هذه الأراضي يحكمها تاريخياً الزعماء العرفيون، حيث لا تعتبر الحقوق العرفية للأرض ملزمة قانوناً ويمكن أن تنقلب عن طريق مؤسسات الدولة أو الشركات عندما يتم تداول الأرض أو إقراضها للاستخدام الخاص. وقد تكون الإصلاحات القانونية لقوانين حيازة الأراضي إحدى الطرق لاستبدال المنافسة العقيمة على الأرض بين المزارعين والرعاة بأطر تنظيمية منصفة وسهلة الفهم. وكثيراً ما يشارك المتدخلون الخارجيون في تقديم المساعدة التقنية لعمليات الإصلاح هذه. عندما تنفذ التدخلات على نحو جيد، فقد تسهم تلك التدخلات في التقليل من التوتر حول استخدام الأراضي من خلال تسهيل التشاور مع المجتمعات المحلية، وتحديد نقاط النزاع بين قانون الولاية والممارسات العرفية، والضغط على الحكومات الوطنية أو حكومات الولايات لسن إصلاحات تتماشى مع المبادئ المقبولة للحاكمية (انظر إطار سياسة الاتحاد الأفريقي للرعي في أفريقيا أو تحسين إدارة الأراضي الرعوية لمنظمة الأغذية والزراعة).

ما الذي يؤدي إلى نجاح إصلاحات الحيازة؟

> توفق التدخلات بين الأطر القانونية والممارسات العرفية. على المتدخلين الاعتراف بشرعية كل من الأنظمة العرفية والقانونية وتجنب فرض أحدهما على الآخر. من الناحية العملية، سيستمر العديد من الرعاة والمزارعين على حد سواء في التمسك بالممارسات العرفية، والتي يمكن أن تؤدي إلى أنظمة متوازية ومتضاربة. فعلى سبيل المثال، شرعت الإصلاحات القانونية في النيجر الممارسات العرفية من خلال منح الرعاة النيجريين الحق في الوصول الأساسي إلى الأراضي والمياه المشاع في مناطقهم الأصلية – على الرغم من أن هذه السياسة مفيدة بشكل مباشر للرعاة الذين يقيمون في النيجر دون أولئك من خارجها.

> تحمي إصلاحات السياسة الوصول إلى الأراضي أو موارد المياه العامة. تمتع الرعي في منطقة الساحل السوداني بوفرة من أراضي الرعي التي يمكن الوصول إليها بشكل جماعي ومساحة لطرق الهجرة ونقاط الوصول إلى المياه. عندما يتم قطع الوصول إلى هذه الموارد بسبب بيع الأراضي الخاصة أو الخطط الإنمائية، فسيكون هناك خطر من شعور الرعاة بأنهم محرومون. من هنا تأتي أهمية أن يكون الاستماع المكثف وحسن النية والتفاوض مع مجموعات الرعاة قبل أي تحول كبير في الموارد ذات الاستخدام المشاع في مناطق الترحال الرعوي ممارسة قياسية.

> جعل السياسات سهلة المنال ومراعية للمجتمعات. نادراً ما تكون السياسات الرسمية بشأن حيازة الأراضي ذات طابع اجتماعي جيد بين المجتمعات التي يُتوقع منهم اتباعها، يميل صانعو السياسات إلى توجيه اهتمام كبير إلى عملية الإصلاح القانوني، لكنهم لا يبذلون جهداً كافياً لإيصال هذه التغييرات من خلال وسائل الإعلام أو القنوات الأخرى التي ستصل في الواقع إلى السكان الرحل أو الأميين. إن الرعاة، الذين غالباً ما يكون وصولهم إلى التعليم الرسمي محدوداً ويتحدثون اللهجات المحلية، لا يتمتعون بالإمكانات الملائمة لإتقان حقوقهم القانونية. وهم بشكل عام أكثر دراية بالحقوق والممارسات العرفية التي تنظم حياتهم اليومية وسيتمسكون بهذه الممارسات في كثير من الأحيان حتى لو كانت تختلف عن قوانين الولاية. فدون فهمهم لحقوقهم القانونية، قد يصبح الرعاة عرضة للتجريد من ممتلكاتهم من خلال بيع الأراضي الخاصة والتنمية التجارية. هناك حاجة إلى جعل حقوق وسياسات حيازة الأراضي أكثر قابلية للوصول عن طريق نشر المعرفة من خلال البرامج الإذاعية باللغات المحلية، أو التواصل مع المنظمات الرعوية أو المساعدين القانونيين المتنقلين، أو التوعية من خلال المدارس الميدانية (انظر 1.4 – توفير الخدمة للسكان المتنقلين).

المثال
1.1

قانون النيجر الريفي

في عام 1993، وضعت حكومة النيجر قانوناً ريفياً جديداً لتحسين ممارسات إدارة الأراضي الريفية والحلول مكان النظام غير الرسمي الذي يتحكم من خلاله الزعماء التقليديون إلى حد كبير بحقوق الأرض. لم يكن القصد من القانون الريفي تقويض الممارسات العرفية بالكامل؛ فقد اعترف القانون الريفي بحقوق الملكية التي اكتسبت من خلال القانون العرفي. وشمل ذلك الاعتراف بأن للرعاة حقوق الأولوية في الوصول إلى الأراضي والمياه في مناطقهم الأصلية (أي المنطقة التي يعيشون فيها معظم العام بين الهجرات). كما أتاح قانون المياه لعام 2010 مزيداً من التوسع في حقوق الوصول للرعاة من خلال جعل نقاط الوصول العامة للمياه سهلة المنال، حتى للرعاة من البلدان الأخرى. من المفترض أن تُدار نقاط المياه العامة هذه من قبل لجنة إدارة، على الرغم من أن الرعاة الذين لا يبقون بالقرب من نقاط المياه هذه على مدار العام غالباً ما يكون تمثيلهم ناقصاً في هذه الهيئات الإدارية.

بئر في منطقة دوسو في النيجر. مصدر الصورة: ناسك، CC-BY-SA 4.0

ما هي عوامل فشل إصلاحات الحيازة؟

> لا تُترجم الإصلاحات القانونية إلى تغيير عملي. على مدى العقود الماضية، صيغت العديد من أطر السياسات التي تقدم مبادئ توجيهية واسعة في القانون ولكن لم يتم تفعيلها. على سبيل المثال، يحدد ميثاق الرعي في مالي عام 2001 قيمة الرعي بالنسبة للاقتصاد في مالي ويدعو إلى عقد مشاورات بين المجتمعات الرعوية والمستقرة والدولة، ولكنه لا يقدم تفاصيل حول كيفية تطبيق هذا النظام وإنفاذه. قد يكون هذا الغموض مقصوداً، لأنه يمنح السلطات المرونة في تنفيذ القانون والتي لا تريد إثارة التوترات الكامنة في القانون العرفي والتشريعي.

> النساء مهمشات في ظل القوانين العرفية. قد تؤدي التدخلات التي تقوي المؤسسات العرفية أو توائم السياسة الرسمية مع القانون العرفي إلى تعزيز إقصاء النساء والفئات المهمشة الأخرى. ففي النيجر، على سبيل المثال، فإن حقوق المرأة في شراء الأراضي وبيعها محمية بموجب القانون ولكنها غالباً ما تكون غير مسموح بها بموجب القوانين العرفية. كما وأدت الجهود المبذولة لتوسيع حقوق المرأة من خلال إصلاح حيازة الأراضي إلى ردود أفعال عنيفة من السلطات التقليدية في أماكن مثل مالي.

> إصلاحات الحيازة تفيد النخب على نحو غير متكافئ. عادةً ما يصب التسجيل الخاص للمراعي وبيعها في مصلحة النخب الاقتصادية والسياسية التي لا تعتمد على أراضي المشاع أو الوصول إلى الموارد العامة. وقد يشعر المسؤولون بأنهم أكثر عرضة للمساءلة أمام المستثمرين دون صغار المزارعين أو الرعاة الذين تعرضوا للنزوح. إن استحواذ النخبة أو استيلاءهم يترك المزارعين الأفقر يتنافسون على الموارد المنخفضة. وبالمثل، قد يبدو ترسيم حدود محميات الرعي أو الممرات الرعوية للمزارعين المحليين خطوة لإبعادهم عن الأرض لصالح الرعاة، الذين غالباً ما يُنظر إليهم على أنهم أثرياء بسبب قيمة ماشيتهم. يجب أن تكون إصلاحات الحيازة مراعية لتفاوتات السلطة الضمنية التي تمنح الدولة والمصالح الاقتصادية امتيازاً على تلك الخاصة بالمواطنين المقيمين.

> تفتقر الدولة إلى القدرة على تنفيذ إصلاحات حيازة الأراضي غير الخاضعة للحكم. إن تنفيذ القوانين أو الأنظمة الجديدة يستدعي أن تتمتع الدولة بالقدرة على ممارسة سلطتها على الأراضي، في حين أن مواردها قد تكون محدودة للقيام بذلك أو يجب عليها التنافس مع الجماعات المسلحة غير الحكومية على السلطة. في ظل هذه الظروف، قد تكون القوانين الموجودة على الورق أقل أهمية بكثير من قرارات قادة المجتمع أو الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تسيطر على الإقليم.

1.2 – البنية التحتية والتخطيط الإنمائي

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: يجب مراعاة مخاطر النزاع بين الرعاة والمجتمعات المحلية في خطط التنمية المحلية والوطنية والإقليمية طويلة الأمد، حيث سيكون للتدخلات الموضحة في مجموعة الأدوات هذه تأثير محدود ما لم تعزز من خلال المؤسسات الداعمة والتمويل والقبول السياسي لاعتماد وصول الرعاة إلى الموارد المشتركة، ولا سيما المياه أثناء هجرتهم. ومن ناحية تاريخية، فقد تم ترسيم حدود مواقع الري والرعي وصيانتها وفقاً للأعراف المحلية. ومع ذلك، فإن الممارسات التقليدية للتفاوض بشأن الوصول إلى الموارد العامة أو المشتركة قد تعرضت لضغوط بسبب توسيع الإنتاج الحيواني، والزراعة، وتنمية المراعي الخاصة. وقد يكون من شأن البنية التحتية المادية المحسّنة – مثل العلامات الخاصة بممرات الهجرة أو محميات الرعي، والآبار العامة أو نقاط الوصول الأخرى للمياه، ونقاط التفتيش حيث يمكن للرعاة الوصول إلى الرعاية البيطرية – أن تساعد على منع تحول الرعي إلى مصدر للمواجهة والنزاع.

ما الذي يسهم في نجاح الاستثمار في التنمية الريفية؟

> يعطي صانعو السياسات والجهات الفاعلة في التنمية أولوية للعملية وللنتيجة على حد سواء. إن الاستثمار في البنية التحتية أو التخطيط الإنمائي الذكي وحده لن يؤدي إلى منع المنافسة على الموارد. فإذا أقامت دولة ما سياجاً على طول ممر الهجرة، على سبيل المثال، فسيظل هناك خطر من أن يتجاهل المزارعون المحليون أو الرعاة هذا السياج إذا لم تتم استشارة المجتمعات المحلية نفسها أثناء العملية والاعتراف بالحدود. في نيجيريا، رأى الخبراء وصانعو السياسات في إنشاء سلسلة من محميات الرعي الجماعية وسيلة لمنع الرعاة من التسلل إلى الأراضي الزراعية، لكن هذه المحميات قوبلت بمقاومة شديدة من المجتمعات الزراعية التي اعتبرت الاستثمار بمثابة تخل عن الأراضي لصالح المجتمعات الرعوية. يجب أن يكون للجهات الفاعلة في مجال التنمية خطة مقصودة لإشراك المجتمعات الرعوية، لأنهم غالباً ما لا يكونون حاضرين باستمرار للمشاركة في العمليات الاستشارية مثلها مثل المجتمعات المستقرة. وقد تتطلب المشاورات مع الرعاة التواصل مع المجتمعات الموجودة في بلد آخر أو التنسيق مع جمعيات التجارة الرعوية التي يمكن أن تمثل مصالحهم (انظر الوحدة 3 – الحاكمية وسيادة القانون).

يعد الوصول إلى المياه أمراً بالغ الأهمية أثناء الترحال الرعوي، ولا سيما في المناخ الجاف لمنطقة الساحل. حيث غالباً ما تعتمد النظم الرعوية على درجة معينة من البنية التحتية المائية الداعمة – الخزانات والآبار، إلخ. توضح الصورة هنا، رعاة يسحبون المياه من بئر بالقرب من النقا، السودان (أعلى). وماشية رعوية تشرب من حوض في وادي المقدم، السودان (أسفل). على الرغم من أن معظم مجموعة الأدوات هذه تركز على الماشية الرعوية، إلا أن المجترات الصغيرة مثل الماعز يمكن أن تعتبر أيضاً من الماشية الرعوية. مصدر الصورة: دي أغوستيني/ جيتي إميجز.

> الموارد الكافية وصيانتها وحمايتها ستتوفر بشكل كاف للبرامج والبنية التحتية مع مرور الوقت. تحتاج محميات الرعي إلى زراعتها بشكل صحيح، وتحتاج نقاط التفتيش إلى موظفين وإعادة إمداد، وتحتاج الأسيجة إلى صيانة، فاذا كانت البنية التحتية معطلة أو لا تدعم سبل العيش المحلية، فمن غير المرجح أن يحافظ الرعاة والمزارعون على أنشطتهم ضمن مناطق معينة، كما وينبغي للاستثمارات الإنمائية أن تتبنى نظرة طويلة الأجل، بدلاً من التعامل مع الأسيجة أو الآبار أو محميات الرعي على أنها "حل سريع".

> يوائم صانعو السياسات بين التخطيط للتنمية الزراعية والحيوانية. في العديد من المناطق، تميل السياسة الزراعية إلى الهيمنة على سياسة المراعي، حيث يعتبر إنتاج المحاصيل أولوية أساسية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، كما توفر المزارع الطعام للسكان أكثر من الماشية. قد تؤدي عائدات الزراعة إلى تحسين دخل الأسرة للفرد أكثر من الرعي، حيث أن الثروة الحيوانية باهظة الثمن بالنسبة للعديد من السكان الأفقر. ومع ذلك، فإن الزراعة والإنتاج الحيواني على حد سواء جزء من سلسلة القيمة المترابطة. ويعتمد إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية على حد سواء على كمية محدودة من الأراضي العامة أو المياه، وسيكون للتخطيط لتوسيع الزراعة تأثير مباشر على سبل العيش الرعوية (والعكس بالعكس).

ولهذا السبب نفسه، من الضروري أيضاً مراعاة الاستثمارات الأخرى في التنمية الريفية (إنشاء الطرق لنقل المواشي بالشاحنات، وتعزيز الشبكة الكهربائية لدعم مرافق التخزين الباردة) كجزء من رؤية شاملة، كما ويجب استشارة جميع المنتجين الريفيين (بما في ذلك المزارعين والرعاة) بصفتهم أصحاب مصلحة كجزء من التخطيط الإنمائي الشامل.

> البرامج والاستثمارات التنموية تشجع على الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية المتكاملة. لقد أدار الرعاة والمزارعون المصالح المتنافسة بشكل فعال ولفترة طويلة جداً لأن حياتهم الاقتصادية والاجتماعية كانت مترابطة بصورة مثمرة، ويمكن للاستثمارات في البنية التحتية الريفية أن تحفز التعاون بين المجتمعات التي تشترك في المسطحات الخضراء والتي بخلاف ذلك سوف تنفصل بسبب التوترات القائمة على الهوية أو المسافة الجغرافية. في منطقة أبيي المتنازع عليها في السودان، توفر الأسواق المحلية مساحة ضرورية للغاية من أجل التجارة والتخزين وتزيد من التفاعل اليومي بين مجموعات الرعاة والمجتمعات المحلية والتي لولا ذلك لن يكون بينها أي تفاعل (انظر الوحدة 7 – إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب). ويمكن إجراء اتصالات جديدة من خلال الاستثمارات في الصحة الحيوانية أو البنية التحتية للمياه والتي تجد لها مستفيدين عديدين.

تشكل البنية التحتية الريفية الضعيفة تحدياً في جميع مراحل سلسلة الإنتاج الحيواني. في الصورة يظهر رجل يعمل في مسلخ بشمال الكاميرون. مصدر الصورة: باتريك مينهاردت / وكالة الصحافة الفرنسية عبر جيتي إميجز

ما هي عوامل فشل الاستثمارات في التنمية الريفية؟

> التخلي عن الخطط الإنمائية بسبب المشهد المتغير. الرعي هو ممارسة حركية للعيش في النظم البيئية الهشة، حيث يقوم الرعاة بنقل مواشيهم بالتزامن مع التغيرات الموسمية. ومع ذلك، فإن عدم انتظام هطول الأمطار وظروف الطقس القاسية يمكن أن تعطل توافر الموارد والوصول إليها، وغالباً ما يكون ذلك بشكل مؤقت ولكنه يكون بشكل دائم أحياناً. فالتغيرات المناخية التدريجية في جمهورية إفريقيا الوسطى، على سبيل المثال على مدى العقود الأخيرة أدت إلى وفرة في موارد الرعي، مما أدى إلى جذب المزيد من منتجي الثروة الحيوانية وزيادة الحاجة إلى إنشاء أو تنشيط ممرات الهجرة أو أسواق الثروة الحيوانية.

ينبغي للاستثمارات المخططة في التنمية أن تكون متوائمة مع المناخ الحركي ويجب أن تكون مرنة بما يكفي للتكيف مع مسارات الهجرة المتغيرة أو تراكم الأمطار الموسمية.

لا يتسنى للمرء أن يسلك الممر نفسه في كل موسم نظراً لطريقة المعيشة التقليدية؛ فعلى سبيل المثال، قد تتخذ هذا العام ممراً بين القرية "أ" والقرية "ب"، لذا وعندما تعود في العام المقبل، من المحتمل أن تمر من خلف القرية "ب".[5]

> استثمارات البنية التحتية تميز مجتمعاً ما على حساب مجتمعات أخرى. يجب أن تسترشد القرارات المتعلقة بمكان وكيفية الاستثمار في محميات الرعي أو البنية التحتية للوصول إلى المياه أو مشاريع التنمية الريفية الأخرى بالديناميكيات الاجتماعية–السياسية المحلية.

إن إنشاء نقطة مياه جديدة على طول طريق هجرة معين قد يكون مفيداً بشكل مباشر لمجموعة معينة من الرعاة، لكنه لا يقدم أي فائدة للمجموعات المجاورة، والتي قد ترى في مثل هذه الاستثمارات دليلاً على التحيز. وعندما يرى الرعاة أو المزارعون أن الترتيبات السائدة غير عادلة، فمن الممكن أن تؤدي التدخلات حسنة النية إلى اندلاع الأعمال العدائية. حيث يمكن التخفيف من هذا الخطر عندما تدمج خطط التنمية تقييمات حساسية النزاع والاقتصاد السياسي مع الأخذ بوجهات نظر الرعاة في عين الاعتبار. (انظر 1.5 – تقييمات حساسية النزاع).

المثال 1.2

نيجيريا تخصص أراضٍ لمحميات الرعي

في عام 1965، طورت الحكومة الإقليمية الشمالية في نيجيريا قانون محميات الرعي في المنطقة الشمالية، والذي أنشأ ممرات لمرور الماشية المهاجرة و415 محمية رعي في جميع أنحاء البلاد. ساد تصور بأن هذه المحميات سوف تتسبب في تقطيع مساحات شاسعة من الأرض لاستخدامها حصرياً من قبل الرعاة لرعي مواشيهم. في حين اعتبرت في البداية حلاً للنزاعات المتزايدة بين الرعاة والمزارعين، إلا أن النمو السكاني والتوسع الحضري والهجرة قد تعدى على هذه المناطق المخصصة، مما قلل من وصول الرعاة إلى المحميات واستخدامها. وغالباً ما كان الرعاة غير قادرين على إيجاد ما يكفي من المراعي والمياه داخل المحميات بسبب عدم انتظام هطول الأمطار والافتقار إلى الصيانة من قبل حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية. كما أدى إبقاء مواشيهم في مكان واحد إلى زيادة تعرض القطيع للأمراض والسطو، مما دفع البعض إلى تجاوز حدود المحميات.

يُنظر إلى محميات الرعي في نيجيريا على أنها وسيلة لدعم الإنتاج الحيواني مع تقليل فرص النزاع بين الرعاة والمزارعين. يمكن أن تكون هذه المحميات بمثابة مستوطنات للمجتمعات الرعوية، حيث يمكن أن تكون قريبة من الأراضي المخصصة للرعي مع ضمان فوائد المستوطنة الثابتة. تظهر هنا صورة جوية لقرية فولاني في محمية كاتشيا للرعي في نيجيريا، مصدر الصورة: فلوريان بلاوشور / وكالة الصحافة الفرنسية عبر جيتي إميجز)

[5] مقابلة مع زعيم منظمة مجتمع مدني في تشاد، أبريل 2020.

الترحال من أنماط الحياة المتنقلة إلى أنماط الحياة المستقرة

في ظل ظروف معينة، ينتقل الرعاة أحياناً من نمط حياة متنقل إلى نمط حياة مستقر. قد يكون هذا قراراً مستنيراً وطوعياً لاتخاذ سبل عيش مختلفة أو تحقيق وصول أفضل إلى الخدمات الأساسية (المدارس والرعاية الطبية) المتاحة للمواطنين المستقرين، ومن خلال الاستقرار في القرى، يمكن للرعاة في الكاميرون على سبيل المثال، الحصول على اعتراف رسمي من قبل السلطات التي تمنحهم المزيد من النفوذ للمطالبة بالمدارس العامة أو البنية التحتية للمياه. وقد يشكل هذا الترحال خطوة مفيدة بشكل خاص للنساء الرعويات اللائي نادراً ما يشاركن في هجرة الماشية ولكن يمكنهن ممارسة مهن أخرى في المجتمعات المستقرة.

قد تكون هذه العملية – التي يشار إليها أيضاً باسم التوطين – نتيجة متعمدة أو عرضية لاستراتيجيات التدخل الموضحة في مجموعة الأدوات هذه. في بعض الأحيان يتم تحفيز الرعاة عمداً على الاستقرار عندما يتلقون التدريب أو الإعانات أو غيرها من الحوافز للحصول على سبل عيش أكثر مرونة، مثل الزراعة أو تربية المواشي. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، استثمرت حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية في محميات ومزارع الرعي الجماعية على أمل تشجيع الرعاة على الترحال إلى أشكال أكثر استقراراً لتربية الحيوانات، وبالتالي منع النزاعات مع المزارعين. ويمكن أيضاً الضغط على الرعاة للاستقرار عندما تقيد القوانين الجديدة الوصول إلى الأراضي المشاع أو الموارد المائية التي تمت خصخصتها أو إعادة تطويرها.

يمكن أن يكون التوطين خياراً جيداً للبعض، لكنه غير ممكن لجميع الرعاة. فالغالبية العظمى من الرعاة في منطقة الساحل فقراء ولا يستطيعون دفع ثمن الأرض لقطعانهم، أو العلف التكميلي خلال موسم الجفاف، أو تكاليف النقل لنقل مواشيهم إلى السوق. وفي كثير من الأحيان لا يستطيع أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية والذين استثمروا ثرواتهم في الثروة الحيوانية تصفية ماشيتهم بسهولة إلى رأس مال أو الوصول إلى الخدمات المصرفية أو الخدمات المالية الأخرى.

إن استراتيجيات التدخل التي تهدف إلى التخلص التدريجي من أنظمة الرعي تخاطر بالتخلي عن مجموعة كبيرة من الرعاة المستضعفين.

الأسباب الدافعة للتوطين

سبل العيش المتنوعة

الوصول إلى الخدمات والأسواق

إن الاستقرار في أماكن أقرب إلى المراكز الحضرية قد يوفر للرعاة وصولاً

الحوافز

قد يتم إغواء الرعاة للاستقرار من خلال برامج تسمح لهم بذلك

الافتقار إلى الفرص

قد تؤدي القيود على تنقل الرعاة أو التهديدات من الجماعات المسلحة إلى جعل سبل العيش الرعوية واهية.

1.3 – إدارة الموارد الطبيعية

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: في المسطحات الخضراء المشتركة، تعتبر الإدارة الاستباقية والتشاركية لموارد الأراضي والمياه أمراً ضرورياً لمنع النزاع. وقد يساهم وضع اتفاقيات الرعي أو ترسيم حدود ممرات الترحال الرعوي، على سبيل المثال، في وضع الحدود بين الأراضي الزراعية والأراضي الرعوية. ولكي تكون هذه الممارسات فعالة، يجب عليها أن توازن بين مصالح جميع الشركاء، بما في ذلك زعماء المجتمعات وسلطات الدولة، وحتى وان كانت مخططات الإدارة جيدة التصميم من الممكن أن تكون عرضة للتعطيل عندما لا يتم الالتزام بها أو عندما تحرم مجموعة واحدة من حق التصويت (كما حدث في كثير من الأحيان مع الرعاة). وقد يكون للمتدخلين الخارجيين دور حاسم في تعزيز الإدارة التشاركية من خلال تسهيل المشاورات مع ممثلي المجتمعات الرعوية والزراعية أو توفير التدريب التقني للمجالس المحلية أو الزعماء التقليديين.

ما هي عوامل نجاح إدارة الموارد القائمة على المجتمع؟

> تساعد البرامج قادة المجتمع على وضع بروتوكولات للتنفيذ والمساءلة. تخضع حيازة الأراضي التقليدية وحقوق الوصول إلى الموارد للتقاليد التي غالباً ما تفتقر إلى تعريف رسمي أو وسائل موضوعية للتطبيق.

من هو المكلف رسمياً بمنع متسلل من توطين ماشيته في محميات الرعي المحلية؟ ماذا عن منع عمال المناجم الحرفيين من الحفر حول فتحات الري ومنع دخول الماشية؟ لدى بعض المجتمعات إجراءات راسخة للتعامل مع مثل هذه الاحتمالات، بما في ذلك الانتصاف على شكل تعويض أو وساطة من خلال زعماء القبائل. فإذا لم يكن لمثل هذه الإجراءات وجود، فقد تساعد التدخلات الخارجية في دعم القدرة المحلية على الوساطة والرقابة.

> المتدخلون الخارجيون يدعمون ممارسات الإدارة المحايدة التي تشمل جميع الشركاء. إن إدارة موارد المراعي المشتركة تتطلب من القادة إدارة عادلة وبما يخدم المصلحة العامة.

ومع ذلك، فإن مصداقية وتأثير بعض القادة التقليديين وسلطات الدولة قد تعرضت للتقويض بسبب الحزبية أو سلوكيات السعي وراء الريع أو المشاركة من قبل النخب الوطنية. إن الثقة والقبول أمران ضروريان لتطبيق القواعد المتعلقة بالوصول إلى الموارد – لا سيما بين السكان الرحل الذين يمكنهم التهرب من المساءلة أمام السلطات المستقرة. ينبغي للتدخلات الخارجية أن تعطي الأولوية للحيادية ودعم أنظمة الإدارة التي تعطي مساحة لوجهات النظر من جميع الشركاء، بما في ذلك الزعماء التقليديون وممثلو المجتمعات البدوية وسلطات الدولة.

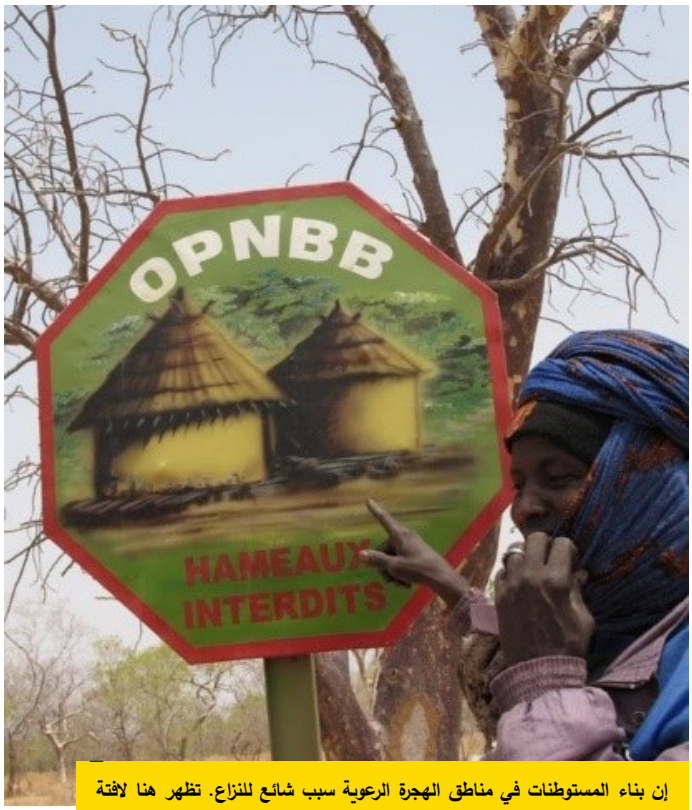

إن بناء المستوطنات في مناطق الهجرة الرعوية سبب شائع للنزاع. تظهر هنا لافتة تحظر بناء مستوطنات خارج حديقة بوكلي دي باول الوطنية في مالي. مصدر الصورة: ليف بروتم

> البرامج تزيد من الشمولية في هياكل صنع القرار. إن المشاركة في إدارة الموارد مغلقة أمام العديد من النساء أو الشباب أو مجموعات الأقليات، لا سيما عندما تكون خطوط السلطة متجذرة في العادات ونسب الأسرة والثقافة المحلية. إن فتح الأبواب المغلقة التي يحميها النظام الأبوي والتقاليد قد يتطلب إنشاء قنوات موازية للمجموعات المهمشة لتقديم المدخلات. ففي السودان، على سبيل المثال، ساعد الشباب الذين حصلوا على الفرصة لتشكيل لجنة إدارة الموارد الخاصة بهم في إدخال ممارسات جديدة لتسوية المنازعات؛ مع التوصية بأن يحتفظ الرعاة والمزارعون بهواتف محمول لأفرادهم أثناء رعايتهم لمواشيهم أو محاصيلهم حتى يتمكنوا من الاتصال بزعماء القبائل للتدخل بسرعة في حالة النزاع.

استخدام أدوات الاتصالات يمكن أن يساعد في ربط مجتمعات الرعاة والمجتمعات المستقرة التي تم فصلها تقليدياً عن طريق المسافة المادية. انظر 6.4 – جسر الهوة الاجتماعية. يظهر هنا رجل يلتقط صورة لماشيته في محمية كاتشيا للرعي في ولاية كادونا، نيجيريا. مصدر الصورة: لوي تاتو الصحافة الفرنسية عن طريق جيتي إميجز.

المثال 1.3

المزارعون المحليون والرعاة يرسمون خرائط ممرات الهجرة

على الرغم من أن الماشية الرعوية تهاجر غالباً على طول طرق متسقة، فقد تفتقر هذه الممرات إلى الاعتراف والحماية الرسميين، مما يترك الباب مفتوحاً أمام خطر مصادرة تلك الأرض للزراعة أو لأغراض أخرى. في شمال وجنوب كردفان بالسودان، أشركت منظمة أس.أو.أس–الساحل قادة المجتمعات الزراعية والرعوية لإجراء تحديد تشاركي وترسيم لهذه الممرات لتمييزها عن الأراضي الزراعية. ولقد كان ترسيم الحدود من خلال التشاور المجتمعي الخطوة الأولى في جهد أطول يهدف إلى التماسك الاجتماعي والإدارة التعاونية للمراعي. وعندما هددت هذه الممرات بعرقلة الوصول إلى المياه، عملت المجتمعات على إعادة تأهيل برك المياه (الحفائر) باستخدام السدود الرملية. ومن أجل الصيانة طويلة الأمد، دعمت أس.أو.أس–الساحل اللجان المشتركة المكلفة بصيانة هذه الممرات ومعالجة أي نزاعات ذات صلة.

قاد برنامج دعم قطاع الثروة الحيوانية (PASEL) على طول الحدود بين نيجيريا والنيجر وبدعم من أطباء بيطريون بلا حدود، جهوداً مماثلة لتأمين ممرات الترحال الرعوي، حيث أنشأ برنامج دعم قطاع الثروة الحيوانية سلسلة من الممرات التقنية للجان المرور (CTCP) بقيادة مسؤولي الولايات الفرعية والزعماء التقليديين. حيث قاموا بتحديد الممرات ومواقف الاستراحة بالتشاور مع المجتمعات المحلية الزراعية والرعوية. بمجرد ترسيمها خضعت تلك الممرات لإشراف لجان مراقبة مؤلفة من زعماء القرى والمزارعين والرعاة. وتم تكليف لجان المراقبة بضمان احترام مسارب الممرات، ومعالجة أي نزاعات متعلقة بالثروة الحيوانية.

> يقدم الخبراء التدريب التقني والموارد بشأن تخطيط استخدام الأراضي عند الضرورة. يمكن لممارسات إدارة الأراضي المستنيرة أن تزيد من استخدام الموارد المحدودة وتحد من احتمالية أن تصبح الشحة مصدراً للنزاع. إن تنظيم وقت ومكان رعي الماشية في المناطق المشتركة يمكن أن يساعد، على سبيل المثال، في التخفيف من تدهور بعض المناطق والسماح بإعادة نمو المراعي. وقد ينطوي التفاوض على استخدام الأراضي في الأقاليم المشتركة على درجة عالية من التعقيد وقد تفتقر الكيانات الإدارية المحلية والزعماء العرفيون إلى الخبرة، وقد يحتاج الزعماء المحليون وهيئات صنع القرار إلى تدريب تقني متخصص أو إلى الوصول للموارد التكنولوجية (مثل بيانات نظام تحديد المواقع العالمي حول الكتلة الحيوية المتاحة أو موارد المياه).

يجب أن تكون إدارة المسطحات الخضراء المشتركة عملية تعاونية. تعد مساهمة قادة المجتمع أمراً ضرورياً في تحديد طرق هجرة الماشية. يظهر في الصورة أصحاب المصلحة المحليون يناقشون خريطة طرق الترحال الرعوي في مالي. مصدر الصورة: ليف بروتم

ما هي عوامل فشل إدارة الموارد القائمة على المجتمع؟

> تعزز البرامج أشكال الإقصاء الحالية. إن المؤسسات العرفية أو مؤسسات الدولة الموجودة ليست بالضرورة ممثلة لمختلف الشعوب التي تستخدم الموارد. عند التعامل مع السكان الرعويين، ومن المهم أن يتذكر المتدخلون الخارجيون أن المجتمعات الرعوية ليست متجانسة، وقد يكون للملاك الأثرياء لقطعان كبيرة مصالح مختلفة تماماً وقد يتوفر لديهم رأس مال اجتماعي أو سياسي أكبر من الرعاة أصحاب الحيازة الصغيرة، وقد يكون للرعاة الذين يعيشون في مستوطنات مجاورة ويأخذون مواشيهم في هجرات موسمية مصالح مختلفة عن الرعاة الذين يمرون من بلدان أخرى. لن تتاح للنساء أو الشباب في المجتمعات الرعوية إلا فرص قليلة للمشاركة في الهيئات الحاكمة الرسمية مقارنة بالزعماء التقليديين في مجتمعاتهم. حيث تخاطر البرامج التي توفر فرصة للحصول على آراء عدد محدود من أصوات الرعاة بمزيد من استبعاد الأصوات الهامشية.

معظم الرعاة الذين ستقابلهم برفقة حيوانات في القرية ليسوا من أصحاب الماشية. أحياناً يكون الملاك الحقيقيون هم الزعماء وكبار الشخصيات في المدن أو حتى خارج المنطقة. لذلك ليس من السهل دائماً العثور على الشخص المناسب للمناقشة معه عندما يتعلق الأمر بالحوار بين الرعاة والمزارعين.[6]

> لا يتم احترام الاتفاقات غير الرسمية في الممارسة العملية. إن الاتفاقات غير الرسمية حول استخدام الموارد العامة أو المجتمعية تعتمد بشكل كبير على الامتثال الطوعي والإنفاذ الاجتماعي.

قد تحترم الأجيال القادمة من الرعاة والمزارعين ممرات الهجرة القائمة أو اتفاقيات الرعي أو تنفصل عنها بدافع المصلحة الذاتية أو اليأس المالي. وقد يكون من الصعب في المناطق الريفية الواقعة خارج نطاق سيطرة سلطات الدولة تحميل المزارعين المسؤولية عن الاستقرار في ممرات الهجرة أو تحميل الرعاة المسؤولية عن السماح لمواشيهم بالرعي الجائر. لهذا السبب، فإن التدخلات الرامية إلى تعزيز الإدارة التشاركية للموارد تحتاج إلى إعطاء الأولوية لغرس القبول المجتمعي وتحديد بروتوكولات واضحة لفرض القواعد التي يمكن أن يديرها القادة المحليون.

[6] مقابلة مع أحد ناشطي المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مارس 2020.

المثال
1.4

توفر مدارس التعليم الميدانية للمجتمعات النائية

إن عدم الوصول إلى خدمات التعليم المتاحة في المراكز السكانية الرئيسية يحد من قدرة الرعاة على التعلم والتكيف مع التقنيات الجديدة للتعامل مع الضغوط المتزايدة من التغير المناخي أو تغير أنظمة حيازة الأراضي، وهذا قد يترك الرعاة عرضة للصدمات البيئية والأمراض الحيوانية المنشأ والنزوح بسبب التنمية التجارية، ولا يترك لهم إلا بدائل اقتصادية محدودة خارج الأنشطة غير المشروعة.

كانت المدارس الميدانية للرعاة – وهو النموذج المطبق أصلاً في كينيا ولكنه اعتمد منذ ذلك الحين في أماكن أخرى– أحد الحلول لسد هذه الفجوة، حيث تتكون المدارس الميدانية للرعاة عادةً من مجموعة صغيرة من الرعاة الذين يجتمعون بانتظام مع ميسر متمرس ويتحدثون حول الممارسات الجيدة أو الحلول المبتكرة لتحسين إنتاج الثروة الحيوانية أو التكيف مع الضغوطات مثل التغير المناخي. وبدلاً من فرض إصلاحات خارجية على سبل العيش الرعوية، كان يُقصد منها أن تكون عملية اكتساب للمعرفة المحلية والبناء عليها ودعم الرعاة أثناء تكيفهم مع التحديات الناشئة في نظامهم البيئي.

يمكن استخدام المدارس الميدانية أيضاً لتقديم المزيد من خدمات التعليم الأساسي – مثل برامج محو الأمية – للأطفال غير القادرين على الالتحاق بالمدارس النظامية. على سبيل المثال، قامت الحكومة الفيدرالية النيجيرية بإضفاء الطابع الرسمي على هذه الخدمات التعليمية من خلال اللجنة الوطنية لتعليم البدو الرحل. وقد تتراوح جهودهم من تشييد أكواخ أو هياكل مؤقتة على طول طرق البدو الرحل إلى استخدام التعليم الإذاعي التفاعلي لبث دروس الحساب ومحو الأمية ومهارات الحياة الأساسية للبدو الرحل البالغين والأطفال كوسيلة لاستكمال الوقت المحدود للتدريس الشخصي.

1.4 – توفير الخدمة للسكان المتنقلين

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: غالباً ما تفتقر المجتمعات الرعوية المتنقلة إلى الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية – التعليم، الرعاية الطبية، والتدريب الوظيفي – التي يتم توفيرها عادةً في المراكز الحضرية. هذا الافتقار إلى الوصول قد يؤدي إلى مجتمع منفصل، مما يحد من فرص الشباب (أو غيرهم) في السعي وراء سبل عيش أخرى أو الانتقال إلى أنظمة اجتماعية جديدة. وقد تسهم برامج توفير الخدمات المتنقلة الموجهة، مثل استخدام "المدارس الميدانية"، في ربط السكان في المناطق النائية والمتنقلين بالخدمات الاجتماعية، بل ويمكن أن توظف الممارسات الجيدة في المجتمع للتعاون مع المجتمعات المستقرة. وبالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية، هناك أيضاً قيمة في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، والتي تعد مورداً أساسياً لتحويل سبل العيش وأنماط الحياة الرعوية التي يتعذر الوصول إليها عموماً للسكان الرحل.

ما هي عوامل نجاح توفير الخدمات المتنقلة؟

> تتعامل البرامج مع الرعاة في أماكن تجمعهم أو إقامتهم. معظم الرعاة ليسوا رحلاً دائمين، ولا يزالون يحتفظون بقاعدة منزلية أو يقيمون مستوطنات في المناطق التي يأخذون ماشيتهم إليها. وقد تتراوح هذه المواقع من القرى الثابتة إلى مناطق التجمع حول البلدات التي تقام فيها أسواق الماشية. في السودان وجنوب السودان، يجمع الرعاة مواشيهم معاً في "مخيمات الماشية"، حيث أقاموا هناك مأوى لهم وحياة مجتمعية. هذه المواقع هي نقاط محورية مثالية للخدمات المتنقلة.

> تدعم برامج تقديم الخدمات التماسك الاجتماعي. يمكن الاستفادة من مقدمي الخدمات، مثل المعلمين في المدارس الميدانية أو القائمين على تلقيح الماشية، كشركاء استراتيجيين في تجسير الانقسامات وتعزيز التماسك. في أبيي، على سبيل المثال، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتدريب العاملين في مجال صحة الحيوان من مجتمعات الدينكا نجوك للمشاركة في حملات التطعيم للماشية من مجتمع المسيرية، وهما شعبان لطالما عاشا في نزاع دائم فيما بينهما. وعلى الرغم من أن تقديم الخدمات الإنسانية وتحويل النزاعات غالباً ما يكونان منفصلين، إلا أن هناك العديد من الفرص غير المستغلة للتعاون في هذا المجال.

> البرامج تدعم بناء مهارات الشباب الرعاة. سيكافح الجيل القادم من الرعاة من أجل مواكبة العالم سريع التغير، حيث يفتقر هؤلاء الشباب إلى نفس الموارد والفرص المتوفرة لنظرائهم المستقرين، مما يجعل من الصعب عليهم شق طريقهم في تحقيق اقتصاد متطور. وقد يؤدي نقص الفرص إلى جعلهم أكثر عرضة للتجنيد من قبل الشبكات الإجرامية أو الجماعات المسلحة غير الحكومية التي يمكن أن توفر فرصاً اقتصادية أو وضعاً اجتماعياً.

يمكن أن تؤدي إن المدارس الميدانية أو مبادرات التدريب الأخرى، مثل المساعدات البيطرية أو ضباط الاتصال في المراعي دورا أساسيا وبالتالي الزيادة في نطاق الفرص المتاحة.

غالباً ما تشتمل المدارس الميدانية على هياكل مؤقتة يمكن إحضارها إلى مجتمعات أو فصول عابرة يتم إجراؤها في العراء. يظهر في الصورة أطفال رعاة يتعلمون الذهاب إلى المدرسة تحت شجرة في جمهورية أرض الصومال. مصدر الصورة: إن بكتشرز ليمتد/ كوربيس عن طريق جيتي إميجز.

ما هي عوامل فشل توفير الخدمات المتنقلة؟

> قد ترفع البرامج التوقعات أو تحبطها. قد يكون توفير الخدمات إلى السكان في المناطق النائية و / أو السكان المتنقلين مكلفاً أو صعباً من الناحية اللوجستية وقد يتعطل في خضم النزاع لأن وجود الجماعات المسلحة غير الحكومية يحد من وصول المساعدات الإنسانية إلى المراعي والأراضي الحدودية. وقد يؤدي هذا إلى الإحباط من جانب المستفيدين الذين عاشوا بالفعل تجربة الخدمة السيئة من قبل المؤسسات العامة.

إن التدريب على بناء المهارات للشباب، على سبيل المثال، دون ربطه بريادة الأعمال القابلة للبقاء، سوف يخاطر بتركهم فريسة للجماعات المسلحة غير الحكومية أو الشبكات غير المشروعة التي تزعزع استقرار أوطانهم.

يمكن لمعسكرات الماشية والمستوطنات الرعوية الأخرى أن تكون نقاط دخول لتوفير الخدمات والتدريب. يظهر في الصورة منظر جوي لأبقار في معسكر ماشية منداري، ولاية وسط الاستوائية، تريكيكا، جنوب السودان. مصدر الصورة: إيريك لوفورجي/ الفن فينا جميعاً/ كوربيس من خلال جيتي إميجز

1.5 – تقييمات حساسية النزاع

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: ستؤدي مبادرات التنمية التي تهدف إلى مساعدة المجتمعات الريفية والرعوية على تحديث ممارساتهم وعن غير قصد إلى تغيير العلاقات بين الرعاة والمجتمعات الأخرى التي تتقاسم المسطحات الخضراء. وغالباً ما تكون التقييمات التقليدية غير مناسبة لمراعاة السكان الرحل، لأنها تميل إلى إعطاء الأولوية للمقيمين الدائمين في المجتمع والذين هم أكثر وضوحاً. حيث يعتبر تقييم الانعكاسات الاجتماعية – السياسية أو الاقتصادية أو البيئية لأي جهد إنمائي، بغض النظر عن حجمه أو نطاقه، أمراً ضرورياً لأي مرحلة من مراحل تصميم البرنامج. وقد يتطلب ذلك الاستفادة من الخبرة المتخصصة لعلماء الأنثروبولوجيا أو خبراء الاقتصاد السياسي أو غيرهم ممن يفهمون الفروق الدقيقة في التعامل مع السكان الرعاة.

ما هي عوامل نجاح تقييمات حساسية النزاع؟

> يتم إجراء التقييمات وتحديثها بانتظام، حتى في حالة عدم وجود نزاع عنيف. أدت العديد من المشاريع الإنمائية إلى تآكل العلاقات بين الرعاة المتنقلين والمزارعين، لكن نادراً ما تصل تلك المعلومات إلى الجهات المانحة.

إن خطر تصعيد النزاع موجود دائماً عند العمل مع المجتمعات التي يعتمد بقاؤها على الموارد الشحيحة في المسطحات الخضراء المهددة بالانهيار. كما ويجب أن تركز تقييمات المخاطر على مسببات النزاع المحتملة – سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان – كممارسة معيارية في البرامج التي تتعامل مع الثروة الحيوانية أو إنتاج المحاصيل في المراعي.

> الأدوات والموارد مصممة لتناسب واقع الرعاة المحليين. غالباً ما يتم فصل المناقشات المتعلقة بالتنمية الزراعية عن المناقشات المتعلقة بالرعي على الرغم من أن حدوث أي تغييرات في سبل العيش الريفية أو إدارة الموارد سوف يؤثر على جميع المجتمعات التي تشترك في المسطحات الخضراء. وقد لا يكون المتخصصون في الزراعة أو تربية الأحياء المائية أو إدارة المياه من ذوي الخبرة في تحليل التداخل القطاعي وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى إثارة النزاع أو تهدئته. علاوة على ذلك، غالباً ما يكون الرعاة أقل وضوحاً من المجتمعات الأخرى بسبب أسلوب حياتهم المتنقل وقد يتطلب تقييم احتياجاتهم واهتماماتهم موارد إضافية أو وقتاً إضافياً للتواصل والاستشارات. ومن هنا تأتي أهمية التوجيه المتخصص بشأن الرعي، بما في ذلك التدريب على حساسية النزاع والتحليل الاقتصادي السياسي (PEA) للموظفين العاملين مع الرعاة.

> **[كثير من الرعاة] هم من البدو الرحل الذين يتنقلون كثيراً. لذلك لا يمكننا العمل معهم من ناحية قدرتنا على العثور عليهم طوال الوقت.**[7]

> تأخذ التقييمات في الحسبان التأثيرات المحتملة على جميع السكان، وليس فقط المجموعة السكانية المستهدفة. يركز جزء كبير من مجموعة الأدوات هذه على الرعاة، لكن التأثيرات على سكان المراعي الآخرين تؤخذ بنفس القدر من الأهمية. وقد تشعر المجموعات المحلية المستقرة بأنها محرومة من حقوقها بسبب التدخلات الكبيرة والمرئية المخصصة للرعاة، أو قد تشعر بالتهديد من البرامج التي تشجع الرعاة على الاستقرار والتنافس على الموارد المحدودة. وبالمثل، هناك مصالح واحتياجات منفصلة ومختلفة بين مجموعات الرعاة التي غالباً ما يتم تجاهلها – قد يكون لدى النساء أو الشباب أو مجموعات الأقليات العرقية أو الرعاة الفقراء فرص أقل للتعبير عن وجهات نظرهم والمساهمة في تقييمات النزاع.

[7] مقابلة مع أحد ناشطي المجتمع المدني في مالي، أبريل 2020.

المثال 1.5

البنك الدولي يستثمر في خبرات النزاع

في عام 2015، أطلق البنك الدولي مبادرتين إنمائيتين رئيسيتين تركزان على دعم الرعي والرعي الزراعي وهما: مشروع الدعم الإقليمي للرعي في منطقة الساحل (PRAPS) في ستة بلدان ضمن منطقة الساحل، والمشروع الإقليمي لسبل العيش الرعوية (RPLRP) في ثلاث بلدان ضمن منطقة شرق افريقيا. حيث سعت كلتا المبادرتين إلى استثمار كبير في البنية التحتية المحلية وممارسات إدارة الموارد في السياقات التي كان فيها الوصول إلى الموارد نقطة اشتعال للنزاع بين المجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية. وإدراكاً للحاجة إلى منع هذه الاستثمارات من إثارة المزيد من الأعمال العدائية، طور البنك الدولي مجموعة متخصصة من الأدوات لتدريب وتوعية المنفذين حول العلاقة بين النزاع والتنمية الرعوية، وقام البنك الدولي ضمن إطار برنامج الرعي والاستقرار في منطقة الساحل والقرن الأفريقي (PASSHA) بإدراج خبراء متخصصين في النزاعات مع المنظمات المنفذة لكل من مشروع الدعم الإقليمي للرعي في منطقة الساحل والمشروع الإقليمي لسبل العيش الرعوية والذين يمكنهم تدريب موظفي المشاريع على كيفية تحديد المخاطر المحتملة للنزاع بما في ذلك استخدام دليل عملي حول حساسية النزاع ومنع نشوه في مشاريع تنمية قطاع الثروة الحيوانية في المناطق الرعوية بجنوب الصحراء وقائمة مراجعة تقييم المشروع على المستوى الميداني.

أسئلة تستدعي النظر

عند تكييف الوحدة الأولى وفقاً لسياقكم

1. إلى أي مدى يتم إدراج سبل العيش الرعوية في الاستراتيجيات طويلة الأجل الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية؟

أ. كيف أشركت المجتمعات الرعوية أو تم التشاور معها، إن حصل ذلك في استراتيجيات التنمية على المستوى الوطني أو على مستوى الولاية؟

ب. ما هي الرؤية طويلة المدى تجاه قطاع الثروة الحيوانية؟ هل يُتوقع إنهاء الممارسات الرعوية تدريجياً أو تحديثها؟ كيف تتوافق هذه الرؤية مع احتياجات ومصالح المجتمعات الرعوية؟

ج. ما هي الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمناخ والطلب على البروتين وسلسلة التبريد والبنية التحتية اللوجستية؟

2. إلى أي مدى تنعكس احتياجات الرعاة ومصالحهم في إدارة الموارد المحلية؟

أ. ما هي الهيئات أو القيادات (المدارة من الدولة أو العُرفية) المسؤولة عن الإشراف على ملكية الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى والوصول إليها؟ كيف يتم إدراج الرعاة المقيمين أو غير المقيمين في هذه الهيئات؟

ب. ما هي أوجه الغموض الرئيسية بين التوجيهات العرفية والمحلية والإقليمية والوطنية؟

ج. هل توجد قوانين أو ممارسات عرفية تسمح للرعاة بالوصول إلى المراعي العامة وطرق الهجرة والموارد المائية؟ هل تحترم هذه القوانين أو الممارسات من قبل الرعاة والسلطات المحلية؟

3. كيف تؤثر قوانين حيازة الأراضي أو الممارسات العرفية على المجتمعات الرعوية؟

أ. هل المجتمعات الرعوية قادرة على الوصول إلى الأراضي العامة أو امتلاك الأراضي المشاع؟ ما هي النقاط التي تتلاءم فيها الجماعات الرعوية مع القانون العرفي؟

ب. هل تم تجريد المجتمعات الرعوية من طرق الهجرة أو الوصول إلى المياه بسبب التغيرات في ملكية الأرض؟

ج. هل تعكس قوانين حيازة الأراضي الحالية مدخلات المجتمعات الرعوية؟ كيف تختلف هذه القوانين أو تتعارض مع الممارسات العرفية المحلية؟

4. هل يدعم الاستثمار في التنمية التعاون بين المجتمعات الرعوية والمضيفة؟

أ. هل توجد طرق هجرة رعوية مرسّمة بوضوح؟ كيف تم تحديثها مؤخراً؟ وهل تلقى احتراماً من المجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية على حد سواء؟

ب. ما هي الاستثمارات التي تم القيام بها، إن وجدت، في جمع المياه والوصول إليها على طول الطرق الرعوية؟ هل هذه الاستثمارات كافية لتلبية احتياجات إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية على حد سواء؟ هل تُدار موارد المياه هذه بشكل منصف وهل هي متاحة لجميع السكان الذين يعملون في المنطقة؟

ج. هل البنية التحتية الرعوية (تسييج طرق الهجرة، محميات الرعي، الآبار) تجري صيانتها وتشغيلها بانتظام؟ وبواسطة من؟

5. هل المجتمعات البدوية أو المستوطنات الرعوية النائية لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية (التعليم والرعاية الصحية)؟

أ. كيف تتكيف أنظمة التعليم لتلبية احتياجات الأطفال والشباب في المجتمعات البدوية؟

ب. هل يمكن لبرامج توفير الخدمات أن تدعم الوصول إلى الخدمات أو البرامج الأخرى (الخدمات القانونية، حل النزاعات، التثقيف في مجال الحقوق)؟

ج. هل تتمتع المجتمعات الرعوية بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية (الائتمان، التأمين، إلخ)؟

6. كيف توضع حساسية النزاع، إن وضعت أساساً، في عين الاعتبار عملية صنع القرار ذي الصلة بالتنمية؟

أ. هل تم وضع ديناميكيات النزاع في عين الاعتبار في تقييمات المخاطر الخاصة بالثروة الحيوانية أو برامج التنمية الزراعية؟

ب. هل توجد منتديات أو قنوات لالتماس المدخلات من جميع الشركاء المحليين، بما في ذلك الرعاة غير المقيمين، كجزء من برامج التنمية الريفية؟

ج. كم مرة يتم تحديث تحليلات النزاع أو التحليل الاقتصادي السياسي أو تحليلات النوع الاجتماعي؟

الانتقال إلى:

الوحدة الأولى – التنمية الريفية – غرس النمو الاقتصادي الريفي العادل والحد من الأسباب المزمنة للنزاع.

الوحدة الثانية – البيئة والحفظ – دمج النزاع المرتبط بالرعي في جهود الحفظ.

الوحدة الثالثة– الحاكمية وسيادة القانون – تشجيع المشاركة العامة في إدارة المراعي الرعوية.

الوحدة الرابعة– التكامل الإقليمي – فهم الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود لسبل عيش الرعاة وعلاقتها بالنزاع.

الوحدة الخامسة– النوع الاجتماعي وتمكين المرأة – تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفهم النوع الاجتماعي في النزاع المرتبط بالرعي.

الوحدة السادسة– إدارة النزاع – تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاع بطريقة سلمية.

الوحدة السابعة– إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب – معالجة تقاطع الرعي والإجرام والتمرد العابر للحدود.

الوحدة الثامنة– السلام المدني و الرقمي – عمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني

موارد إضافية

ما هي البنية التحتية الموجودة لدعم الإنتاج الحيواني؟ الصورة هنا تظهر قطعة من اللحم البقري تم إعدادها في مسلخ على مشارف أبيدجان، نيجيريا. مصدر الصورة: سيا كامبو/ وكالة الصحافة الفرنسية عن طريق جيتي إميجز

يؤثر التغير المناخي على توافر الموارد المائية الأساسية والنظم البيئية التي يعتمد عليها الرعاة. حيث يمثل تلاشي بحيرة تشاد خطراً شديداً على مستقبل الرعي في منطقة الساحل. الصور هنا تظهر ماشية تعبر عبر قسم من بحيرة تشاد بالقرب من غيتيه، تشاد. مصدر الصورة: فيليب ديسمزيس / وكالة الصحافة الفرنسية عن طريق جيتي إميجز

الوحدة الثانية

البيئة والحفظ

هذه الوحدة تغطي كيفية:

1. دعم التكيف الريفي مع التغير المناخي مع تقليل مسببات النزاع المحتملة إلى أدنى حد؛
2. إدارة المصالح المتنافسة وتعزيز التكامل بين الرعي وجهود الحفظ.

يمكن العثور على الماشية الرعوية في العديد من النظم البيئية المحمية. هنا تستريح الماشية أثناء السفر عبر حديقة زاكوما في تشاد. مصدر الصورة: أفالون/ يونبفرسال إميجظ عن طريق جيتي إميجز.

المسألة

الرعاة عنصر حاسم ولكنه مهمل في سياسة الحفظ والبيئة والبرمجة. إن الطقس المتقلب والجفاف الذي طال أمده، والذي يتخلله زيادة في الهطول المطري في بعض المناطق، يجعل الترحال الرعوي أكثر خطورة واضطراباً، وهذا لا يعتبر تحدياً جديداً بشكل أساسي – فالرعي المتنقل هو نظام مناسب بشكل خاص للتعامل مع التقلبات البيئية وندرة المياه والمراعي. ومع ذلك، فإن التصحر المتزايد في منطقة الساحل، وتآكل التربة والضغوط الأخرى طويلة الأمد تجعل سبل العيش الرعوية أكثر صعوبة بمرور الوقت. ومع ارتفاع عدد الماشية الإجمالي لاستيعاب الطلب، سوف تسنح الفرصة لقطعان أكبر للاستفادة من الأراضي المشتركة بسرعة. ومع ذلك، فإن بعض الاستراتيجيات قصيرة الأمد والخاصة بمساعدة سكان الريف على التكيف مع ندرة الموارد والطقس المتقلب قد تثير التوترات. لذا فإن تعزيز المرونة من خلال تنويع سبل العيش (مثل الزراعة وصيد الأسماك) يعتبر نهجاً شائعاً، ولكن حتى هذا قد يخلق المنافسة والنزاع على مستوى المجتمع.

قد يكون الرعاة حلفاء طبيعيين في الحفاظ على البيئة. وغالباً ما يُنظر إلى الرعي المتكيف والمرن على أنه نظام أقل تدميراً للإنتاج الحيواني. إذ أنه يتجنب تدهور الأراضي من خلال عدم تركيز القطعان في مواقع فردية لفترات طويلة، مما يؤدي إلى استنفاد الموارد المحيطة. وقد يقلل الرعي أيضاً من ظهور أو انتشار الأمراض الحيوانية المنشأ التي تنتشر بشكل أسرع في مواقع الإنتاج الحيواني المركزة.

ومع ذلك، يجب الاعتراف بالعواقب البيئية للرعي جنباً إلى جنب مع وعودها وإمكانياتها، فحين تكون القطعان الرعوية بعيدة عن الخدمات البيطرية، يمكن أن تصبح ناقلات للأمراض الناشئة عن الحياة البرية أو العكس. ففي العديد من المناطق المحمية، مثل حديقة زاكوما الوطنية (تشاد) ومحمية شينكو (جمهورية إفريقيا الوسطى ومحمية دبليو بنجاري للمحيط الحيوي (بنين، بوركينا فاسو، النيجر)، ينخرط الرعاة أحياناً في الصيد الجائر أو الاتجار بمنتجات الحياة البرية (مثل العاج). ونتيجة لذلك، يعامل بعض دعاة الحفاظ على البيئة الرعاة على أنهم أعداء لا حلفاء.

إن تحديد المراعي كمناطق محمية قد يحد من الوصول الرعوي إلى طرق الرعي والهجرة. وتتطلب الموازنة بين هذه المصالح المتضاربة دراسة أوثق للأدوار الإيجابية منها والسلبية، والتي يلعبها الرعاة في منطقة تثير نقاط ضعفها البيئية اهتماماً عالمياً.

استراتيجيات التدخل

2.1 – حماية النظم البيئية

2.2 – برمجة مرونة سبل العيش

2.3 – الرسائل العامة حول الرعي والمناخ

2.1 – حماية النظم البيئية

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: تستضيف العديد من المسطحات الخضراء القاحلة الماشية والحياة البرية المعرضة للخطر على حد سواء، حيث يسافر الرعاة عبر هذه الأراضي أثناء هجرتهم، مما قد يخل بتوازن النظم البيئية الهشة ويشكل خطراً على الأنواع المهددة بالانقراض. وحتى داخل الأراضي المحمية رسمياً، قد يكون لسلطات الدولة أو منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حماية الحياة البرية قدرة محدودة على إنفاذ القواعد المفروضة على استخدام الأراضي أو الفصل في المصالح المتنافسة من الرعاة ومديري المنتزهات. كما ويعتمد الرعاة في بعض المناطق على الوصول إلى الأراضي المحمية للحصول على الموارد أو التهرب من الجماعات المسلحة. وقد تؤدي الجهود المبذولة لمنع الرعاة من الوصول إلى هذه الأراضي (التسييج، وحراس المنتزهات، وما إلى ذلك) إلى تصعيد التوترات دون توفير حل عملي بالضرورة. وبدلاً من ذلك، يجب أن تبحث التدخلات الخارجية عن حلول مرضية لكافة الأطراف، مثل نماذج الإدارة التشاركية حيث يحافظ الرعاة على محدودية الوصول ويشاركون في صنع القرار المحلي.

ما هي عوامل نجاح برامج حماية النظام البيئي؟

> تتعامل البرامج مع الرعاة كأصحاب مصلحة وتستثمر في علاقات طويلة الأمد. بصفتهم سكاناً مؤقتين في منطقة طبيعية معينة، قد يكون من المغري تصور الرعاة على أنهم غرباء لديهم مطالبات محدودة بشأن إدارة الموارد المحلية. لكنهم وحتى بدون حقوق الملكية الأساسية سيبقون أصحاب مصلحة أيضاً. ونظراً لأن طرق هجرة الماشية تتغير بسبب ضغوط المناخ أو انعدام الأمن، فقد يدخل رعاة آخرون أيضاً إلى المسطحات الخضراء. إن حقيقة وجودهم المؤقت تعني أن تأمين قبول الرعاة للحفظ يتطلب أفقاً زمنياً طويلاً ومرونة للتعامل مع الأشخاص الذين قد يكون مكان إقامتهم الأساسي في مكان آخر، وحتى في بلد آخر.

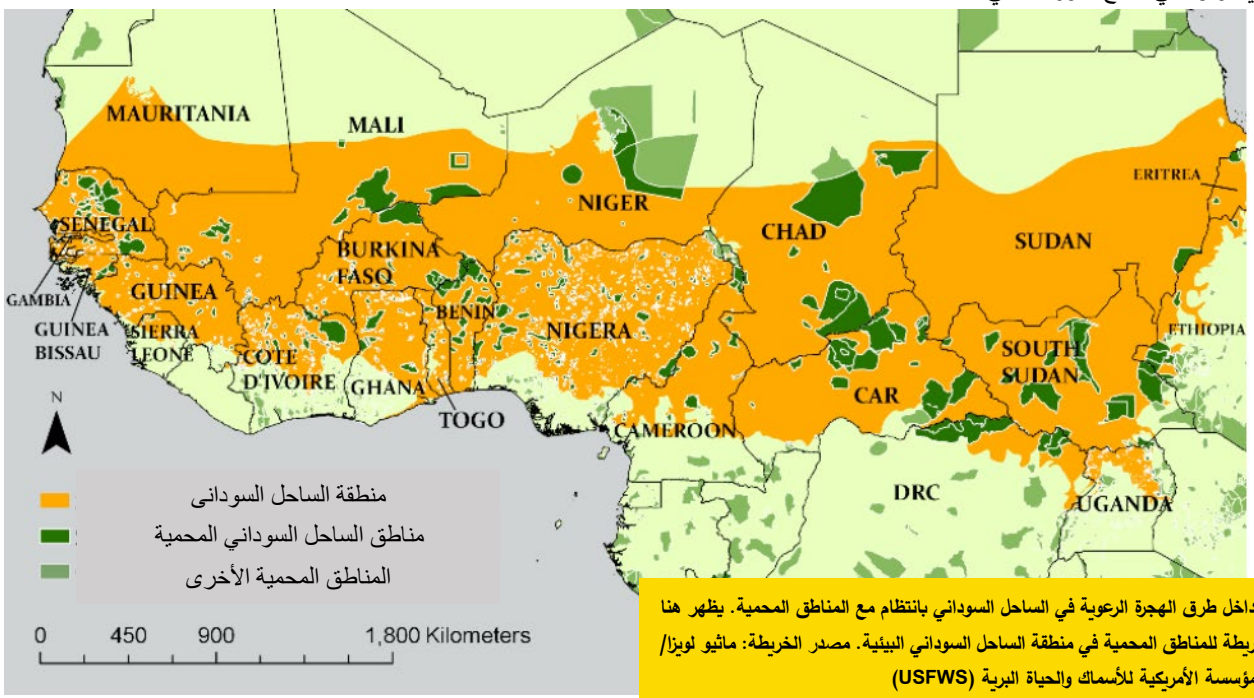

تتداخل طرق الهجرة الرعوية في الساحل السوداني بانتظام مع المناطق المحمية. يظهر هنا خريطة للمناطق المحمية في منطقة الساحل السوداني البيئية. مصدر الخريطة: ماثيو لوبزا/ المؤسسة الأمريكية للأسماك والحياة البرية (USFWS)

المثال 2.1

المحافظات الكينية تقيم شراكات مع الرعاة

في كينيا، تبنى صندوق الاستئمان للمراعي الشمالية نهجاً لإدارة محميات الحياة البرية يعطي الأولوية لبناء شراكات مع الرعاة المحليين ودعم سبل عيش الرعاة. حيث يتخذ الصندوق خطوات لبناء علاقات حسنة النية مع المجتمعات الرعوية التي تعمل في المحميات من خلال العمل كوسيط في شراء الماشية بأسعار ثابتة ونقلها إلى السوق. يمكّن هذا الصندوق القادة المحليين من تنفيذ الممارسات الإدارية التشاركية الفعالة.

في محمية البوابة الغربية، على سبيل المثال، اعتبرت ممارسة السماح للماشية بالرعي بحرية كعامل مساهم في التدهور البيئي للأراضي العشبية، حيث اقترح القادة المحليون مخططاً بديلاً للرعي على غرار الإراحة في الزراعة، حيث تجمع القطعان في منطقة واحدة في كل مرة، مما يسمح للمناطق المجاورة بالتعافي.

في المراعي المشتركة، تعبر طرق هجرة الماشية عبر المحميات حيث يبحثون عن المراعي بمحاذاة الحياة البرية. تظهر هنا أبقار رعوية ترعى بالقرب من قطيع من الحمار الوحشي في محمية لويسابا في كينيا. مصدر الصورة: توني كارومبا/ وكالة الصحافة الفرنسية عن طريق جيتي إميجز

> البرامج أو إصلاحات السياسة تخلق خيارات للوصول إلى الموارد. يتمثل أحد الشواغل الرئيسية للعديد من الرعاة المتنقلين في أن اللوائح الجديدة ستحظر الوصول إلى الأراضي التي كان يُسمح بها سابقاً بموجب الترتيبات العرفية. ويمكن تجنب النزاعات المحتملة عندما تتمكن مجموعات الرعاة المتكررة من التفاوض على ترتيبات بديلة للرعي أو المرور. في بوركينا فاسو، على سبيل المثال، تسمح لجان الإدارة المحلية للرعاة بالوصول إلى الأراضي المخصصة للحفظ أو الصيد مقابل رسوم متفق عليها. كما وتفرق بعض المحميات في كينيا بين المناطق الأساسية، حيث يُحظر الوصول لحماية الأنواع المعرضة للخطر، والمناطق العازلة حيث يُسمح للرعاة بالوصول إليها.

إن تزويد أي مناطق رعي أو نقاط وصول للمياه بالموارد وتحديد المواقع الاستراتيجية والمحافظة عليها على نحو جيد من قبل السلطات الحاكمة المناسبة يعتبر من المصالح طويلة المدى لكل من دعاة الحفاظ على البيئة والرعاة.

> تم تصميم البرامج حول حلول مرضية لكافة الأطراف. يحتاج الرعاة الذين يُطلب منهم تقييد تحركاتهم داخل المناطق المحمية إلى أن يدركوا بوضوح مدى فائدة هذه التدابير لهم، حيث يصعب إنفاذ الامتثال. وبالمثل، يحتاج مديرو الحدائق أو نشطاء الحفاظ على البيئة إلى اعتبار الرعاة كحلفاء محتملين وليسوا مفسدين. إن تقدير هذه الإمكانات سيحفزهم على استثمار الوقت والطاقة في بناء الثقة وتعزيز العلاقات. فالرعاة، على سبيل المثال، قد يستفيدون من القيود المفروضة على الأراضي في المناطق المحمية لأن الاستخدام الأقل يعني تدهوراً أقل في طرق الهجرة. أو قد يستفيدون من الحماية التي يوفرها الحراس من العصابات الإجرامية. وبالمثل، قد يستفيد مديرو الحدائق من مساعدة الرعاة في مراقبة الالتزام بمسارات الرعي القائمة أو تدابير مكافحة الصيد الجائر. إن التركيز على بناء التأييد والقبول لأي قواعد وأنظمة هو تكتيك أكثر فاعلية من التنافس على السيطرة.

> تبني البرامج روابط مع آليات حل النزاعات والآليات الأمنية. غالباً ما تكون الأراضي الرعوية والنظم البيئية المحمية بعيدة عن السلطات الحاكمة المركزية، مما يخلق فرصاً للنشاط الإجرامي. حيث تحتاج السلطات إلى الثقة من أن الصيد الجائر أو الرعي في المناطق المحمية سوف يلقى العقاب الرادع. ويريد الرعاة تأكيدات بأن احترام الحدود المعينة سيقلل من مخاطر السرقة أو الإضرار بمواشيهم. في حين يمكن توفير الضمانات الأمنية إلى حد ما من قبل حراس الأمن أو القوات المتحركة الأخرى، إلا أنها لا يمكن أن تكون موجودة في كل مكان. وعليه يعتبر دعم حل النزاعات على مستوى المجتمع من خلال قادة معترف بهم من أفضل الممارسات الراسخة.

من المعروف أن الماشية العابرة والرعاة تمثل خطراً على بعض مجموعات الحياة البرية، كالأسود. تظهر هنا أسود في حديقة بنجاري الوطنية في بنين، وهي منطقة يعمل فيها الرعاة. مصدر الصورة: دي أغوستينو/ جيتي إميجز.

> المتدخلون يرفعون مدخلات دعاة الحفاظ على البيئة والرعاة بشأن إصلاح حيازة الأراضي. إن مستقبل تشريعات حيازة الأراضي أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى دعاة الحفاظ على البيئة والرعاة على الرغم من تضارب المصالح. يمكن لأنظمة حيازة الأراضي التي تحمي الحقوق العرفية في المرور أن توفر للرعاة درجة من الحماية القانونية أثناء الهجرة، بينما قد يفضل دعاة الحفاظ على البيئة رؤية هذه الأراضي تحت ضوابط صارمة. نظراً لأن قوانين حيازة الأراضي يتم تقنينها أو إصلاحها، فيجب أن يكون من أولويات دعاة الحفاظ على البيئة دعم المشاورات مع المجتمعات الرعوية وضمان بقاء الممارسات التعاونية في صميم إدارة المراعي (انظر 1.1 – إصلاح حيازة الأراضي لمزيد من المعلومات).

ما هي عوامل فشل إدارة الأراضي المحمية؟

> تفشل البرامج في أخذ المخاطر التي تتعرض لها الحياة البرية بعين الاعتبار. إن وجود قطعان كبيرة من الماشية قد يؤثر سلباً على النظم البيئية وسكان الحياة البرية فيها، وعلى الأخص من خلال انتشار الأمراض المعدية أو الصيد الجائر.

وردت تقارير عن قيام بعض الرعاة في محمية شينكو، على سبيل المثال، باصطياد الجاموس والعلند العملاق بهدف بيع لحومها لتحقيق مكاسب اقتصادية وتسميم الأسود لحماية أنفسهم أو قطعانهم.

يجب أن يضمن النهج الشامل لحماية المراعي أن تكون خدمات الصحة الحيوانية في متناول السكان الرعاة وأن يتم وضع تدابير مساءلة صارمة لمنع الصيد الجائر.

> يتبنى المسؤولون أو الجماعات المسلحة ممارسات ابتزازية. قد يكون تطبيق رسوم على الرعي أو غيرها من تدابير الدفع مقابل الدخول ضرورياً لتغطية صيانة أو حماية بعض النظم البيئية ولكنها قد تكون أيضاً مصدراً للتوتر. عبر منطقة الساحل السوداني، كثيراً ما يتعرض الرعاة للابتزاز من قبل الجماعات المسلحة أو مسؤولي الدولة الذين يفرضون ضرائب عالية على الماشية المارة. قد يبدو فرض هذه الرسوم دون قبول من المجتمعات الرعوية مجرد مثال آخر على النهب وتقويض الثقة بين الرعاة والسلطات المحلية.

يجب أن يكون تقييد الوصول إلى مناطق معينة أو فرض رسوم التنفيذ من خلال عملية تشاركية يكون فيها المجتمع الرعوي جزءاً من مناقشة مستنيرة حول الأساس المنطقي وراء مثل هذه التدابير.

2.2 – برامج مرونة سبل العيش

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: أدى تقلب الطقس والجفاف والعواصف المترافقة مع التغير المناخي بشكل متزايد إلى استثمارات كبيرة في سبل العيش الريفية القادرة على الصمود والإنتاج الغذائي المستدام. كما ويمكن لمثل هذه الاستثمارات أن تساعد سكان الريف على تلافي النقص الحاد في الغذاء، وتقلل الاقتصادات غير المشروعة إلى الحد الأدنى، وأن تساعد في التكيف مع الضغوط البيئية الجديدة. ومع ذلك، يمكن لهذه البرامج أيضاً أن تعزز بشكل غير مقصود مصادر النزاع بين الرعاة والمجتمعات الريفية المستقرة. فالاستثمارات في توسيع الأراضي المستخدمة للزراعة، على سبيل المثال، يمكن أن تشجع المزارعين على الضلوع في ممرات الهجرة الرعوية.

إن برامج تشجيع الرعاة على تنويع سبل عيشهم – من خلال الزراعة أو صيد الأسماك أو غير ذلك من المهن– يمكن أن تغذي أشكالاً جديدة من المنافسة على الوصول إلى الأراضي أو المجاري المائية. وينبغي للتدخلات التي تركز على بناء سبل عيش ريفية مرنة أن تعطي الأولوية لمبادئ عدم الإضرار وحساسية النزاع في التصميم والتنفيذ، حتى في حالة غياب النزاع المسلح. (انظر أيضاً الوحدة الأولى – التنمية الريفية لمزيد من المعلومات حول تدخلات سبل المعيشة الريفية).

ما هي عوامل نجاح برامج مرونة سبل العيش؟

> يطور المتدخلون تقييمات المخاطر التي تتوافق مع حركيات المجتمعات الرعوية. إن أي تغييرات جذرية على استخدام الموارد في الأراضي المشتركة سيكون لها دائماً تأثيرات ثانوية غير مقصودة. في بوركينا فاسو، على سبيل المثال، ساهمت بعض مجموعات الرعاة في التوسع الزراعي عند استقرارهم لتنويع سبل عيشهم من خلال الزراعة، الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاع مع المجموعات المستقرة التي تتنافس على الأرض والمياه. علاوة على ذلك، لوحظ أنهم غالباً ما يميلون إلى الاستقرار في ممرات رعوية مما يمنع استخدامها من قبل الرعاة الآخرين. يجب أن تسعى تقييمات المخاطر إلى الحصول على مدخلات من خبراء النزاع المحليين، بما في ذلك الرعاة، الذين يتأقلمون بشكل أفضل مع التداخلات الاجتماعية والاقتصادية بين سكان الريف.

> برامج الحد من مخاطر الكوارث متعددة القطاعات ووقائية. يمكن لفترات الصدمة المفاجئة أو الاضطرابات البيئية أن تدفع باتجاه انصهار الرعاة والمزارعين معاً في بوتقة قضية مشتركة (البقاء على قيد الحياة) أو عزلهم. وبالنظر إلى أن الكوارث المتعلقة بالمناخ متكررة، يجب أن تعطى الأولوية للاستثمارات الوقائية في المرونة، وليس التعافي بعد الأزمات فقط. حيث تشير الخبرة في برامج المرونة إلى أن فرصة الفشل في برامج القطاع الواحد أكبر في المناطق القاحلة حيث تكون خيارات الكفاف محدودة للغاية. وقد تتضمن استراتيجيات المرونة الاستباقية قطع أراضي زراعية تجريبية على طول طرق الهجرة الرعوية، أو اتفاقيات لوضع علف الماشية مسبقاً على طول الطرق المحددة لتجنب تدمير المحاصيل المحلية.

المثال 2.2

تساعد الأقمار الصناعية الرعاة في العثور على موارد في مالي

قد يكون الوصول إلى موارد الرعي والمياه أمراً لا يمكن التنبؤ به في منطقة الساحل، خاصة وأن التغير المناخي يؤثر على أنماط الهطول المطري. حيث يظن البعض أن التكيف مع التغير المناخي قد ينطوي على تبني سبل عيش أقل عرضة لعدم الاستقرار، ولكن الجهود تبذل أيضاً لتحقيق الاستقرار في قدرة الرعاة على اتخاذ قرارات مستنيرة حول وجهة السفر بحثاً عن المراعي أو المياه. في مالي، قامت منظمة التنمية الهولندية (SNV) ومكتب الفضاء الهولندي بتطوير خدمة معلومات مخصصة للرعاة تعرف باسم GARBAL. حيث يوفر النظام للرعاة إمكانية الوصول إلى بيانات الأقمار الصناعية حول موارد الغذاء والمياه المتاحة على طول طرق الهجرة المختلفة والتي يمكن الوصول إليها من خلال خدمة الهاتف الجوال، والتي تنير قراراتهم حول وجهة السفر.

> الحكومات الوطنية تدرج التكيفات الرعوية عند طلب موارد لمكافحة التغير المناخي. إن إنشاء مهنة رعي الماشية القادرة على تحمل التصحر والصدمات البيئية هو أولوية ملحة لا تؤخذ دائماً بعين الاعتبار في الموارد المخصصة لمواجهة التغير المناخي. وتعتبر الاستثمارات الأساسية في خدمات الصحة الحيوانية وأنظمة الإنذار المبكر وتكامل الأسواق لبناء القدرة على المرونة في مواجهة الصدمات أقل تكلفة بكثير مما يتم إنفاقه بالفعل على الأمن الغذائي.

يمكن لخدمات الرعاية البيطرية القوية من خلال العاملين في مجال الصحة الحيوانية في المجتمعات المحلية الذين يمكنهم الوصول إلى السكان الرعويين في الأماكن النائية، على سبيل المثال، أن تحد من الخسارة السريعة للماشية الصغيرة بعد الصدمات المناخية الشديدة. ويمكن أن يساعد ذلك في منع حدوث الخلل المكلف في سلسلة الإمدادات الغذائية الإقليمية. ونظراً لأن الحكومات الوطنية تطلب موارد للتكيف مع التغير المناخي من مصادر مثل مرفق البيئة العالمية، فمن المهم أن تكون هذه قابلة للاستخدام لدعم مثل هذه الاستثمارات في المرونة الرعوية.

يعد تنويع سبل العيش إحدى الاستراتيجيات المستخدمة لمساعدة الرعاة على تحمل الصدمات البيئية. وقد اشتمل هذا في كثير من الأحيان على إعادة تدريب أو تمويل المجتمعات الرعوية لتبني الزراعة أو سبل العيش الأخرى. يظهر هنا راع شاب من الطوارق يعمل في قناة الري كجزء من المشروع الذي تم تنفيذه في أغاديز، النيجر. مصدر الصورة: بوريمة هاما / وكالة الصحافة الفرنسية عن طريق جيتي إميجز

2.3 – الرسائل العامة حول الرعي والمناخ

نوع التدخل: الدبلوماسية العامة

الوصف: كثيراً ما يشير المسؤولون الحكوميون والنشطاء إلى العنف المرتبط بالرعي كمثال رئيسي على الحاجة إلى عمل عالمي بشأن التغير المناخي. وغالباً ما تكون حجتهم في ذلك أن النزاعات بين الرعاة والمزارعين تتزايد بسبب شحة الموارد بسبب الجفاف أو استنفاد الموارد المائية الهامة كما هو الحال في حوض بحيرة تشاد.

في حين أن للمناخ تأثير حقيقي على الثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل، فإن تأطير النزاع كنتيجة حتمية لظاهرة عالمية يبسط بشكل مفرط قضية معقدة ويحول التركيز بعيداً عن الحلول المحلية. إن العمل العالمي بشأن التغير المناخي أمر ضروري لمنطقة الساحل السوداني، ولكنه ليس شرطاً مسبقاً لمنع النزاع. يلعب المسؤولون الحكوميون ووسائل الإعلام دوراً حاسماً في تأطير الحوار العام حول الرعي والمناخ ودفع الإجراءات طويلة المدى للتخفيف من تأثير التغير المناخي والإجراءات قصيرة المدى لمنع النزاع العنيف.

ما هي عوامل نجاح الرسائل العامة حول الرعي والمناخ؟

> يعترف المسؤولون الحكوميون والمحللون بالأسباب الاجتماعية والسياسية للنزاع إلى جانب الأسباب البيئية. كما هو ملحوظ في مجموعة الأدوات هذه، فإن النزاعات المتعلقة بالرعي ليست مجرد نتيجة لشحة الأراضي أو المياه أو نزوح المجتمعات الرعوية بسبب الجفاف أو الفيضانات (كما رأينا في السودان خلال جفاف عام 1984). لا شك بأن هذه ضغوط حقيقية للغاية، لكنها لا تحكي سوى جزء بسيط من القصة. يجب أن تتجنب البيانات العامة الصادرة عن المسؤولين تصوير البيئة على أنها السبب الأساسي وراء عدم الاستقرار السياسي والتدفق الاجتماعي، لأنها تصرف المسؤولية عن القادة المدنيين المسؤولين عن التوسط في النزاعات حول الوصول إلى الموارد، أو الحماية من اللصوصية، أو ضمان عدم حرمان رعاة الكفاف أو المزارعين من خلال التنمية التجارية.

> ينقل المسؤولون والمحللون الحكوميون الفوائد والمخاطر البيئية المرتبطة بالرعي على حد سواء . لطالما لاقى الرعي رفضاً من صانعي السياسات والعلماء باعتباره غير كاف لدعم السكان ومدمراً للبيئة. إن تصوير الرعي على أنه مدمر للتنوع البيولوجي يمكن أن يعزز القوالب النمطية ويزيد من سوء التفاهم بين الرعاة ودعاة الحفاظ على البيئة. ومع ذلك، فإن إضفاء الطابع الرومانسي على الرعي بسبب "أثره الخفيف" والاستخدام الفعال للموارد يمكن أن يعني اهتماماً أقل بتكاليفها المباشرة على البيئة والحياة البرية. يجب أن تكون الرسائل العامة متوازنة وتعكس الفوائد القائمة على الأدلة التي يقدمها الرعي للبيئة، مع الاعتراف بالمخاطر ذات الصلة التي يجب معالجتها بالشراكة مع الرعاة.

يعتبر جفاف الموارد المائية مصدر قلق ملح للرعاة في الأراضي الجافة في الساحل. في الصورة هنا ترى الماشية في تشاد عند نقطة الري. مصدر الصورة: أ. حسيني/ آي, بورجو، مشروع الترحال الرعوي على مفترق طرق

أسئلة تستدعي النظر

عند تكييف الوحدة الثانية وفقاً لسياقكم

1. كيف تتكامل الرعوية في الاستراتيجيات الوطنية أو الإقليمية حول التغير المناخي؟

أ. هل يعد تكييف الاقتصاد الرعوي اعتباراً واضحاً في السياسة البيئية؟

ب. هل يتم دعمه بالموارد الضرورية والدعم السياسي؟

ج. هل تتمتع الأسر الرعوية بإمكانية الوصول إلى الموارد البشرية والمالية للتكيف؟

2. ما هي الآثار الثانوية المحتملة لبرامج مرونة سبل العيش؟

أ. هل ستؤدي ممارسات كسب العيش الجديدة إلى زيادة الطلب على الموارد الشحيحة (الأرض والمياه وما إلى ذلك)؟

ب. هل توجد آليات لحماية الهجرة الرعوية والوصول إلى المياه وسط التوسع الزراعي؟

ج. إلى أي مدى توفر برامج مرونة سبل العيش فرصاً غير مقصودة للنساء أو الشباب أو الرعاة بشكل عام؟

3. كيف يؤثر النشاط الرعوي على الحياة البرية؟

أ. هل يتنقل الرعاة الرحل بانتظام عبر المحميات الطبيعية أو المناطق التي قد يشكلون فيها خطراً على مجموعات الحياة البرية؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل هناك دليل على تأثيرها على الحياة البرية أو النظام البيئي الأوسع؟

ب. هل لديهم إمكانية الوصول إلى خيارات بديلة للرعي تكون مجدية وآمنة من الجماعات الإجرامية التي قد تستهدف مواشيهم؟

4. ما هي العلاقة بين الشركاء في الحفظ (مثل حراس الحدائق والمحميات الطبيعية ومنظمات المجتمع المدني) والمجتمعات الرعوية؟

أ. هل لديهم قنوات للتواصل مع بعضهم البعض؟

ب. هل ينظرون إلى بعضهم البعض كخصوم؟

ج. هل لديهم اهتمامات أو أهداف مشتركة؟

الانتقال إلى:

الوحدة الأولى – التنمية الريفية – غرس النمو الاقتصادي الريفي العادل والحد من الأسباب المزمنة للنزاع.

الوحدة الثانية – البيئة والحفظ – دمج النزاع المرتبط بالرعي في جهود الحفظ.

الوحدة الثالثة– الحاكمية وسيادة القانون – تشجيع المشاركة العامة في إدارة المراعي الرعوية.

الوحدة الرابعة– التكامل الإقليمي – فهم الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود لسبل عيش الرعاة وعلاقتها بالنزاع.

الوحدة الخامسة– النوع الاجتماعي وتمكين المرأة – تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفهم النوع الاجتماعي في النزاع المرتبط بالرعي.

الوحدة السادسة– إدارة النزاع – تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاع بطريقة سلمية.

الوحدة السابعة– إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب – معالجة تقاطع الرعي والإجرام والتمرد العابر للحدود.

الوحدة الثامنة– السلام المدني و الرقمي – عمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني

موارد إضافية

يجتمع أعضاء منتدى علاقات المزارعين والرعاة في نيجيريا لمناقشة استراتيجيات كسب التأييد. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة.

الوحدة الثالثة

الحاكمية وسيادة القانون

المسألة

بعيداً عن مراكز صنع القرار الحضرية، غالباً ما يكون للرعاة وسكان الريف الذين يشاركونهم المسطحات الخضراء صوت ضئيل في حكومة الولاية.

يواجه هؤلاء السكان حواجز تحول دون المشاركة في المؤسسات العامة، وصياغة مخاوفهم بلغة جاهزة للسياسة وضمان تمثيل هذه المصالح. ومع ذلك، فإن الرعاة الذين يسعون إلى حماية حرياتهم من السلطات المركزية قد لا يرون في التدابير السياسية حلاً، أو يعتبرون الحكومة حليفاً لهم، أو يرون أن الافتقار إلى المشاركة المدنية يمثل مشكلة، حيث يجد معظم الرعاة أن مصالحهم تخدم بشكل أفضل من خلال شبكات النظراء القديمة العهد أو المؤسسات العرفية، بدلاً من الحكم المركزي الموجود في العديد من ولايات الساحل السوداني. وقد تؤدي التدخلات التي تعزز مؤسسات الدولة على المستوى المحلي أو الوطني المعروف عنها إهمال شواغل الرعاة إلى إثارة المزيد من الاستقطاب.

هناك إرث تاريخي طويل للتوترات بين المجتمعات الرعوية والسلطات المركزية، بدءاً من إدارة الأراضي الاستعمارية واستمرت حتى فترة ما بعد الاستقلال. في حين أن سياسات حيازة الأراضي وضوابط الحدود في بعض الولايات قد نقحت أو استبدلت بالتشريعات التي تحمي سبل العيش الرعوية، إلا أن هذا الإرث من العداء للدولة لا يُنسى بسرعة. تتأكد هذه الشكوك عندما تفرض الدول رسوماً على المعابر الحدودية أو تقيد التحركات الرعوية أو تخصص الأراضي العامة. حيث يعتبر التحايل على سيطرة الدولة عن طريق تجنب نقاط التفتيش الحدودية أو رفض أنظمة ترخيص الماشية من الممارسات الشائعة. ويغذي عدم الامتثال هذا بدوره الصور النمطية للرعاة على أنهم مجرمون.

إن زيادة تمثيل المجتمعات الرعوية في مؤسسات الدولة يمكن أن تساعد في تهدئة هذه التوترات ولكن هذا غير ممكن دوماً. كما يتأثر الرعاة الماليون الذين يهاجرون إلى نيجيريا بشكل مباشر بالسياسات النيجيرية ولكن لا تتاح لهم نفس الفرص للتأثير على صنع القرار السياسي مثل المواطنين النيجيريين. وفي العديد من المناطق، تشكل المجموعات الرعوية أقلية ديموغرافية متطرفة تواجه نفس العقبات التي تحول دون اندماجها مثل أي مجموعة أقلية ولكنها تتفاقم بسبب أسلوب حياتها الذي يبقيها بعيدة عن المراكز السياسية.

هذه الوحدة تغطي كيفية:

1. خلق الفرص للرعاة وغيرهم من المجتمعات الريفية للمشاركة في الحوكمة الديمقراطية؛
2. تحميل الجهات المسؤولة المسؤولية عن إدارة المسطحات الخضراء البعيدة بطريقة عادلة وشاملة.

ومع ذلك، فإن مشكلة الإقصاء تختلف بين السياقات. ففي بعض المناطق الفرعية، تشكل المجموعات العرقية الرعوية مجموعات سياسية كبيرة ومؤثرة تهيمن على السياسة المحلية، حتى لو كانت أقلية على المستوى الوطني. وهذا هو مصدر قلق المجتمعات الزراعية في وسط مالي، على سبيل المثال، الذين ينددون بأنهم همشوا بسبب التأثير الرعوي في الدوائر السياسية. ويقال إن هذه المحسوبية ترجع إلى النخب السياسية التي تمتلك قطعاناً كبيرة يخدمها الرعاة المأجورين، وهي ظاهرة شائعة في جميع أنحاء منطقة الساحل السوداني.

استراتيجيات التدخل

3.1 – كسب التأييد الجماعي
3.2 – رفع مستوى الوعي بالحقوق والسياسات
3.3 – الوصول إلى العدالة
3.4 – اللامركزية

3.1 – كسب التأييد الجماعي

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: عند عملهم في المناطق النائية وعلى هامش سلطة الدولة، نادراً ما يكون الرعاة في وضع يسمح لهم بكسب التأييد بشكل فعال أو الطعن في سياسة الدولة من خلال القنوات الرسمية. وغالباً ما يفتقرون إلى الخبرة المباشرة في العملية التشريعية والإلمام بالحاكمية التشاركية. إن دعم تشكيل هيئات تمثيلية لمساعدة الرعاة في الدفاع عن مصالحهم يعتبر نقطة انطلاق، حيث توجد بالفعل جمعيات تجارية للرعاة في معظم بلدان الساحل السوداني. ومع ذلك، تفتقر هذه الجمعيات وكذلك شبكات المجتمع المدني الأخرى إلى المعرفة التقنية لمتابعة الإصلاحات التشريعية بشأن القضايا المعقدة مثل حيازة الأراضي أو قد تعمل في المقام الأول كمنصة للقادة التقليديين بدلاً من تمثيل أصوات جميع الرعاة في شبكتهم.

ما هي عوامل نجاح برامج تعزيز كسب التأييد الجماعي؟

> يقوم المتدخلون ببناء القدرات من أجل كسب التأييد المحلي وعبر الوطني. تعتمد سبل عيش الرعاة على السياسات والمؤسسات الداعمة على المستويات المحلية والولائية والوطنية وعبر الوطنية. حيث يمكن التوسط في الوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه من خلال المؤسسات المحلية، في حين يتم وضع قوانين حيازة الأراضي على مستوى الولاية أو المستوى الوطني. قد يكون التنقل عبر الحدود معتمداً على التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات متعددة الأطراف. وغالباً ما يكون التمثيل الرعوي على مستوى واحد فقط من هذه المستويات غير كافٍ، ويتم تشكيل تحالفات أكثر تأثيراً على المستوى الوطني أو الإقليمي لتحقيق النفوذ الاستراتيجي الأمثل. كما وينبغي لمخططي البرامج توقع الحاجة إلى بناء القدرات على مستويات متعددة، ودعم الروابط التشغيلية بين هذه النقاط المختلفة، وضمان وجود منظور إقليمي لها.

شبكات المجتمع المدني تشارك في كسب التأييد المشترك

تعمل الجمعيات التجارية وشبكات المجتمع المدني المتنوعة عبر منطقة الساحل السوداني على سد الفجوة بين صنع القرار السياسي المركزي والسكان الرعويين في المناطق النائية. إن شبكة الاتصال المعنية بالرعي (RECOPA) التي تأسست في بوركينا فاسو عام 1998، هي إحدى هذه الشبكات التي تعمل كنقطة اتصال محورية لنشر المعلومات حول إدارة الثروة الحيوانية لمجموعات الرعاة الأعضاء، وتقديم المشورة للمؤسسات المحلية والوطنية بشأن السياسات التي تؤثر على الرعاة. وفي نيجيريا، يجمع منتدى العلاقات بين المزارعين ورعاة الماشية في نيجيريا (FFARN) الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني وممثلي جمعيات الرعي والزراعة لتبادل البحوث ومتابعة كسب التأييد المشترك. لقد كان منتدى العلاقات بين المزارعين ورعاة الماشية في نيجيريا بمثابة منصة لأصوات المجتمع المدني لإنتاج تحليلات بقيادة محلية للسياسات الولائية والفيدرالية النيجيرية، وتقديم المشورة لصانعي السياسات داخل نيجيريا وعلى الصعيد الدولي بشأن الديناميكيات المحلية للنزاع بين المزارعين ومربي المواشي.

غالباً ما يواجه الرعاة والمجموعات العرقية الرعوية حواجز اجتماعية ولوجستية لإيصال أصواتهم. هنا يجلس قادة قبيلة الفولاني في نيجيريا خلال اجتماعات كسب التأييد المجتمعية مع منظمة البحث عن أرضية مشتركة. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

> إن برامج بناء القدرات للجمعيات التجارية أو شبكات المجتمع المدني تتضمن محو الأمية في النزاعات. لا تؤخذ ديناميكيات النزاع في الاعتبار عند تطوير تدخلات سبل العيش، (انظر الوحدة 1 – التنمية الريفية). حيث تعتبر الجمعيات التجارية التي تضم الرعاة والمزارعين وسيطاً منطقياً للمساعدة في تحديد كيفية تأثير إصلاحات السياسات أو برامج التنمية على فئاتها المستهدفة والمساعدة في توقع مسببات النزاع. ومع ذلك، يجب تطوير هذه المهارات، ويمكن أن تبدأ التدخلات التي تشارك فيها الجمعيات التجارية المحلية بالتدريب الأساسي على حساسية النزاع وتحليل الاقتصاد السياسي.

> إن البرامج تدعم الاتصال والعمل المشترك بين المجموعات ذات الاهتمامات الزراعية والرعوية. قد يكون لبرامج بناء القدرة الخاصة بكسب التأييد تأثير أكبر على السياسة عندما تربط مجموعات سكانية متباينة حول أهداف مشتركة. حيث غالباً ما ينتمي المزارعون والرعاة إلى مجموعات عرقية أو دينية مختلفة، ومع ذلك فهم يشتركون في مصلحة مشتركة في مستقبل اقتصاد الأراضي الجافة في إفريقيا. ويمكن للبرامج التي تسهل بناء توافق الآراء والعمل المشترك عبر هذه الخطوط الفاصلة أن تساعد في أن يكون للشركاء الريفيين المهمشين في كثير من الأحيان صوت أعلى في صنع القرار السياسي.

ما هي عوامل فشل تعزيز التمثيل الجماعي؟

> يؤدي دعم جمعية أو مجموعة واحدة إلى تعزيز التفرد. إن المجتمعات الرعوية ليست متجانسة وقد لا توافق على شواغل السياسة أو استراتيجيتها أو تكتيكاتها. وغالباً ما يتم تشكيل الجمعيات التجارية ومجموعات المصالح الأخرى لتمثيل قاعدة عرقية معينة أو للتعبير عن آراء القادة التقليديين. ولذلك من المهم تقييم مطالباتهم بالتمثيل العادل عند العمل مع مثل هذه التحالفات، ومدى ترتيب أولوياتهم لمصالح الفئات المستهدفة، ومعالجة المساءلة والشفافية الداخلية. وغالباً ما يتم استبعاد النساء والشباب وقد يحتاجون إلى مجموعاتهم الخاصة للدفاع عن مصالحهم.

> يتغاضى المتدخلون عن دور مجموعات المصالح المعينة كأطراف فاعلة في النزاع. هناك طائفة واسعة من مجموعات المصالح المختلفة التي تنخرط في الإنتاج الحيواني، بما في ذلك الجمعيات التي تم تشكيلها لتمثيل مصالح مجموعات عرقية معينة من الرعاة، وقد تكون بعض مجموعات المصالح هذه منخرطة بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاع أو تحتفظ بصلات مع مجموعات الميليشيات العرقية القومية. ويجب أن يحرص المتدخلون على تقييم مخاطر التعامل مع الشركاء المحتملين.

> يثير الدعم الخارجي توقعات غير واقعية. سوف يتضاءل الحماس لكسب التأييد والمشاركة مع الدولة عندما لا تُظهر السلطات أي اهتمام بالمصالح الرعوية أو الزراعية. فالتوجيه الفعال للأصوات الرعوية يتطلب الضغط على صانعي السياسات لأخذ مدخلات المجتمع المدني على محمل الجد. وقد يشمل الحلفاء الطبيعيون لهذه المهمة مجموعات المصالح الأخرى ذات الأجندات المتداخلة، مثل المحميات الطبيعية أو الجمعيات التجارية الأخرى التي تستفيد من سلاسل قيمة الثروة الحيوانية.

قد يكون بناء محو أمية النزاعات لشبكات كسب التأييد ضرورياً في دعم العمل المشترك. هنا يقوم أعضاء منتدى العلاقات بين المزارعين والرعاة بتحديد دوافع النزع في ولايات بلاتو وكادونا وزامفارا. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

3.2 – رفع مستوى الوعي بالحقوق والسياسات

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: إن الرعاة، الذين ليس لهم سوى وصول محدود إلى المعلومات ومستويات منخفضة من الثقة في السلطات المركزية، غالباً ما يكونون غير ملمين بالسياسات التي تنظم سبل عيشهم. حيث تعتبر العادات والتقاليد المحلية أكثر أهمية بشكل عام، حيث أن الدولة لديها قدرة محدودة على تنفيذ السياسات الرسمية في المناطق المحيطية. ومع ذلك، فإن المستويات المنخفضة من الإلمام بسياسة الدولة يمكن أن تجعل الرعاة عرضة للعقاب على الانتهاكات التي لا يعلمون بها، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات. كما أنها تحد من قدرة الرعاة على مساءلة المكلفين بالمسؤولية عن الحفاظ على حقوقهم الراسخة، مثل الحق في نقل الماشية بحرية عبر الحدود، وهو حق منصوص عليه في الاتفاقيات الإقليمية مثل بروتوكول الترحال الرعوي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). حيث يمكن لمبادرات رفع مستوى الوعي المصممة خصيصاً للرعاة أن تساعد في الحد من الانتهاكات الحقيقية أو المتصورة من قبل السلطات الحكومية. وعليه فإن ربط المجتمعات الرعوية بالخدمات القانونية المساعدة المتنقلة هي إحدى الطرق لسد هذه الفجوة.

ما هي عوامل نجاح رفع مستوى الوعي بحقوق الرعاة؟

> صممت الاتصالات لتصل إلى السكان الرعاة. قد لا تصل التشريعات الجديدة التي صيغت في عواصم الولايات إلى السكان البعيدين الخاضعين لها. فالرعاة في مالي أو تشاد، على سبيل المثال، غالباً ما لا يعلمون بأنواع الأشجار المعينة المحمية إلا حين يتم تغريمهم عن قطع الأغصان لتوفير مأوى مؤقت. وغالباً ما يكون نشر السياسات من خلال مواد كتابية أقل فاعلية للمجموعات الرعوية نظراً لارتفاع مستويات الأمية، ولكن هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها إيصال المعلومات إلى الجماعات المتنقلة. وهذا يشمل الدعاية في البرامج الإذاعية أو عن طريق الكلام الشفهي عبر العيادات البيطرية المتنقلة أو الجمعيات الرعوية أو رفع مستوى الوعي لدى القيادات العرفية المحلية.

> تزيد برامج بناء القدرات من الخبرة القانونية داخل المجتمعات الرعوية.
قد يكون التثقيف في مجال الحقوق أو الخدمات القانونية المساعدة أكثر فاعلية عندما يتم توفيرها من قبل وسطاء موثوقين يفهمون احتياجات السكان الرعاة ويمكن أن يصبحوا محفزين مجتمعيين في حد ذاتهم. إن توفير التدريب أو الدعم للمنظمات المحلية أو الأفراد المنتمين لمجموعات الرعاة سوف يضمن وصول المجتمعات المستمر إلى الخبرة القانونية.

المثال 3.2-أ

اعتمدت المجتمعات الرعوية في كينيا، كما هو الحال في أي مكان آخر، على قدرة مجتمعهم على الاحتفاظ بالأرض بشكل مشترك حتى يتمكنوا من الحفاظ على مساحات واسعة للرعي والتنقل. حيث تم الاعتراف بهذه الممارسة قانونياً من خلال قانون أراضي المشاع لعام 2016، والذي يسمح للمجموعات بتسجيل أراضيهم كمجموعة، بحيث لا يمكن تقسيم الأرض وبيعها دون موافقة المجموعة. كما وأصبحت هذه الممارسة شائعة، وفي بعض الحالات تدفع الرعاة إلى البحث عن أراضي رعي جديدة، مما أدى إلى التنافس والنزاع مع المجتمعات المجاورة. ولمساعدة المجتمعات في تأكيد مطالباتها بملكية الأراضي المجتمعية، قامت منظمات مثل ناماتي، صندوق سامبورو الائتماني للمرأة، حركة السكان الأصليين من أجل النهوض بالسلام وتحويل النزاع، تحالف أراضي كينيا، واهتمامات مجتمع إيلاراماتاك، بتدريب أعضاء المجتمعات الرعوية كمساعدين قانونيين. ولم يكتف المساعدون القانونيون الرعاة في مجتمعات مثل لينجرما وكوكو بمساعدة مجتمعهم خلال عملية التسجيل فحسب، بل ساعدوا أيضاً في تنظيم المظاهرات وكسب التأييد للمسؤولين المحليين مما ساعد في حماية حقوقهم ومنع البيع الخاص للأراضي مما دفع بعضهم إلى تجاوز حدود المحميات.

> تساعد برامج المساعدة القانونية المجتمعات على التنقل في الموازنة بين قانون الدولة والقانون العرفي. إن وجود تداخل بين القانون العرفي والتشريعي يمكن أن يخلق توترات من خلال السماح لأطراف النزاع بالاستناد إلى القواعد والسلطات المتنافسة. ماذا يحدث عندما ترغب إحدى المجموعات في تأكيد ملكيتها القانونية لأرض مسجلة لدى الدولة، بينما تؤكد مجموعة أخرى أنه كان يُسمح لها تقليدياً بالوصول إلى المياه على تلك الأرض؟ عندما يكون لدى الدولة قدرة محدودة على تنفيذ القرارات، يمكن أن يتصاعد هذا النوع من الخلاف إلى شيء أكبر بكثير. فبدلاً من تفضيل نظام على آخر، يمكن لخبراء الخدمات القانونية المساعدة المتنقلين مساعدة المجتمعات على فهم تطبيق قوانين الدولة والقوانين العرفية بأنفسهم.

المثال
3.2-ب

قام الرعاة والمسؤولون على طول حدود تشاد–جمهورية أفريقيا الوسطى ببناء فهم مشترك للقوانين.

أدى تدني مستويات الثقة بين الرعاة وموظفي الحدود على طول الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى تقويض الإدارة الفعالة للحدود، حيث يحرص الرعاة الذين يخشون احتجازهم أو تغريمهم بسبب نقل مواشيهم عبر الحدود على النحو الذي اعتادوا القيام به لسنوات على تجنب نقاط التفتيش الرسمية. ويشعر موظفو الحدود بدورهم بالإحباط بسبب عدم قدرتهم على مراقبة الداخلين والخارجين في منطقة تأثرت بشدة بالنشاط الإجرامي والجماعات المسلحة غير الحكومية. في محاولة لإنشاء خط مرجعي للثقة، وضعت المنظمة الدولية للهجرة في عام 2019 دليلاً إرشادياً لمساعدة الرعاة على فهم حقوقهم القانونية، حتى يشعروا بالثقة في قدرتهم على التنقل عبر نقاط التفتيش الحدودية دون التعرض للاستغلال غير العادل. تم استخدام الدليل الإرشادي كأداة لتثقيف شبكات المجتمع المدني الرعوية والمسؤولين عن إنفاذ القانون على حد سواء حول الأطر القائمة.

> تعمل البرامج على تدريب المسؤولين على احترام الحقوق والسياسات المناسبة. ليس الرعاة وحدهم هم الذين يتبعون قواعد غير تلك التي تحددها السلطات المركزية. فمن المعروف أيضاً أن المسؤولين المحليين يذعنون للمؤسسات العرفية أو يطلبون الرشوة للسماح بمرور الماشية. وتتسم العديد من قوانين الرعي أو قوانين حيازة الأراضي بالغموض حول كيفية تطبيقها عملياً، مما يصعب من مهمة تحميل المسؤولين المسؤولية عن الممارسات المتسقة. في غرب إفريقيا، على سبيل المثال، يتطلب بروتوكول الترحال الرعوي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يحصل الرعاة على شهادة لممارسة حقهم في التنقل عبر الحدود، إلا أن بعض المناطق الحدودية ليس لديها ببساطة موظفين حكوميين مدربين على كيفية إصدار أو تحديث هذه الشهادات وبذلك فهم لا يتبعون هذه الممارسة. فينبغي للجهود المبذولة لتعريف السكان المحليين بالقوانين الحالية أن تضمن تلقي السلطات والمواطنين نفس المعلومات. ويمكن ربط مثل هذه البرامج بحملات مكافحة الفساد.

ما هي عوامل فشل رفع مستوى الوعي بحقوق الرعاة؟

> تثير البرامج التوقعات التي لا يمكن تحقيقها من قبل الهيئات الحاكمة أو وكالات التنمية. على الرغم من الحصول على مشورة قانونية متخصصة، سيظل الرعاة يواجهون عقبات في حماية حقوقهم نظراً للفجوات المنتشرة في سيادة القانون في المناطق الريفية النائية. وقد لا يكون تحميل المسؤولية للمسؤولين أو العمل من خلال النظام القانوني حلاً عملياً للمجتمعات التي تخضع للسيطرة الفعالة للجماعات المتمردة، أو حيث يكون مسؤولو الدولة فاسدين أو يعانون من نقص الموارد. يمكن للمبادرات التي تعزز الوعي بالحقوق القانونية أن تثير التوقعات وتحبطها، مما يزيد من اتساع فجوة الثقة بين المواطنين وسلطات الدولة أو غيرهم من الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

> إن السياسات الحالية لا تدعم سبل العيش الرعوية ويمكن أن تكون بمثابة حدث متركز على النزاع. قد يكون لتوسيع الوعي بالقانون التشريعي تأثير مختلط على ديناميكيات النزاع المحلي عندما تكون القوانين نفسها مصدراً للنزاع. وقد تستفيد المجتمعات الريفية المستقرة من الدعم القانوني على نحو أكثر من الرعاة، لأنه قد يساعدهم في تأكيد مطالباتهم بملكية الأرض بينما لا تحظى الحقوق الثانوية للرعاة بحماية القانون. وقد يكون توسيع سيادة القانون غير موات، في بعض النواحي للمجتمعات الرعوية التي تحتاج إلى نظام مرن حيث يتفاوضون مع مختلف القادة المحليين حول حق الوصول. فينبغي للمتدخلين أن يحرصوا على تقييم الآثار الثانوية المحتملة لهذه المبادرات وتكييفها، لا سيما عندما تختلف فوائد الخدمات القانونية بين المجتمعات المتنقلة والمستقرة.

3.3 – الوصول إلى العدالة

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: بينما حافظ الرعاة والمزارعون لفترة طويلة على ممارسات عرفية أو غير رسمية للتوسط في النزاعات، فإن هذه الممارسات ليست دائماً مناسبة أو كافية لتوفير العدالة في النزاعات المتعلقة بالرعي. في جنوب السودان، على سبيل المثال، جادل البعض بأن آليات التعويض التقليدية عن أعمال السرقة أو القتل قد انهارت حيث جمعت النخب قطعاناً كبيرة بحيث لم يعد لمدفوعات الماشية المعتادة نفس التأثير[8]. وقد تكون نظم العدالة العرفية غير ملائمة لمساعدة السكان المهمشين تقليدياً، كما هو الحال بالنسبة لضحايا العنف الجنسي والنوع الاجتماعي (انظر الوحدة 5 – النوع الاجتماعي وتمكين المرأة). وسوف يسعى الرعاة والمزارعون بشكل متزايد إلى التعويض عينياً عن طريق العنف من دون وجود أطراف ثالثة موثوق بها لمعالجة الشكاوى المتعلقة بتلف المحاصيل أو سرقة الماشية أو الاعتداء.

غالباً ما يكون الوصول إلى آليات العدالة الرسمية محدوداً في المناطق الريفية والنائية حيث يعيش الرعاة ويعملون. وقد لا تكون مؤسسات العدالة التابعة للدولة موجودة، وربما كانت إجراءاتها غير مألوفة، وقد يكون لديها قدرة محدودة على تنفيذ قراراتها. عندما تمارس الدولة السيطرة، يمكن إحالة الجرائم المتعلقة بالرعي إلى مجموعة واسعة من السلطات (قوات الأمن، الحكومة البلدية، والمحاكم العرفية) والتي لا تعمل على نحو متسق ولا تتبع نفس الإجراءات. على المدى القصير، يمكن للتدخلات الخارجية أن تساعد في معالجة هذه الثغرات من خلال المحاكم أو البرامج المتنقلة لبناء توافق في الآراء بين مختلف السلطات المحلية.

ما هي عوامل نجاح مبادرات الوصول إلى العدالة؟

> تستثمر البرامج في آليات العدالة المحلية قبل تصاعد العنف. حتى المجتمعات الريفية في المناطق المستقرة غالباً ما تفتقر إلى أنظمة الفصل والإنفاذ في النزاعات بين الرعاة والمجتمعات المستضيفة. ويمكن للنزوح من النزاع أو الأحداث المناخية القاسية أن يدفع الرعاة إلى مناطق جديدة تخلو من الاتفاقيات أو التقاليد المقبولة لحل النزاعات على الموارد، كما يتضح من تدفق مجتمعات رعاة امبورورو في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية. حيث يجب أن تعطى الأولوية لبناء أنظمة قوية للعدالة والوساطة قبل أن تتصاعد النزاعات المحلية التي يمكن حلها قبل أن تصل إلى ما يسمى بالعنف الجماعي.

> تعمل البرامج على ربط أنظمة العدالة عبر الحدود حيثما أمكن ذلك. تؤدي الحركة الرعوية عبر الحدود إلى تعقيد الوساطة في النزاع. فالماشية النيجيرية المسروقة التي تنقل إلى مالي أو نيجيريا لا يمكن إعادتها دون تنسيق بين عدد من الأجهزة الأمنية وقادة المجتمع، الذين هم أنفسهم يفتقرون إلى بروتوكولات وإجراءات التعاون الرسمية (انظر الوحدة 7 – إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب). يمكن للجهات الفاعلة الخارجية أن تلعب دوراً قيماً في تسهيل هذه الروابط، على الرغم من أن هذا النشاط يتطلب برامج تتمتع بالمرونة القانونية أو برامج متعلقة بالميزانية للعمل عبر الحدود.

[8] أن بندل، "الموتى لا يشربون إلا من": إعادة تدوير أفكار الانتقام بين الدينكا الغربية، جنوب السودان، أفريقيا 88، 1 (2018): 99–121.

> توازن استراتيجيات التدخل بين الحاجة إلى الدعم قصير الأمد وبناء القدرات على المدى البعيد. لطالما كانت العدالة التي تديرها الدولة وسيادة القانون محدودة بشكل مزمن في المناطق غير الآمنة والنائية حيث يعمل الرعاة في كثير من الأحيان. وقد يكون بناء مؤسسات عدالة فعالة في هذه المجالات هدفاً طويل الأمد تعرقله الموارد المحدودة أو عدم الاستقرار. وفي غضون ذلك، يمكن للمتدخلين الخارجيين دعم الحلول المؤقتة التي توسع الخدمات القانونية لهذه المجتمعات. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، استخدام المحاكم المتنقلة أو الخدمات القانونية المساعدة.

ما هي عوامل فشل مبادرات الوصول إلى العدالة؟

> "المفاضلة بين المنتديات" يقوض العدالة الفعالة. من الذي يتمتع بالولاية القضائية لحل الجرائم أو النزاعات المتعلقة بالرعي؟ في حين تتباين السلطات الدقيقة من مجتمع إلى آخر، غالباً ما توجد قنوات محتملة متعددة متاحة لأطراف النزاع. قد يكون للأفراد خيار رفع مطالباتهم إلى الحكومة البلدية، أو قوات الأمن، أو العمدة[9]، أو زعيم القرية، أو الجماعات المسلحة غير الحكومية، أو غيرهم. قد يكون لكل من هذه السلطات مجموعة قواعد خاصة بها لتحديد التعويضات للضحايا، والتي يمكن أن تشجع كل طرف على "البحث" عن الخيار الذي يناسب احتياجاته على أفضل وجه. تخلق هذه الممارسة فرصاً للسلطات المحلية لإساءة استغلال النظام لتحقيق مكاسب خاصة بها وتتيح لكل مجموعة أساساً قانونياً مختلفاً لشكاياتها. في جمهورية إفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، على الرغم أن وزارة الثروة الحيوانية يفترض بها أن تحدد مقياساً موحداً لمدفوعات التعويض، فإن وجود سلطات متنافسة يؤدي عملياً إلى الارتباك ويفتح الباب أمام الابتزاز واستغلال النفوذ. في حالة وجود أنظمة عدالة موازية، يجب أن تكون الأولوية للتنسيق والحد من التشويه، بدلاً من الارتقاء بنظام على حساب نظام آخر.

> تخويف السلطات المحلية أو تهديدها. إن التدخلات التي تهدف إلى بناء قدرات السلطات المحلية قد تجعلها أهدافاً للجماعات المسلحة التي تريد الاحتفاظ باحتكار الحق في إقامة العدل. وبالمثل، عندما يُنظر إلى أنظمة المحاكم على أنها تتحدى أو تقوض الممارسات العرفية الراسخة (على سبيل المثال، مكافحة العبودية الوراثية في مالي)، فقد عرف عن أفراد السكان المحليين أنهم يخيفون المدعين العامين ويهددون الموظفين القانونيين. وقد يُنظر إلى توسيع دور نظام العدالة الرسمي في حل الجرائم أو النزاعات المتعلقة بالرعي على أنه تهديد من وجهة نظر بعض القادة التقليديين الذين مارسوا السلطة تقليدياً في هذه الأمور.

حين يتأكد المشتكي من أن قضيته ستتم تسويتها وفقاً للمعايير عبر سلطات قضائية محايدة، سيهدئ ذلك من روعه وسيعزز التعايش بشكل أفضل[10].

[9] لقب يحمله الزعماء التقليديون بين بعض المجتمعات الرعوية.

[10] مشارك في نقاش جماعي مع منظمات الرعاة في بامباري، جمهورية إفريقيا الوسطى، أبريل 2020

3.4 – اللامركزية

نوع التدخل: السياسة

الوصف: كانت اللامركزية إحدى استراتيجيات إصلاح القطاع العام التي تستخدمها بعض دول منطقة الساحل السوداني لزيادة الحكم الذاتي للمجتمعات المحلية التي شعرت بالإحباط بعد سنوات من الإقصاء المنهجي عن السلطة السياسية. من الناحية المثالية، يؤدي نقل السلطة الإدارية على الموارد الطبيعية من الحكومة الفيدرالية إلى الحكومة المحلية إلى مزيد من المساءلة حول المصالح المحلية. ومع ذلك، فإن منح السيطرة على ممرات الهجرة أو محميات الرعي إلى مجالس القرى المحلية لا يؤدي تلقائياً إلى إدارة أكثر شمولاً لهذه الموارد. حيث يجب تصميم التدخلات التي تدعم اللامركزية للمساعدة في التوفيق بين القواعد والأعراف المتنافسة في إدارة الموارد وتحريك ممارسات الحاكمية التشاركية التي يمكن الوصول إليها من قبل السكان المتنقلين.

ما هي عوامل نجاح اللامركزية إدارة الموارد؟

> تحمي إصلاحات السياسات العادات الراسخة للوصول إلى الموارد. غالباً ما يعتمد الرعاة على التقاليد أو القوانين العرفية لضمان حقهم في الوصول إلى بعض المراعي أو ممرات الهجرة أو نقاط الوصول إلى المياه. وهذه ممارسات لم يتم تقنينها أو التحقق من صحتها قانوناً، وقد تؤدي اللامركزية إلى تعريض إمكانية وصولها للخطر عندما تمارس السلطات المحلية مزيداً من السيطرة المباشرة على الموارد العامة، وقد تقدم التدخلات لدعم اللامركزية في إدارة الموارد المساعدة للسلطات المحلية وقادة المجتمع في تحديد وتسوية نقاط التوتر بين قانون الولاية والممارسات العرفية المحلية. يجب على المتدخلين التفكير في كيفية حرمان مجموعات الرعاة من حقوقهم من خلال اللامركزية. على سبيل المثال، قد يؤدي نقل السلطة إلى هيئة منتخبة إلى الإضرار بالرعاة غير المقيمين الذين هم ليسوا جزءاً من جمهور الناخبين. وبالمثل، قد يؤدي تفويض السلطة إلى الزعماء التقليديين إلى استبعاد مجموعات الأقليات (التي يمكن أن تكون رعاة أو مزارعين أو غيرهم) والتي تختلف عاداتها عن الزعامة القائمة.

> يوفر المتدخلون تدريباً تقنياً على ممارسات إدارة الأراضي التشاركية، عند الحاجة. تعتبر إدارة المراعي مسؤولية معقدة وكثيفة الموارد قد تتجاوز القدرة التقنية للحكومة المحلية حتى في السياقات المستقرة. إن إدارة الاستخدام المشترك للأراضي تتطلب وجود البنية التحتية والتخطيط المسبق والموارد الكافية لضمان محميات الرعي ونقاط الوصول إلى المياه وممرات الهجرة والخبرة التقنية في تخطيط استخدام الأراضي (انظر الوحدة 1 – التنمية الريفية). ومن دون موارد أو قدرة كافية لدعم عملهم، لن يرى الرعاة المحليون والمزارعون أي مكاسب من اللامركزية. حيث قد تدعم التدخلات الخارجية هذه العملية من خلال توفير التدريب الفني للسلطات الحاكمة والمجتمع المدني حول كيفية تحقيق التوازن بين مصالح الرعاة والمزارعين المحليين.

ما هي عوامل فشل لامركزية إدارة الموارد؟

> تقوية الحكومات المحلية يؤدي إلى التنافس مع القيادة التقليدية. يؤدي وجود أنظمة إدارية مزدوجة أو موازية، حيث تتولى سلطات الدولة والسلطات العرفية إدارة الموارد إلى تعقيد اللامركزية، وقد تتعرض قدرة الحكومات المحلية على ممارسة السيطرة على الموارد الطبيعية للتقويض من قبل القادة العرفيين المحليين الذين يترددون في دعم الإصلاحات التي تهدد سلطتهم. إذا وجد زعماء القبائل ووكالات الزراعة الحكومية أنفسهم يقودون مفاوضات موازية حول طرق هجرة الماشية.

فما هي السلطة النافذة هنا؟

> نقل السلطة السياسية إلى المستويات المحلية يوفر فرصة لجماعات المصالح المنظمة بشكل أفضل لتوطيد السيطرة. قد يؤدي ذلك إلى الإضرار بمجموعات الأقليات الرعوية، التي قد يتم دفعها بعيداً عن الأرض حيث تستفيد المجموعات المستقرة المهيمنة من سيطرتها على المؤسسات السياسية والحاكمة. وفي حالات أخرى، ستستفيد المجموعات العرقية الرعوية القوية سياسياً على المستوى المحلي. قد يؤدي الدعم الخارجي لإصلاحات اللامركزية إلى تشجيع اتفاقيات تقاسم السلطة المحلية بين مجموعات السكان المحليين – بما في ذلك السكان الرعاة الذين يقيمون في المنطقة بين الهجرات الموسمية – لكن هذه الترتيبات قد لا تفيد الرعاة الذين يسافرون عبر الإقليم لكنهم ليسوا مقيمين لفترة طويلة.

المثال
3.4

تقوم مالي بنقل السيطرة على الأرض للمؤسسات المحلية

شهد تاريخ مالي الطويل من الحكومة المركزية من الحقبة الاستعمارية فما بعد تغيراً جذرياً في عام 1992 بإقرار دستور جديد أعلن عن إصلاحات إدارية كبرى من حيث التحول إلى اللامركزية في الإشراف على الخدمات العامة وإدارتها، بما في ذلك الأراضي، حيث كان الهدف من ذلك هو تسريع وتيرة التنمية الريفية من خلال منح السلطات المحلية حكماً مستقلاً أوسع على الموارد المحلية والبنية التحتية والوظائف والنمو، مع الأخذ في عين الاعتبار تعزيز الوحدة الوطنية. ورغم أن تلك الإصلاحات تعد بمزيد من السيطرة المحلية على الميزانية والتخطيط والسياسة وتقديم الخدمات، إلا أن الانتقال من النظرية إلى الممارسة استغرق سنوات من المداولات البرلمانية لصياغة واعتماد ونقل المسؤوليات القانونية إلى المجتمعات المحلية المنشأة حديثاً. ومع ذلك، فقد فشلت هذه الإصلاحات إلى حد كبير في استيعاب القوانين العرفية المتعلقة بملكية الأراضي والوصول إليها، مما أدى إلى التنافس بين مؤيدي حكم الدولة والسلطة التقليدية.

أسئلة للاعتبار

عند تكييف الوحدة الثالثة وفقاً لسياقكم

1. من يمثل الرعاة؟

أ. من هي الاتحادات التجارية أو شبكات المجتمع المدني أو فرادى القادة الذين يمثلون المصالح الرعوية؟ وما هو الفرق بينهم؟

ب. هل تعتبر شاملة لمصالح جميع الرعاة أم أنها تمثل فقط مصالح مجموعات معينة أو قادة تقليديين؟

ج. هل هناك جماعات رعوية معينة تمارس نفوذاً سياسياً أكبر من غيرها؟

2. هل أصوات الرعاة الرحل مسموعة؟

أ. ما هي الفرص المتاحة للرعاة من أجل المشاركة في صنع القرار السياسي على مستوى الدولة أو المستوى الوطني؟

ب. هل هذه الفرص متاحة لمن هم من غير المقيمين الدائمين؟

ج. ما هو مستوى مشاركة الرعاة وجماعات المصالح الرعوية، إن وجد، في السياسة الوطنية؟ في السياسة المحلية أو سياسة الدولة؟

3. هل أصوات المجتمعات الريفية المستقرة مسموعة؟

أ. هل المزارعون الريفيون أو غيرهم من السكان المستقرين قادرون على المشاركة في إدارة أراضيهم ومواردهم؟

ب. هل يمارسون نفوذاً سياسياً أكثر أم أقل من الجماعات الرعوية؟

4. ما هو التصور بالنسبة للمشاركة المدنية؟

أ. هل يرى السكان الرعاة قيمة في المشاركة في مؤسسات الحكم أو حل المظالم الخاصة بهم من خلال الأنظمة الديمقراطية، إذا أتيحت الفرصة؟

5. من يمارس السلطة في إدارة الموارد؟

أ. هل تخضع موارد الأراضي والمياه العامة لسلطة السلطات الفيدرالية أو الحكومية أو المحلية؟

ب. هل يلعب القادة العرفيون أي دور في إدارة الموارد؟ ما هو موقف الأقليات التي لا تشترك في التقاليد أو العادات الأساسية في المنطقة؟

6. هل السياسات واضحة ويمكن الوصول إليها؟

أ. هل سياسات الدولة بشأن حيازة الأراضي وإدارة الموارد والتنقل الرعوي منصوص عليها بوضوح في القانون، أم أن هناك غموضاً في كيفية تطبيقها؟ هل دور الكيانات المختلفة واضح؟

ب. هل هذه السياسات معروفة على نطاق واسع بين المجتمعات الرعوية ومتاحة باللغات المحلية؟

ج. إلى أي مدى توجد اختلافات بين السياسة والممارسة؟

7. هل هناك تعارض بين سياسات الدولة والمعايير العرفية؟

أ. ما هي نقاط التوتر بين قوانين الدولة التي تنظم حيازة الأراضي وإدارة الموارد والتنقل الرعوي والممارسات العرفية؟

ب. هل هناك نظام من أجل تحديد وحل هذه التناقضات؟

الانتقال إلى

الوحدة الأولى– التنمية الريفية – غرس النمو الاقتصادي الريفي العادل والحد من أسباب النزاع المزمنة.

الوحدة الثانية– البيئة والمحافظة – دمج النزاع المرتبط بالرعي في جهود الحفظ.

الوحدة الرابعة– التكامل الإقليمي – فهم الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود ذات الصلة بسبل عيش الرعاة وعلاقتها بالنزاع.

الوحدة الخامسة– النوع الاجتماعي وتمكين المرأة – تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفهم النوع الاجتماعي في النزاع المرتبط بالرعي.

الوحدة السادسة– إدارة النزاع – تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاع بطرق سلمية.

الوحدة السابعة– إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب – معالجة تقاطع الرعي والإجرام والتمرد العابر للحدود.

الوحدة الثامنة– السلام المدني و الرقمي – عمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني.

مصادر إضافية

ماشية في السوق المحلي بمنطقة الساحل. مصدر الصورة: شديكي أبو بكر علي

الوحدة الرابعة

التكامل الإقليمي

هذه الوحدة تغطي كيفية:

1. تسهيل الحركة السلمية للماشية والتجارة الإقليمية عبر الحدود.

تربط تجارة الثروة الحيوانية المجتمعات عبر الحدود، حيث يسافر الرعاة من السودان وتشاد والكاميرون وأماكن أخرى لبيع ماشيتهم في أسواق جمهورية إفريقيا الوسطى. الصور هنا تظهر الماشية في أحد الأسواق في جمهورية أفريقيا الوسطى. مصدر الصورة: بول رونان.

المسألة

تعبر طرق الهجرة الرعوية الحدود الوطنية والتقسيمات الإدارية، وتبني شبكات إقليمية لإنتاج الأغذية الريفية وتجارتها. إن السبب الأساسي لممارسة الرعي هو أن موارد الرعي في منطقة الساحل السوداني تتفاوت تفاوتاً كبيراً على مدار العام، كما أن المسافات بين الموارد المتاحة في أوقات مختلفة من العام تعني أن الترحال الرعوي هو بالضرورة عابر للحدود، وهي ممارسة كفاف إقليمية بالكامل. هناك العديد من الاتفاقيات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي المتزايد، لكن كل منها يتطلب التطبيق من قبل الحكومة الوطنية والإدارات الإقليمية.

يؤدي انتقال الماشية من المراعي إلى الأسواق الحضرية إلى إنشاء سلاسل قيمة تربط المنتجين والرعاة والمشترين والبائعين على طول الطريق وعبر الحدود وبين الدول. ويستفيد الرعاة من مرافقة مواشيهم مباشرة إلى الأسواق الإقليمية، مما يحد من تكاليف النقل واللوجستيات الثقيلة. فعلى طول الطريق، تعتبر التجارة الصغيرة مع المزارعين المحليين ومجتمعاتهم إضافة هامة إلى سلسلة القيمة الإقليمية، وقد تشمل هذه التبادلات بيع المحاصيل أو المنتجات الحيوانية، أو تغذية الماشية على بقايا المحاصيل، أو تسميد المحاصيل المحلية بالسماد الطبيعي. كما أن الخسائر الفادحة في الماشية بسبب المرض أو السرقة أو العنف تعني تعطل إمدادات اللحوم إلى العواصم الكبرى، أو تأخير التجارة في البلدان المجاورة.

ومع ذلك، فإن تدفق الأشخاص والماشية عبر الحدود المليئة بالثغرات له آثار على الأمن الإقليمي، فقد أصبحت المناطق الحدودية عبر الساحل السوداني نقاط محورية للنشاط الإجرامي والمتمردين. وتتعطل الروابط الإنتاجية التي تنشأ عن الثروة الحيوانية بسبب إغلاق الحدود أو غيرها من التدابير التي تهدف إلى مكافحة النزاعات المسلحة عبر الوطنية والإرهاب وشبكات التهريب. وفي الوقت الذي تورط فيه بعض الرعاة في جرائم عابرة للحدود، فإن إغلاق الحدود أمام الترحيل له تأثير واسع النطاق، بما في ذلك على المزارعين المحليين أو التجار الذين يعتمد ازدهار أحوالهم بشكل غير مباشر على تداول الماشية. فوفقاً لبعض الباحثين، فإن العواقب الاقتصادية لإغلاق الحدود لها آثار مدمرة كالإرهاب أو جائحة كوفيد-19.

استراتيجيات التدخل

4.1 – اتفاقيات الترحال الرعوي

4.2 – مفاوضات الهجرة عبر الحدود

4.3 – تنسيق الأمن الإقليمي

4.4 – البحوث حول سلاسل القيمة الإقليمية

الترحال الرعوي والبداوة

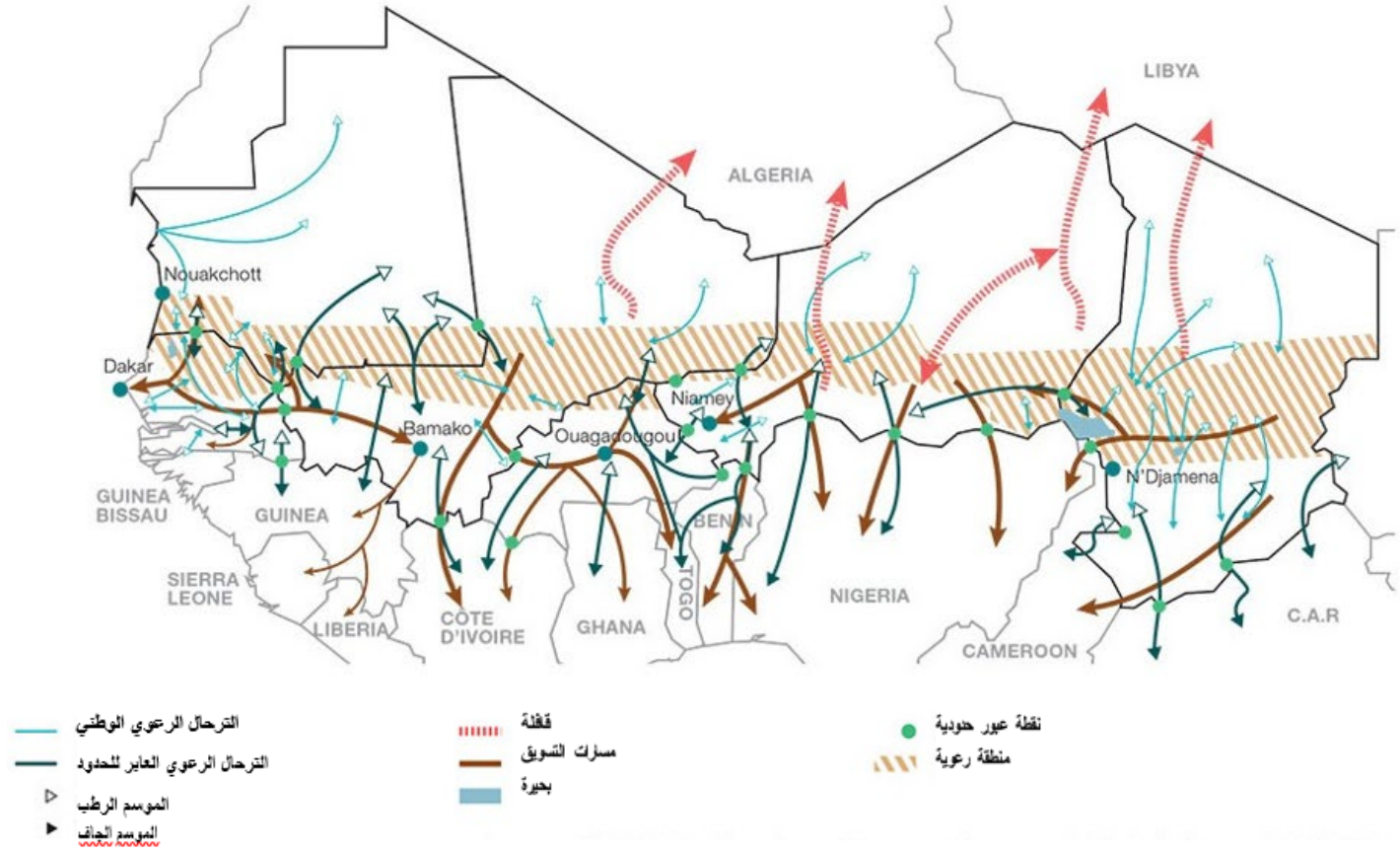

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة– مركز التعاون الدولي في البحوث الزراعية من أجل التنمية (FAO–CIRAD)، أطلس الاتجاهات في النظم الرعوية في منطقة الساحل 2012؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)/ الأمانة العامة لنادي الساحل وغرب أفريقيا (SWAC) 2009

المستخلص: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2014)، أطلس الصحراء – الساحل: الجغرافيا، الاقتصاد والأمن، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس

© 2014. الأمانة العامة لنادي الساحل وغرب إفريقيا (SWAC/OECD)

غالبًا ما تخترق طرق الترحال الحدود الوطنية، كما هو موضح في الخريطة أعلاه، ومن الضروري وجود سياسات واضحة لتنظيم تدفق الرعاة ومواشيهم.

4.1 اتفاقيات الترحال الرعوي

نوع التدخل: مبرمج/ السياسة

الوصف: تعتمد الاستمرارية طويلة الأمد للرعي عبر الحدود كنظام إنتاجي على تطبيق إطار عمل متسق عبر المنطقة الأوسع، وقد يكون لقرار دولة ما بتقييد التنقل أثر على الرفاهية الاقتصادية لجيرانها. ولهذا السبب، اقترحت هيئات إقليمية مختلفة ووضعت اتفاقيات متعددة الأطراف لدعم وتنظيم الترحال الرعوي، حيث تهدف هذه الأطر إلى تسهيل عبور الحدود من خلال استبدال اللوائح المخصصة بسياسات متسقة يسهل اتباعها وتنفيذها في جميع المراكز الحدودية بين الدول الأعضاء المشاركة. ومع ذلك، عند تطبيقها عملياً، كثيراً ما تكون هذه الأطر قاصرة عن التنفيذ الفعال.

ما الذي يجعل اتفاقيات الترحال الرعوي ناجحة؟

> إن البرامج تسهل التطبيق المحلي والوطني للاتفاقيات المصممة على المستوى الإقليمي. يمكن لأطر الترحال الرعوي أن توفر مجموعة مشتركة من الإرشادات والافتراضات المشتركة بين الدول الأعضاء، ولكن لا تزال هناك حاجة لوضعها موضع التنفيذ من خلال التشريعات والتمويل. على سبيل المثال، يتطلب بروتوكول الترحال الرعوي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) من كل دولة عضو تحديد تدابير مثل وقت ومكان السماح للماشية بالسفر وعدد الماشية المسموح بها في منطقة ما في وقت معين. كما يجب وضع أحكام خاصة بفرض الضرائب، والحصول على أي لقاحات مطلوبة عند عبور الحدود، وتسجيل الحيوانات وتحديد هويتها. بعد ذلك، يجب إنفاذ هذه اللوائح من قبل السلطات المحلية التي يجب أن تمتلك القدرة على مراقبة تدفق الآلاف، إن لم يكن الملايين، من الحيوانات. ويجب أن تنفذ هذه العملية تحت قيادة الدولة ولكن يمكن دعمها من خلال التدخلات الخارجية التي توفر التدريب التقني للمسؤولين حول كيفية تشجيع الامتثال بين السكان الرعاة، أو تحديد الماشية المسروقة التي يتم الاتجار بها عبر الحدود، أو معالجة الفجوات الأخرى في القدرات.

> صممت القواعد واللوائح لتناسب السكان الرعاة. عادة ما تتطلب أطر عمل الترحال الرعوي أن يمتثل الرعاة طواعية لمستوى معين من اللوائح الرسمية، مثل المرور عبر نقاط التفتيش المعتمدة، أو الحفاظ على تحديد الهوية، أو التحقق من صحة الماشية. فمتى كانت هذه المتطلبات مرهقة أو يتعذر الوصول إليها، قد يعمد الرعاة ببساطة إلى تكرار ممارسة العادات الحالية والتهرب من سلطات الدولة.

يجب أن تكون أي متطلبات جديدة قابل للوصول والإدارة للسكان الرعاة. على سبيل المثال، إذا طُلب من الرعاة إبراز بطاقة هوية وطنية للتخليص الجمركي، ينبغي على سلطات الحدود أن تتوقع إجراءات مبسطة للحصول على الوثائق المطلوبة التي يمكن الوصول إليها من قبل السكان العابرين أو الأميين.

> تقدم البرامج والمعلومات للسكان الرعاة حول فوائد الانضمام. لن يتم احترام اللوائح التي لا يُنظر إليها على أنها ميزة لكل من الرعاة والسلطات المحلية بغض النظر عن مدى جدية نشرها وتثقيفها وتطبيقها. إن الاتفاقيات الإقليمية التي تضمن حرية تنقل الماشية، عندما تحظى بالنشر الجيد بين السكان المحليين، سوف توفر للرعاة الحماية القانونية بحيث تكون سبل عيشهم أقل عرضة للإغلاق التعسفي للحدود أو الابتزاز من المسؤولين المحليين. فإذا ما تسنى تسجيل الماشية وتعزيز العلاقات القوية بين الجمارك والرعاة المحليين سيؤدي ذلك إلى تمكين سلطات إنفاذ القانون من الاستجابة بشكل أكثر فعالية لسرقة الماشية (انظر الوحدة 7 – إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب). ينبغي نشر التوعية وبوضوح حول قيمة المشاركة، سواء من خلال الجمعيات التجارية أو غيرها من برامج تقديم الخدمات المتنقلة (انظر الوحدة 1 – التنمية الريفية).

المثال
1-4

تضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حرية تنقل الثروة الحيوانية

في عام 1998، كانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أول منظمة إقليمية في إفريقيا تتبنى تشريعات تنظم مرور الثروة الحيوانية بين الدول الأعضاء، حيث يضمن بروتوكول الترحال الرعوي هذا الحق في المرور بحرية لجميع الحيوانات (الأبقار والماعز والإبل والخيول) عبر حدود الدول الأعضاء. ومع ذلك، كان هذا الحق مشروطاً بالالتزام بإطار تنظيمي جديد – حيث طُلب من الرعاة الحصول على شهادة الترحال الرعوي الدولية (ITC)*، وعدم الدخول والخروج إلا من خلال نقاط التفتيش الحدودية المعتمدة، والالتزام بالقيود المفروضة على توقيت ومكان الهجرة المطبقة من كل دولة عضو. وقد شهد تنفيذ البروتوكول تفاوتاً بين الدول الأعضاء، حيث قام البعض بدمج أحكامه في السياسات الوطنية (مثل النيجر) بينما لم يقم البعض الآخر بذلك (مثل نيجيريا). وغالباً ما يكون الرعاة وموظفو الحدود على حد سواء غير ملمين بأحكام البروتوكول. حتى أولئك الذين يرغبون في المشاركة قد يواجهون عقبات في الحصول على شهادة الترحال الرعوي الدولية، حيث أن العديد من المناطق الحدودية ليس لديها خدمات بيطرية أو نقاط الحدود الأمامية أو الجهات الخاصة بإصدار أو تحديث شهادة الترحال الرعوي الدولية.

* شهادة الترحال الرعوي الدولية هي نوع من وثيقة السفر التي تحدد تكوين قطيع معين، ومسار الرحلة، وما إذا كان قد تم تطعيمها، وتفاصيل أخرى.

ما هي عوامل فشل اتفاقيات الترحال الرعوي؟

> تثبيط الرعاة من استخدام نقاط التفتيش الرسمية. تتطلب اتفاقيات الترحال الرعوي بشكل عام أن يلتزم الرعاة بالطرق والمعابر الحدودية المحددة رسمياً، حتى عندما تكون المعابر الحدودية معلّمة ومعروفة بوضوح، قد يحجم الرعاة عن استخدام هذه المعابر لأسباب مختلفة، فقد تكون نقاط التفتيش الحدودية قليلة ومتباعدة وتتطلب من الرعاة أن يتحركوا بعيداً عن طريق عبورهم، وقد تكون نقاط التفتيش أهدافاً مثالية للعصابات الإجرامية التي تتطلع إلى استهداف القطعان، وقد يقوم مسؤولو الدولة بفرض رسوم إضافية على العبور حتى لو كان المرور الحر مضموناً بموجب الاتفاقيات الإقليمية. حيث يمكن التخفيف من حدة هذه المخاوف إذا ما صممت الاتفاقيات الإقليمية ونفذت بمدخلات متسقة من السكان الرعاة.

> يفتقر المسؤولون إلى القدرة على مراقبة الالتزام. إن تنظيم تدفق الثروة الحيوانية يتطلب موارد بشرية مخصصة في المناطق الحدودية التي غالباً ما تكون نائية. وهناك حاجة لوجود خدمات بيطرية يمكن الوصول إليها للمصادقة على صحة الحيوان، وعدد كافٍ من الموظفين في نقاط التفتيش الحدودية لتفتيش القطعان المارة، وضوابط حدودية قوية بما يكفي لمنع العبور غير المنظم. ربما كان الحفاظ على الموظفين والبنية التحتية اللازمة لهذا العمل صعباً، لا سيما في المناطق التي تمارس فيها الجماعات المسلحة غير الحكومية سيطرة فعلية وتكون الحدود فيها سهلة الاختراق.

يمكن لاتفاقيات الترحال الرعوي الإقليمية أن تساعد في حماية سبل العيش الرعوية وتنظيم حركة الثروة الحيوانية. تظهر هنا نسخة فارغة من شهادة الترحال الرعوي الدولية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي توفر معلومات عن هوية الرعاة وقطعانهم.

> الاتفاقيات الإقليمية تتعارض مع التشريعات الوطنية أو العادات المحلية. كما يلاحظ في مجموعة الأدوات هذه، غالباً ما تخضع الأنشطة الرعوية للسلطات المتنافسة.

قد يكون مصير القواعد المنصوص عليها من خلال اتفاقية إقليمية أو ثنائية أن تحل محلها السياسات الوطنية أو المحلية أو حتى من قبل القادة التقليديين المؤثرين. في توغو وبنين، على سبيل المثال، يتم تحديد عدد الحيوانات التي يمكن أن تدخل كل عام وجرى أيضاً تحديد رسوم للدخول على الرغم من حقيقة أن كلا البلدين طرف في بروتوكول الترحال الرعوي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي ينص على أن التنقل عبر الحدود يجب أن يكون مجانياً. وبالمثل، من المعروف أن القادة المحليين في جميع أنحاء منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يفرضون رسوم مرور خاصة بهم.

> لا تعالج الاتفاقات الإقليمية حركة الثروة الحيوانية بين المناطق الاقتصادية.

حتى تاريخه، فإن معظم اتفاقيات الترحال الرعوي إما ثنائية أو مقصورة على الدول الأعضاء في منطقة اقتصادية معينة (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC). ومع ذلك، فإن أنماط هجرة الماشية ليست بالضرورة قائمة بذاتها داخل كل منطقة اقتصادية. حيث تتنقل الماشية بانتظام بين المناطق الاقتصادية حول حوض بحيرة تشاد أو بين السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، وسوف تستمر الحاجة إلى بناء توافق الآراء ومجموعة مشتركة من القواعد والممارسات التي تنظم الرعي عبر الحدود والتي تمتد عبر الولايات القضائية لهذه الهيئات الإقليمية.

تعد الأراضي الحدودية مساحات رئيسية للتجارة المرتبطة بالثروة الحيوانية، وكثيرا ما يتم شراء وبيع الماشية في الأسواق الواقعة على طول الحدود الوطنية. يظهر هنا مجموعة من رعاة الفولاني يتبادلون الأموال بعد معاملات الماشية في سوق إليبا للماشية، ولاية سوكوتو، نيجيريا. تعتبر إليا آخر مدينة نيجيرية قبل حدود النيجر وسوق الماشية هناك هو واحد من أكبر أسواق غرب إفريقيا التي تستقبل الرعاة من عدة بلدان في المنطقة. مصدر الصورة: لويس تاتو/ وكالة الصحافة الفرنسية، عن طريق جيتي إميجز

اتفاقيات النقل العابر للحدود

تتجسد القيمة الاجتماعية والاقتصادية للرعي في كونه حلقة وصل إقليمية في العديد من الاتفاقيات والإعلانات وأطر السياسات المتعددة الأطراف.

> يضمن بروتوكول الهجرة الجماعية (1998) ولائحته (2003) المتعلقة بتنفيذه نموذجاً إرشادياً لتنظيم الترحال الرعوي في المنطقة جنباً إلى جنب مع اللائحة حرية حركة الماشية بين الدول الأعضاء ويحدد الممارسات التنظيمية التي تحكم مسارات السفر وتسجيل القطعان ومتطلبات صحة الحيوان وحل النزاعات.

> بالمثل، يكرس بروتوكول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) حول الترحال الرعوي (2020) حرية حركة الثروة الحيوانية داخل منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ويدعو الدول الأعضاء إلى وضع أحكام لتنظيم حركة القطعان ودعم وحماية سبل العيش الرعوية.

> إن إطار سياسة الاتحاد الأفريقي للرعي في أفريقيا (2010) هو أول اتفاق على مستوى القارة يدعو إلى حماية حقوق الرعاة وسبل عيشهم ويؤكد أن طابع النظم الرعوية العابر للحدود يتطلب مناهج إقليمية منسقة.

> أصدر إعلان نجامينا (2013)، الذي كان نتاجاً لاجتماع دول الساحل دعوة لتحسين التعاون الدولي لدعم الترحال الرعوي عبر الحدود. وأعقب ذلك إعلان نواكشوط (2013)، وهو التزام ما بين ست دول من الساحل (بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد) لزيادة الإنتاج الرعوي، بما في ذلك تعزيز التعاون الإقليمي والترحال الرعوي عبر الحدود.

> حددت العديد من الاتفاقيات الثنائية أيضاً أحكاماً بشأن الترحال الرعوي عبر الحدود بين الدول. تفاوضت مالي على مثل هذه الاتفاقيات مع أربعة من البلدان المجاورة لها، وفي عام 2003 وقعت حكومتا النيجر وبوركينا فاسو مذكرة تفاهم لتنفيذ أحكام بروتوكول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي السودان، تمت الإشارة بشكل خاص إلى حماية ممرات الماشية والتنقل عبر الحدود في اتفاقية سلام دارفور (2006) واتفاقية السلام الشامل (2005).

4.2 – التفاوض حول الهجرة العابرة للحدود

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: لطالما كانت طرق هجرة الرعاة تأخذهم عبر الحدود السياسية، لكن هذه التحركات أصبحت شؤوناً حساسة لأن الدول بدأت تنظم الهجرة بشكل متزايد لأسباب أمنية أو سياسية. وقد يكون التنقل عبر الحدود المتنازع عليها شرارة في نزاع أوسع بين الدول، لا سيما عندما تكون الماشية مصحوبة بحرس متنقلين. لقد لعب قادة المجتمع دوراً أساسياً في ضمان أن الهجرات المنتظمة عبر الحدود يمكن أن تحدث بشكل سلمي من خلال التفاوض على الاتفاقيات أو فتح قنوات الاتصال بين المهاجرين والمجموعات المستضيفة. وتشكل التوترات على الحدود بين السودان وجنوب السودان خير مثال على ذلك. فمن ناحية تاريخية، كان الرعاة العرب من غرب كردفان، المسيرية، يرعون ماشيتهم في بحر الغزال، وهي ولاية حدودية في جنوب السودان، وأدت الأعمال العدائية وإراقة الدماء مع السكان من قبيلة دينكا نقوك إلى إغلاق الحدود حتى عام 2014، عندما التقى الطرفان للتوصل إلى اتفاق بشأن طرق العبور والتعويض عن العنف. وقد تلعب التدخلات الخارجية دوراً في تسهيل الهجرة السلمية عبر الحدود من خلال خلق مساحة للمجتمعات من أجل اللقاء والتفاوض.

المثال
4-2-أ

المجتمعات الحدودية تنظم مؤتمرات سابقة للهجرة في جنوب السودان

أثار إنشاء الحدود الدولية بين السودان وجنوب السودان في عام 2011 تحديات جديدة للمجتمعات الرعوية والمستقرة والذين كانوا منذ فترة طويلة جيراناً ولكنهم أصبحوا مستقطبين خلال الحرب الأهلية. حيث تقطع الحدود طرق هجرة الماشية التقليدية، مما يخلق حاجزاً قانونياً وسياسياً جديداً للرعاة الشماليين ويعزل المجتمعات الجنوبية عن مصادرها المعتادة من اللحوم والألبان. ورداً على ذلك، شكل القادة التقليديون لجاناً حدودية مشتركة يمكنها الفصل في القضايا المتعلقة بالهجرة الموسمية (سرقة الماشية، إتلاف المحاصيل، القتل). بالإضافة إلى عمل هذه اللجان، تم تنظيم سلسلة من المؤتمرات السابقة واللاحقة للهجرة في ولايات مختلفة على طول الحدود. ووفرت هذه المؤتمرات فرصة لقادة المجتمع من القبائل المحلية، والمسؤولين الحكوميين، ولجان الحدود المشتركة، وجمعيات المرأة والشباب لمناقشة لوجستيات الهجرة الموسمية (التوقيت، والطرق، ومناطق الرعي) ومعالجة المظالم أو المخاوف المستمرة.

لطالما كانت حركة الترحال الرعوي ممارسة شائعة في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان. في الصورة هنا تسير الماشية على طول طريق ترابي في منطقة أبيي المتنازع عليها. مصدر الصورة: أشرف الشاذلي / وكالة الصحافة الفرنسية عن طريق جيتي إميجز.

ما هي عوامل نجاح اتفاقيات الهجرة؟

> توضح الاتفاقيات بوضوح كيفية معالجة النزاعات. في حين طورت بعض المجتمعات بروتوكولات تعويض للماشية وتلف المحاصيل وممرات الهجرة المتفق عليها، إلا أنه نادراً ما يتم تقنين هذه الأنظمة وقد تختلف التفسيرات بين الرعاة والسكان المحليين. وفي غياب قواعد متفق عليها عالمياً، قد ينخرط أطراف النزاع في "المفاضلة بين المنتديات"، للحصول على امتياز من إحدى السلطات المختلفة من أصحاب الاختصاص. وبالتالي، يمكن لسياسات وسلطات الهجرة عبر الحدود أن تستفيد من الإرشادات الواضحة والعملية بشأن تسوية النزاعات وتجنب التصعيد. وقد يشمل ذلك إصدار الأحكام من قبل القيادة التقليدية أو لجان السلام المحلية.

> تسمح البرامج بإعادة النظر في الاتفاقات وإعادة تأكيدها سنوياً. تتميز الهجرة الرعوية بأنها ليست آلية، حيث يتغير توقيت واتجاه السفر مع تقلبات المناخ ومواعيد السوق والأسعار أو عوامل أخرى.

إن الاتفاقات الفعالة حية ومرنة، لأنها تعكس علاقة ديناميكية بين المجتمعات البدوية والمستضيفة.

> يشجع المتدخلون الخارجيون التواصل الواضح بشكل استباقي. يمكن للمسافة المادية بين الرعاة والمجتمعات الزراعية أن تثير الشك والخوف. ويمكن لضمان وجود خطوط اتصال مفتوحة بين المعسكرات المعنية أن تؤدي إلى إمكانية التنبؤ بالتحركات عبر الحدود وتوفير نظرة ثاقبة عن دوافع جميع الأطراف. حيث قد ينبه الزعيم الرعوي زعيم قرية بعيدة من الاقتراب من الماشية باستخدام رسول مشياً على الأقدام أو رسالة نصية أو عبر المذياع. فبعض الجماعات الرعوية في جنوب السودان، على سبيل المثال، يرسلون رسلاً قبل عدة أيام لتقييم أراضي المراعي المتاحة وتخطيط مسار يقلل المواجهة مع المجتمعات المستضيفة.

ما هي عوامل فشل اتفاقيات الهجرة؟

> لا يمكن تكرار التدخلات الكثيفة لاستخدام للموارد. قد تكون الحوارات أو ورش العمل واسعة النطاق حاسمة في أوقات الأزمات – كسوء فهم على الحدود أو بعد أعمال عنف انتقامية – ولكنها قد لا تكون ممارسات يحتفظ بها القادة المحليون كممارسة دائمة نظراً للتكلفة والمتطلبات اللوجستية.

ويمكن أن يكون اجتماع القيادة الرعوية مكلفاً بشكل خاص، نظراً للحاجة إلى السفر إلى المناطق النائية أو التي يتعذر الوصول إليها. وينبغي أن تكون مناقشات الهجرة عبر الحدود ممارسة طويلة الأجل "بالحجم المناسب" لمطابقة القدرات المحلية. عندما يتم تنظيم حوارات واسعة النطاق، يمكن للمشاركين استغلال المناسبة للاتفاق على أساليب الاتصال المستقبلية التي تتسم بالمرونة والتكيف مع البنية التحتية الهشة.

> غالباً ما يكون الشركاء المعنيين غير متسقين. يعتبر التفاوض بشأن الحركة عبر الحدود قضية محلية وعابرة للحدود الوطنية، حيث أن هناك مصلحة مباشرة لقادة المجتمع في المناطق الحدودية فيما يتعلق بمن يعبر أي مركز حدودي، وكيف سيتم تسوية النزاعات مع المجموعات المهاجرة. وهناك مصلحة مشتركة أيضا بين الحكومات الوطنية والقوات المسلحة في تتبع تحركات الثروة الحيوانية ليس فقط من منظور الأمن القومي، ولكن أيضاً لأغراض تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب. سوف تتفكك الاتفاقات إذا لم يلتزم مسؤولو الدولة والمجتمعات المحلية بنفس مجموعة القواعد والتوقعات.

يعتبر إنشاء خطوط اتصال واضحة مكوناً رئيسياً لضمان ألا تصبح عمليات الهجرة عبر الحدود نقطة اشتعال للنزاع. يظهر في الصورة رجل من قبيلة منداري (مجموعة رعوية تقليدية) يتحدث على هاتفه الجوال في تيريكيكا، جنوب السودان. مصدر الصورة: إيريك لوفورجي/ الفن فينا جميعاً/ كوربيس عن طريق جيتي إميجز

4.3 – تنسيق الأمن الإقليمي

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: أصبحت العديد من المناطق الحدودية التي لطالما كانت مسارات للماشية الرعوية حلقة وصل رئيسية للجريمة العابرة للحدود الوطنية والتمرد.[11] لقد استجابت الأطر الإقليمية لمكافحة الإرهاب، مثل ج–5 الساحل، والهيئات الإدارية متعددة الدول، مثل سلطة لبتاكو غورما، للحاجة إلى نهج منسق للأمن.

ومع ذلك، غالباً ما يقتصر هذا التنسيق على القوات المسلحة وحكومات الولايات، في حين يمكن توسيعه ليشمل الجهات الفاعلة المدنية التي تدعم الأمن الإقليمي. إن تسهيل الحركة الآمنة والقانونية للماشية يتطلب توفير بنية أمنية إقليمية تشرك قادة المجتمع الذين لعبوا منذ فترة طويلة دوراً رائداً في التفاوض بشأن هجرة الماشية والتوسط في النزاعات وحماية الثروة الحيوانية من السرقة (انظر الوحدة 7 – إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب).

الحدود الخطرة

كانت المناطق الحدودية عبر منطقة الساحل السوداني من النقاط الساخنة الرئيسية للعنف، كما هو موضح هنا في حالة منطقتي ليبتاكو–غورما وبحيرة تشاد، وكلاهما مناطق حرجة للرعي.

ضحايا العنف السياسي حسب بعد الحدود، 2009–2019

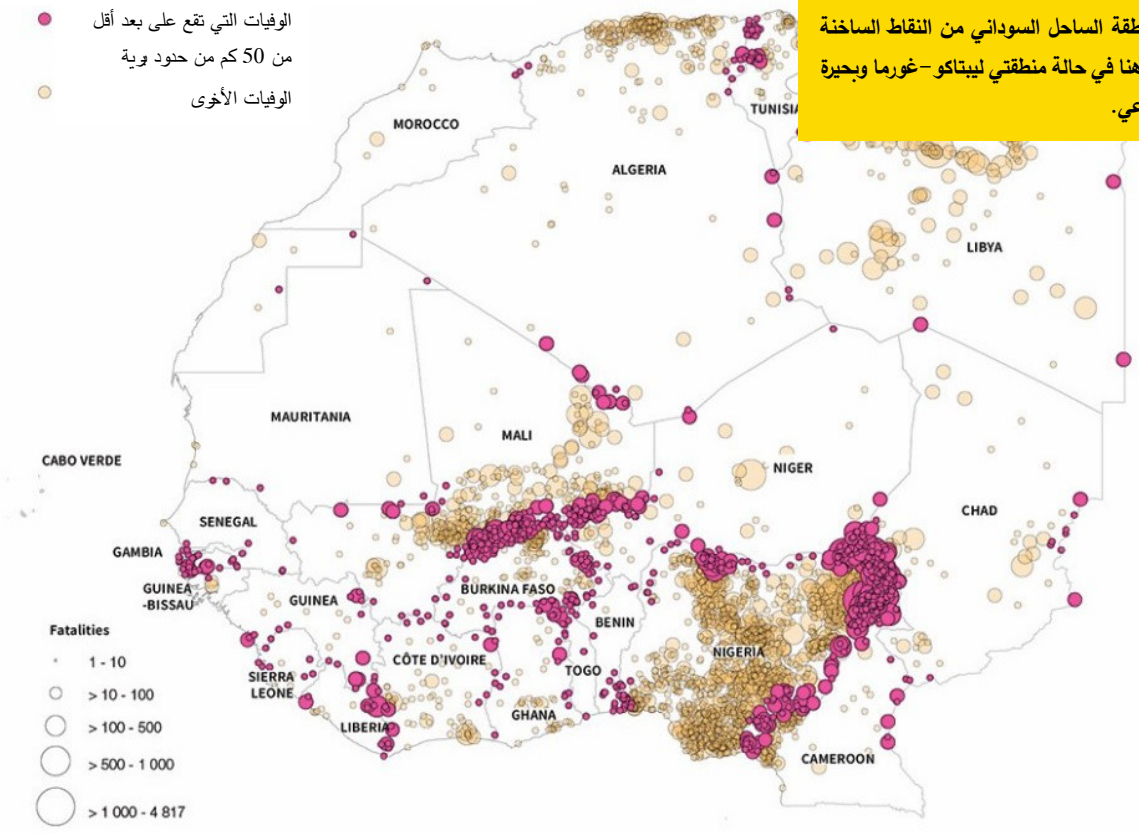

Extract : Walther, O. (2019), "Frontières, sécurité et développement en Afrique de l'Ouest", West African Papers, No. 26, OECD Publishing, Paris.

© 2020. Sahel and West Africa Club Secretariat (SWAC/OECD)

Source: ACLED (2019).

[11] على سبيل المثال، منطقة ليبتاكو غورما، وحوض بحيرة تشاد، والحدود بين السودان وجنوب السودان، والمناطق الحدودية بين جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان أو جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد والسودان.

المثال
3-4

أنظمة مراقبة النزاعات تثري الإجراءات الرعوية الإقليمية

كانت النزاعات المتعلقة بالرعي محوراً رئيسياً لأنظمة مراقبة النزاع المتضمنة في المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف في غرب وشرق إفريقيا، حيث تم إنشاء شبكة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإنذار المبكر والاستجابة (ECOWARN) وشبكة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للإنذار المبكر والاستجابة للنزاعات (CEWARN) لتقديم تحليل للدول الأعضاء بشأن الشواغل الأمنية التي تقع خارج نطاق الاختصاص القضائي لأي دولة. كما كانت مراقبة الأحداث المتعلقة بالرعي عبر الحدود هي المهمة الأساسية لشبكة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للإنذار المبكر والاستجابة للنزاعات خلال العقد الأول (2003–2012). ويعتمد كلا النظامين على شبكة من وحدات المراقبة المحلية التي تقوم بالإبلاغ عن مخاطر النزاع المحددة إلى محطة مركزية، حيث يتم استخدام تلك البيانات لإبلاغ السلطات المعنية في الدول الأعضاء. ويعتمد نجاح وفعالية هذه الآليات بشكل كبير على قدرة هذه الوحدات المحلية ومصلحتها. نظراً لأن العديد من الأراضي الحدودية النائية التي تراقبها هذه الأنظمة بعيدة عن متناول السلطات المركزية للدول الأعضاء، فإن الوحدات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الشريكة لها أهمية حاسمة في تنفيذ الاستجابات الفعالة.

ما هي عوامل نجاح التعاون الأمني الإقليمي؟

> تسهل البرامج التنسيق المباشر بين المجتمعات الحدودية. قد تكون النزاعات التي تنطوي على الرعي عبر الحدود محلية للغاية ولكنها تحمل في طياتها عواقب إقليمية. ويعتبر التنسيق أمراً بالغ الأهمية بين الحكومات الوطنية وقوات الأمن، لكن الشركاء المحليين داخل المجتمعات الحدودية يلزم لهم اتفاقيات وخطوط اتصال مماثلة. كما أن إغلاق الحدود بسبب الإرهاب أو الأوبئة يزيد من الحاجة الملحة لمثل هذه القنوات. يمكن للتدخلات أن تربط القادة التقليديين، أو جمعيات الرعاة أو المزارعين، أو مجتمعات السلام على جانبي الحدود لتبادل البيانات حول اتجاهات النزاع، وحل النزاعات منخفضة المستوى، والتنسيق مع قوات الأمن في مناطقهم المحلية.

> تدعم البرامج تحليل البيانات وجمعها على المستوى المحلي. يعتبر تجميع معلومات دقيقة عن العنف في المراعي البعيدة والأراضي الحدودية التي ينشط فيها الرعاة أمراً ضرورياً لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الأمن الإقليمي أو القومي. ومع ذلك، قد لا يكون الوصول إلى هذه المناطق يسيراً بالنسبة لمسؤولي الدولة. وغالباً ما يعتمد الجمع الفعال للبيانات على قادة المجتمع المدني المحلي، الذين يعتبرون الأفضل من ناحية المواقع لرصد الأحداث والمخاطر في مجتمعاتهم. وقد تم إنشاء قنوات لالتقاط هذه المعلومات وإمداد صانعي القرار الوطنيين بها بين الدول الأعضاء في كل من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (من خلال نظام ECOWARN) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (من خلال نظام CEWARN). في كلتا الحالتين، وعلى الرغم من ذلك، يعتمد جمع البيانات الفعال على شبكة قوية من مراقبي المجتمع المدني، ويمكن للمتدخلين الخارجيين أن يلعبوا دوراً حاسماً في بناء قدرات جامعي البيانات هؤلاء على المستوى المحلي.

> تنسق قوات الأمن مع جهود المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام. هناك مجموعة واسعة من قوات الأمن والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي لها مصلحة في مراقبة أو حماية الترحال الرعوي عبر الحدود، مثل دوريات الحدود والجيوش وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والزعماء التقليديين والجمعيات التجارية. وعلى الرغم من المصلحة المشتركة في الحفاظ على بيئة آمنة حيث يمكن أن تزدهر التجارة الإقليمية، يمكن أن ينتهي الأمر بهذه الجهات الفاعلة في العمل لأغراض متعددة. إن إغلاق الحركة عبر الحدود لأغراض أمنية، كما في حالة الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، يمكن أن يشجع الرعاة على تبني طرق جديدة لعبور الحدود من خارج نقاط التفتيش الرسمية وإدخالهم في نزاع مع المزارعين في المناطق الحدودية. ويمكن للتدخلات إنشاء خطوط اتصال بين تعددية قوات الأمن المحلية والإقليمية وقادة المجتمع المدني الذين لديهم جميعاً مصلحة في الحفاظ على الهجرة السلمية للماشية.

ما هي عوامل فشل التعاون الأمني الإقليمي؟

> لا تلقى المبادرات الإقليمية دعماً من قبل السلطات المحلية أو قادة المجتمع المدني. يتطلب التنسيق الإقليمي تأسيس روابط وثيقة مع كل من القادة المحليين ومؤسسات سيادة القانون المكلفة باحتواء الاضطرابات المحلية. وحتى في حالة ظهور فرص للتنسيق الإقليمي، وستقع على عاتق الجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية مسؤولية قيادة الاستجابة. وقد يشير نظام الإنذار المبكر الإقليمي إلى حالة تأهب للعنف في بلدة حدودية، لكن التدخل يتطلب توجيهاً من سلطات إنفاذ القانون على المستوى المركزي. ويمكن للتدخلات الخارجية أن تشجع السلطات الوطنية على تعزيز الروابط المباشرة بين الجهات الفاعلة المحلية والمبادرات الأمنية الإقليمية.

> غياب التنسيق بين الجهات الأمنية. غالباً ما يكون على طول المناطق الحدودية غير الآمنة عدد من قوات الأمن على كلا الجانبين كالجوالة وأجهزة حرس الحدود والشرطة والجيش وبعثات حفظ السلام وقوات مكافحة الإرهاب، وجميعها مسؤولة بطريقة ما عن تأمين الحدود أثناء الترحال الرعوي. ويتفاقم التحدي المتمثل في التنسيق بين هذه الجهات الفاعلة المختلفة نظراً لأنها غالباً ما تعاني من نقص الموارد وتعمل في بعض المناطق الأكثر دموية في العالم، مما يؤدي إلى معارك على النفوذ وإلى الارتباك – حيث، على سبيل المثال، تتبنى القوات العسكرية أمن الحدود في حدود ولايتها.

> تعطلت العلاقات الدبلوماسية بين الدول بسبب النزاعات على الترحال الرعوي عبر الحدود. يمكن للعنف على الحدود أن يفرض غلقا للحدود، ويعطل التجارة ويعكر صفو العلاقات بين الدول. فلقد كانت حركات القطيع نقطة خلاف طوال المفاوضات السياسية وعملية السلام المصاحبة لإنشاء الحدود بين السودان وجنوب السودان، والتي قطعت مسارات الهجرة القائمة. وأدت الاتهامات بأن الجماعات الرعوية كانت تحشد كميليشيات بالوكالة لمصالح سياسية مختلفة مما أدى إلى تصعيد الحركة عبر الحدود من ممارسة شائعة إلى مسألة أمنية ملحة.

شكل تأمين المناطق الحدودية الشاسعة والنائية تحدياً للجهات الأمنية في جميع أنحاء المنطقة. في الصورة هنا جندي من الجيش الفرنسي يراقب منطقة ريفية خالية في شمال بوركينا فاسو على طول الحدود مع مالي والنيجر. مصدر الصورة: ميشيل كاتاني / وكالة الصحافة الفرنسية عن طريق جيتي إميجز

4.4 – البحوث حول سلاسل القيمة الإقليمية

نوع التدخل: مبرمج/ الدبلوماسية العامة

الوصف: إن مساهمات الرعي في الاقتصادات الريفية غير موثقة وغير مفهومة بشكل جيد، فلقد أسهم الترحال الرعوي ولقرون في ربط العديد من نقاط التجارة الإقليمية عبر منطقة الساحل السوداني، حيث تنقل الماشية التي تربى في الأراضي الجافة في النيجر أو مالي جنوباً للوصول إلى الأراضي الرطبة أو الأسواق في الولايات الساحلية مثل نيجيريا وبنين، وأثناء سفرها تولد إيرادات وقيمة من خلال الدفع مقابل الخدمات البيطرية، أو التجارة مع المزارعين المحليين، أو توفير السماد الطبيعي للمحاصيل. حيث تعتبر هذه التجارة داخل القارة ضرورية لتلبية الطلب المتزايد من المراكز الحضرية على منتجات اللحوم وتضيف قيمة إلى الإنتاج الزراعي الذي لن يأتي من تربية المواشي أو أنماط الإنتاج الأخرى. وغالباً ما يكون من الصعب تحديد إجمالي القيمة المضافة لهذا النشاط الاقتصادي، نظراً لأن المساهمات غير الرسمية مثل السماد الطبيعي يمكن أن تكون كبيرة ولكنها لا تنعكس بسهولة في البيانات الموجودة. كما إن إنتاج ونشر معلومات دقيقة حول دور الرعي في سلاسل القيمة الإقليمية يعتبر أمراً ضرورياً لصانعي السياسات والمستثمرين لاتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية دعم قطاع الثروة الحيوانية.

إن مساهمات سلاسل القيمة الإقليمية للماشية الرعوية لا تظهر دائماً على الفور أو لا تلتقط جيداً. ويمكن للثروة الحيوانية أن تدعم زراعة الكفاف من خلال توفير قوة الجر؛ كما أن حليب الماشية الرعوية ضروري لتلبية الطلب الإقليمي المتزايد مع دعم سبل العيش المحلية. يظهر في الصورة هنا تمهيد الأرض في شمال بنين (الأعلى) وامرأة رعوية من مالي تحلب ماعزاً (الأسفل). مصدر الصورة: ليف بروتم

المثال 4-4

الباحثون المحليون يحددون سلاسل القيمة الرعوية كمياً

بدأ بعض الباحثين في ملاحظة المساهمات الاقتصادية للرعي التي لا يمكن قياسها بسهولة بسبب تحديات جمع البيانات عن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. ففي عام 2015، على سبيل المثال، دعم المعهد الدولي للبيئة والتنمية سلسلة من تسع دراسات أجراها طلاب الجامعات الكينية والإثيوبية لاستخدام مناهج مختلفة في قياس "القيمة الاقتصادية الإجمالية" للإنتاج الرعوي في القرن الأفريقي. وسلطت النتائج التي توصلوا إليها الضوء على الطرق التي يدعم بها النشاط الرعوي التجار الآخرين وسبل العيش ويسهم في الإيرادات العامة.

ما هي عوامل نجاح البحوث حول سلاسل القيمة الإقليمية؟

> إتاحة المعلومات للجمهور والوصول إليها من قبل وكالات التمويل والمستثمرين. استمر الترابط المثمر بين الرعاة والمزارعين الريفيين على الرغم من ندرة الموارد والعنف المسلح والتهريب غير المشروع في أجزاء كثيرة من المنطقة. ومع تحديث البيانات الاقتصادية باستمرار وظهور اتجاهات جديدة، فقد بات من الواجب مشاركة نقاط البيانات المضافة هذه مع صانعي القرار والقطاع الخاص الذين لهم يد مباشرة في خلق مناخ داعم أو معاد للتجارة الرعوية. وعلى وجه الخصوص، يمكن لتسليط الضوء على الإيرادات المعلنة مع عبور الماشية للحدود أن يساعد في إعادة صياغة وجهات النظر القائلة بأن الرعي قد عفا عليه الزمن في الاقتصاد الحديث.

> تسلط البرامج البحثية الضوء على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للنزاع وانعدام الأمن. إن التأثير الاقتصادي للنزاع وعدم الاستقرار كبير للغاية ولكنه لا يقاس بشكل جيد، حيث أدى تصاعد الغارات على الماشية خلال الحرب الأهلية إلى خسائر فادحة في قطعان الماشية في جنوب السودان. وأجبر وجود بوكو حرام والعصابات الإجرامية العنيفة في شمال غرب نيجيريا الرعاة على تغيير مساراتهم والبحث عن أسواق جديدة. كما تسبب النزاع في نزوح المجتمعات الرعوية عبر الحدود، كما حدث مع مجتمعات مبورورو الرعوية التي نزحت بسبب عدم الاستقرار في السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى إلى شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه تكاليف مهمة لم تأخذ حقها من الدراسة، وستوفر البيانات الأفضل للمانحين وصناع القرار صورة أكثر اكتمالاً عندما ينظرون في استثماراتهم في إدارة النزاع.

ما عوامل فشل البحوث حول سلاسل القيمة الإقليمية؟

> لا يُترجم البحث الأخير إلى صنع قرار سياسي أو استثمار القطاع الخاص. تشكلت التصورات الشعبية للقيمة الاقتصادية للرعي عبر الأجيال، متأثرة بالاعتقاد السائد في "مأساة المشاعات" ولها ثقل كبير في الابتكارات الجديدة لتكثيف إنتاج اللحوم. في حين أن الإجماع العلمي على الرعي قد تطور بشكل كبير خلال العقود الأخيرة ولم تعد هناك نفس الشكوك حول قيمة الممارسات الرعوية، فإن العديد من هذه الآراء لا تزال مؤثرة ولا يتم إعادة صياغتها بسرعة من خلال الأبحاث الناشئة. حتى عندما يعترف بالرعي لمساهماته في سلاسل القيمة الإقليمية، لا يرى العديد من صانعي السياسات والمستثمرين أن الرعي هو المحرك الرئيسي لزيادة المعروض من لحوم الأبقار والألبان في المنطقة.

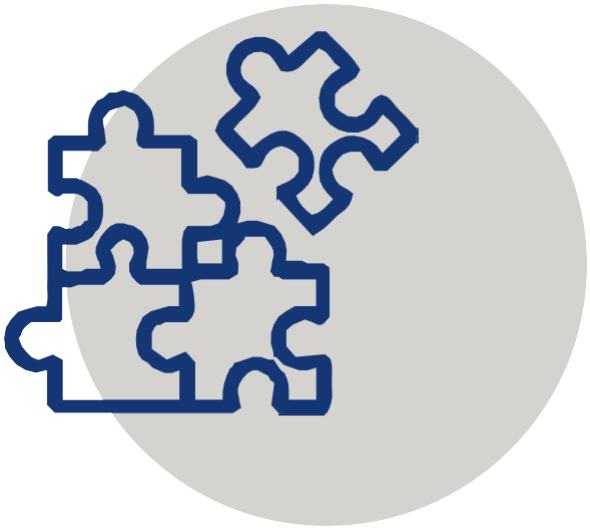

أسئلة تستدعي النظر

عند تكييف الوحدة الرابعة وفقاً لسياقكم

1. كيف يتم تفعيل الالتزامات المسنة والمتعلقة بالترحال عبر الحدود في الممارسة العملية؟

أ. إذا كانت الحكومة الوطنية طرفاً في أي اتفاقية ترحال رعوي، فهل تم سن أحكام تلك الاتفاقية من خلال السياسة المحلية؟

ب. هل السلطات المحلية والرعاة على دراية بهذه الاتفاقات وهل يمتثلون لها؟

ج. هل تخالف العادات أو القوانين المحلية هذه الاتفاقيات؟

2. ما هي الأنظمة الموجودة لتوجيه الهجرات الموسمية؟

أ. هل لدى الجماعات الرعوية ممارسات راسخة لتنسيق الحركة عبر الحدود مع المجتمعات المستضيفة؟

ب. هل توجد بروتوكولات متفق عليها لحل النزاعات التي تنشأ أثناء الهجرة؟

3. من هم الشركاء المشاركين في حركة المواشي عبر الحدود، وهل يعملون معاً؟

أ. أمن الحدود؟ قادة المجتمع؟ الوكالات الحكومية؟ تجار الماشية؟

ب. هل توجد هيئات تنسيق ذات تفويض صريح لحل النزاعات أو التعامل مع الجرائم التي تحدث أثناء الهجرة عبر الحدود؟

4. ما هي مصادر البيانات الموجودة لإبلاغ سياسات التجارة الإقليمية بشأن الثروة الحيوانية؟

أ. هل تعكس البحوث الحالية التكاليف والفوائد غير المباشرة لقطاع الثروة الحيوانية الرعوية؟

ب. ما هي التكاليف الاقتصادية للتحركات الأخرى عبر الحدود، بما في ذلك نزوح السكان والتهريب والسرقة؟

الانتقال إلى:

الوحدة الأولى – التنمية الريفية – غرس النمو الاقتصادي الريفي العادل والحد من الأسباب المزمنة للنزاع.

الوحدة الثانية – البيئة والحفظ – دمج النزاع المرتبط بالرعي في جهود الحفظ.

الوحدة الثالثة– الحاكمية وسيادة القانون – تشجيع المشاركة العامة في إدارة المراعي الرعوية.

الوحدة الرابعة– التكامل الإقليمي – فهم الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود لسبل عيش الرعاة وعلاقتها بالنزاع.

الوحدة الخامسة– النوع الاجتماعي وتمكين المرأة – تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفهم النوع الاجتماعي في النزاع المرتبط بالرعي.

الوحدة السادسة– إدارة النزاع – تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاع بطريقة سلمية.

الوحدة السابعة– إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب – معالجة تقاطع الرعي والإجرام والتمرد العابر للحدود.

الوحدة الثامنة– السلام المدني و الرقمي – عمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني

موارد إضافية

تلعب النساء دوراً أساسياً في الإنتاج الحيواني، وهن من الشركاء الرئيسيين في التأثير على شؤون المجتمع في المجتمعات الرعوية. تعتبر النساء في العديد من المجتمعات الرعوية رائدات في إنتاج وبيع الحليب أو المنتجات الحيوانية الأخرى. في الصورة تظهر امرأة من قبيلة بيول في السنغال وهي تصب الحليب. مصدر الصورة: BSIP/ المجموعة العالمية للصور عن طريق جيتي إميجز

الوحدة الخامسة

النوع الاجتماعي وتمكين المرأة

هذه الوحدة تغطي كيفية:

1. زيادة الوعي بتأثير معايير النوع الاجتماعي في الصراع؛
2. تعزيز دور المرأة في منع النزاعات المتعلقة بالرعي وتسويتها.

المسألة

النساء وكلاء التغيير والصمود والتنمية في المجتمعات الرعوية. تلعب النساء أدواراً رئيسية في سلاسل القيمة الرعوية، بما في ذلك معالجة الألبان والتجارة المحلية وإدارة المجترات الصغيرة. مع ذلك، وعبر منطقة الساحل السوداني، فإن تمثيل المرأة الريفية ضئيل للغاية بين الهيئات الحاكمة والرابطات التجارية والمؤسسات العرفية التي تتعامل مع النزاعات وتدير الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من أن النساء في المجتمعات الرعوية أو المجتمعات الريفية الأخرى غالباً ما تكون فرصهن أقل للعمل كرموز رسمية للسلطة، إلا أنهن يمارسن نفوذاً بطرق أخرى. من المرجح أن تبقى النساء الرعويات في القرى أو مناطق المنزل لإدارة الشؤون المنزلية والاقتصادية بينما يرافق أقاربهن الماشية في الهجرة. وهذا يتيح لهن العمل في التجارة المستقرة (دباغة جلود الحيوانات، الزراعة، ونقل المنتجات الحيوانية إلى الأسواق)، والحفاظ على الروابط الاجتماعية والاقتصادية مع المزارعين المجاورين، وتشكيل مواقف الشباب الذين يتخلفون عن الركب أيضاً. وفي حين أن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الرعوية تختلف عبر منطقة الساحل السوداني، إلا أن النساء هن من الشركاء الأساسيين واللواتي ما زلن مهمشات بشكل كبير في مبادرات التنمية وتحويل النزاع.

على الرغم من ريادتها في شؤون المجتمع، غالباً ما تكون أصوات النساء غير مسموعة عندما يعطي المتدخلون الأولوية للأشكال التقليدية أو العامة للقيادة، وقد يكون من الصعب إشراك النساء الراعيات كحليفات ومستفيدات مباشرات في البرمجة، حيث يجب في كثير من الأحيان التوسط في الوصول من خلال المؤسسات التقليدية (والتي تتسم بالأبوية عموماً). ولا تحظى تجاربهن المتميزة مع العنف باهتمام كبير: كضحايا للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي أثناء النزاع أو كأشخاص تُركن لإعالة أسرهن بمهارات وفرص تجارية محدودة عندما يُقتل الرجال في النزاع. لكن النساء أكثر من مجرد ضحايا، فهن أيضاً مؤثرات اجتماعيات يمكنهن دعم المصالحة أو إفسادها. وعلى الرغم من أن النساء نادراً ما يكن مقاتلات في أحداث العنف بين الرعاة والمزارعين، إلا أن أصواتهن يمكن أن تحرض أو تثني عن العنف بين الآخرين.

يمكن للمعايير التقليدية الخاصة بالنوع الاجتماعي أن تساهم أيضاً في ديناميكيات النزاع التي تشمل الرعاة، حيث تشكل المثل العليا للذكورة التوقعات حول كيفية الدفاع عن الثروة الحيوانية والعشيرة والعائلة. وفي بعض الثقافات الرعوية، يقوم الشباب بغارات على الماشية كطقوس للانتقال إلى مرحلة الرجولة والحصول على الماشية لتغطية التكاليف المرتفعة لمهر العروس، والتي لا تزال ممارسة شائعة. وقد تؤدي هذه المداهمات إلى حلقات متكررة من السرقة والانتقام بين المجتمعات التي تكتسب أهمية اجتماعية أو عاطفية معينة نظراً لعلاقتها بأدوار الجنسين.

استراتيجية التدخل

5.1 – المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد

5.2 – بناء السلام بقيادة النساء

5.3 – معالجة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي

5.4 – رفع مستوى الوعي حول النوع الاجتماعي والرعي والنزاع

5.1 – المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد

نوع التدخل:

مبرمج/ السياسة

الوصف: إن النساء شركاء متساويات في استخدام موارد المراعي، ومع ذلك فإن أصواتهن غير ممثلة بشكل عام في الدولة أو المؤسسات التي يقودها المجتمع والتي تدير هذه الموارد. كما تشكل النساء نسبة كبيرة من مزارعي الكفاف ويشاركن في الإنتاج الحيواني الرعوي بصفتهن راعيات وبائعات للمنتجات الحيوانية. وعندما يتم استبعادهن من عمليات صنع القرار، فمن غير المرجح للجهود المبذولة لإصلاح حيازة الأراضي أو التوسط في النزاعات على الموارد أن تخدم مصالح المجتمع بأكمله. وعندما تدرك التدخلات الخارجية العوائق التقليدية لإدماج المرأة في كل من الحاكمية الرسمية وغير الرسمية، عندها يمكن أن تلعب دوراً قيماً في فتح الفرص للقيادة النسائية.

ما هي عوامل نجاح تمكين المرأة في إدارة الموارد؟

> تدمج البرامج حساسية النوع الاجتماعي في سياسات إدارة الموارد. لا تزال العلاقة بين معايير النوع الاجتماعي وإدارة الموارد لا تحظى باهتمام عالمي في صنع القرار السياسي أو تصميم البرامج. في حين أن هناك بعض الموارد لمساعدة المتدخلين وصانعي السياسات على تقييم احتياجات ومصالح النساء الرعويات – مثل الأدوات التي أنتجها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – حيث لا يزال النوع الاجتماعي في كثير من الأحيان اعتباراً ثانوياً في إصلاحات الحاكمية أو التنمية الريفية. ويمكن للتدخلات التي تعمل على هذه القضايا أن تساعد في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي من خلال دعم رسم الخرائط المتخصصة للمخاطر والفرص للنساء عند العمل مع المجتمعات الرعوية، كما وينبغي تقديم النصح لصانعي السياسات والوكالات الحاكمة بأن تستشير خبراء متخصصين في القانون والنوع الاجتماعي والثقافة عند تصميم سياسات وخطط إنمائية جديدة.

جابة

النساء هن من يقطعن مسافات طويلة لجلب الماء، وهذا الجانب يجب أن يكون أحد الاعتبارات. فإذا بقيت تتحدث مع رجل، فإن الرجل يتحدث فقط عن الماء لماشيته[12]

> تدعم البرامج وكذلك الموظفون العموميون قيادة المرأة في كل من مؤسسات الدولة والمؤسسات العرفية. غالباً ما تخضع الأراضي الرعوية لأنظمة تعددية حيث يمارس كل من القادة التقليديين وهيئات الدولة السلطة. إن زيادة تمثيل المرأة في هيئات الدولة، مثل لجان إدارة الأراضي، أمر بالغ الأهمية لحماية حقوقهن الرسمية والتنوير حول تخصيص موارد الدولة. ومع ذلك، فإن ضمان استشارتهن جنباً إلى جنب مع القادة التقليديين أثناء العمليات غير الرسمية – مثل المناقشات المجتمعية حول موقع مسارات الترحال الرعوي – قد يكون له تأثير مباشر أكثر على كيفية تخصيص الموارد المحدودة. وتواجه النساء حواجز فريدة للدخول في كل من الحاكمية الرسمية والعرفية التي يجب تحليلها قبل تصميم البرامج أو السياسات لتعزيز المساواة والإدماج.

> تخلق برامج بناء القدرات والإعلام رؤية لنماذج القيادة النسائية. مع تولي المزيد من النساء لأدوار قيادية عامة في إدارة الموارد، فإنهن يعملن كنماذج يحتذى بها تمهد الطريق للأخريات. في رواندا، وجدت منظمة البحث عن أرضية مشتركة أن النساء اللائي أصبحن وسطاء في نزاع الأراضي قد شجعن أقرانهن على السعي للترشيح في الانتخابات لمؤسسات حل النزاعات التقليدية. ويعتبر تسليط الضوء على النساء المشاركات في إدارة الموارد – من خلال البرامج الإعلامية التي تقودها النساء أو منظمات المجتمع المدني – عنصراً أساسياً في التحول طويل الأجل لمعايير النوع الاجتماعي.

ما هي عوامل فشل تمكين المرأة في إدارة الموارد؟

> تبدو البرامج التي تدعو إلى مزيد من الاعتراف بمصالح المرأة وحقوقها مهددة لهياكل السلطة التقليدية. سيكون تأمين قبول القادة التقليديين لإصلاح قوانين حيازة الأراضي، على سبيل المثال، أكثر صعوبة إذا اعتبرت الإصلاحات مقدمة لتوسيع حق المرأة في ملكية الأرض بما يتعارض مع الأعراف المحلية. حيث أثارت جهود المساواة في حقوق الميراث في مالي عام 2009، على سبيل المثال، جدلاً كبيراً في أروقة المؤسسة الدينية الإسلامية. قد لا تكون هذه الإصلاحات مجدية إلا على مدى فترة زمنية أطول بدعم من المناصرين المحليين، لأنها تتطلب تغيير المواقف تجاه معايير النوع الاجتماعي والتغلب على الحواجز الهيكلية.

> لا تنعكس الإعلانات الداعمة للقيادة النسائية على المستوى الوطني أو الإقليمي في التنفيذ المحلي. على الرغم من الاهتمام الدولي بزيادة تمثيل المرأة في إدارة الموارد ومناقشات الترحال الرعوي، إلا أن هذه التغييرات لا تنعكس دائماً على المستوى المحلي. وكما هو مبين في مجموعة الأدوات هذه، غالباً ما تكون هناك فجوة واسعة بين قرارات القادة الوطنيين والتجربة الواقعية للرعاة والمزارعين الريفيين الذين يعيشون وفقاً للممارسات العرفية. كما لا ينبغي الخلط بين التمثيل الأكبر لمصالح النساء الرعويات في المؤتمرات أو الحوارات الإقليمية وبين زيادة المشاركة في عملية صنع القرار والرقابة ذات الصلة.

[12] مقابلة مع ممارس في العمل الإنمائي في كينيا، أبريل 2020.

يعد الوصول إلى موارد المياه المشتركة نقطة محورية مشتركة للنزاع بين الرعاة وغيرهم من سكان المناطق الريفية. وقد يخلق ذلك تحديات أمام النساء اللائي غالباً ما يكنّ مسؤولات عن الحصول على المياه لأسرهن أو مزارعهن أو ماشيتهن. تظهر هنا نساء صوماليات يملأن عبوات مياه مربوطة بحمار في حوض تقليدي لتجميع مياه الأمطار، يسمى البركاد، في قرية كارو – يامبو. مصدر الصورة: سكوت بيترسون / جيتي إميجز.

المثال
1-5

خلق الفرص لمدخلات النساء في رسم خرائط مسارات الهجرة في تشاد

بالإضافة إلى القيمة المتأصلة لإشراك جميع الشركاء في المجتمع في إدارة الموارد، يمكن للمرأة أن تجلب المعرفة التجريبية التي تعتبر حاسمة لاتخاذ القرار. ففي تشاد، قادت جمعية نساء الشعوب الأصلية وشعوب تشاد عملية لوضع خريطة ثلاثية الأبعاد للموارد المحلية وممرات الهجرة لتوجيه صانعي السياسات بشأن الإدارة الفعالة للأراضي. وتضمنت العملية التشاركية التي وضعت هذه الخريطة الرؤى والبيانات المحلية التي شاركها قادة المجتمع. وبعد أن وضع القادة الذكور خريطة أولية، تمت دعوة النساء لمراجعتها. فبدأن بسرعة في تصحيح مواقع نقاط المياه والموارد الأخرى، وهي التوصيات التي تم التحقق من صحتها لاحقاً من قبل نظرائهن الذكور.

بناء السلام بقيادة النساء

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: نادراً ما تعكس قنوات تأثير المرأة في شؤون المجتمع في القيادة العرفية أو مؤسسات الدولة، ولكن يمكنها أن تؤثر بشكل بناء على جهود بناء السلام. في كثير من الأحيان، يُنظر إلى "القادة" على أنهم أولئك الذين يمتلكون سلطة رسمية وليس أولئك الذين لديهم القدرة على التأثير على من حولهم. وقد يؤدي هذا الفهم المحدود للقيادة إلى تهميش النساء، اللواتي غالباً ما يكون وصولهن محدوداً إلى الأدوار القيادية العامة ولكنهن مع ذلك يمارسن تأثيراً كبيراً. وقد يستمر حشد النساء اللواتي يفتقرن إلى الأدوار أو المناصب الرسمية كوسيطات أو مبعوثات أو مناصرات للسلام. ويمكن أن يلعبن دوراً في مد الجسور بين المجتمعات الرعوية والزراعية، والاستفادة من روابطهن الاجتماعية والاقتصادية مع النساء في المجتمعات الأخرى واللواتي هن غائبات أيضاً عن أنشطة بناء السلام الرسمية أو أنشطة الحكم. ومع ذلك، فإن بناء شراكات مع النساء داخل المجتمعات الرعوية يمكن أن يمثل تحدياً للغرباء. حيث يهيمن الرجال على معظم طرق إنشاء قنوات الاتصال وإقامة الروابط (على سبيل المثال، من خلال القادة التقليديين أو الجمعيات التجارية).

ما هي عوامل نجاح تمكين المرأة كمناصرات للسلام؟

> يستثمر المتدخلون الوقت في بناء الثقة لتيسير الوصول. قد تكون العوائق التي تحول دون إشراك النساء الرعويات كبيرة، لأنهن أقل نشاطاً في المجال العام ويمكن للقادة الذكور فرض أنفسهم كحجّاب. وقد يتطلب إشراك المرأة في المجتمعات التقليدية تنمية علاقات الثقة مع السلطات العرفية. وفي حالات أخرى، يمكن التوسط في الوصول من خلال برامج الخدمة، مثل حملات التطعيم أو رعاية الأمهات المتنقلات، أو بناء العلاقات من خلال الجمعيات التجارية مثل مجموعات تسويق الحليب، حيث ستكون نقاط الدخول مختلفة في كل سياق ولكنها تتطلب في كثير من الأحيان إقامة علاقات قوية مع الوسطاء.

> تدعم البرامج التماسك الاجتماعي بين النساء المستقرات من المجتمعات الزراعية والرعوية. تميل النساء الرعويات إلى البقاء في مكانهن خلال حركات القطيع الجماعي، حيث يحافظن على الروابط الاقتصادية والاجتماعية مع جيرانهن الريفيات، وقد يكون للنساء وضع أفضل لتحسين العلاقات بين المجتمعات المحلية مقارنة بنظرائهن من الرجال عندما تندلع النزاعات بين هذه المجتمعات المستقرة.

المثال 5-2-أ

تحتشد النساء لقيادة الحوار وأنظمة الإنذار المبكر في الحزام الأوسط في نيجيريا

من أجل معالجة النزاعات الجارية بين المجتمعات الرعوية والزراعية في الحزام الأوسط لنيجيريا، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) برنامجاً مشتركاً لتعزيز دور النساء في حل النزاعات المجتمعية، حيث نظمت القيادات النسائية في ولايتي تارابا ونصاراوا اجتماعات في قاعة المدينة جمعت النساء من مختلف المجموعات العرقية، بما في ذلك رعاة الفولاني ومزارعي التيف، والتي تم توسيعها لاحقاً لتشمل الرجال. وكانت النتائج قصيرة المدى لهذه الحوارات مختلطة، لكن المبادرة ساعدت في الحصول على اعتراف رسمي أكبر بدور المرأة في التوسط في النزاع. وفي عام 2020، على سبيل المثال، خصصت حكومة ولاية تارابا أموالاً في الميزانية لأول مرة لدعم أجندة الأمم المتحدة للمرأة والسلام والأمن.

> تعتمد البرامج على الأدوار القيادية الحالية للمرأة. بالرغم من أن تأثير النساء كقائدات في التجارة المحلية أو التعليم أو رعاية الحيوانات فإنه غالباً ما يكون أقل وضوحاً في المناصب الرسمية للسلطة، إلا أنه ليس بأقل أهمية، حيث ينبغي لمبادرات بناء السلام أن تنظر أولاً في كيفية تعزيز الأدوار الحالية للنساء كقائدات. وقد يتيسر ذلك من خلال دعم الشبكات الرسمية التي تقودها النساء، أو بناء قدرة المرأة في الأدوار غير الرسمية، مثل التوسط في النزاعات بين المجتمعات المستقرة أثناء خروج الرجال من أجل الهجرة.

> تم تصميم البرامج للوصول إلى العناصر الممكنة والمستترة للعنف، وليس فقط المقاتلين النشطين. تلعب النساء دوراً مهماً في تشكيل المواقف تجاه العنف، حتى لو لم ينخرطن في العنف بأنفسهن. فبعض النساء الرعويات في جنوب السودان، على سبيل المثال، لديهن ممارسة تقليدية تتمثل في ترديد الأغاني لتشجيع الرجال على المشاركة في الغارات على الماشية أو الهجمات الانتقامية. وتشعر النساء، مثل نظرائهن الرجال، بالضغط لحل العنف بالعنف. حيث وجدت إحدى الدراسات الاستقصائية حول المواقف تجاه النزاع في جنوب السودان أن النساء كن على الأرجح مثل نظرائهن من الرجال في الاعتقاد بأن العنف ضد قبيلة أخرى له ما يبرره. ونادراً ما يكون الوصول إلى هذه العناصر المفسدة المحتملة هو محور تركيز البرامج، والتي تميل إلى التركيز على العمل مع النساء فقط بصفتهن ضحايا للعنف أو بطلات للسلام.

ما هي عوامل فشل تمكين النساء كمناصرات للسلام؟

> إن بناة السلام من النساء معزولات. في السياقات التي يدافع فيها الرجال عن الأدوار التقليدية للجنسين ويعززونها، قد تكون البرامج التي تستهدف النساء على وجه التحديد مثيرة الشك، بل وحتى العداء. وقد لا تلقى النساء الوسطاء الاحترام من قبل نظرائهن من الرجال حتى وإن كن فاعلات، أو قد يتم عزلهن لا لسبب إلا لأنهن ذوات صلة في الحالات التي تشمل نساء أخريات. وقد تتعرض النساء اللواتي يضطلعن بهذه الأدوار القيادية للنبذ الاجتماعي أو العنف من الجماعات المسلحة. كما يجب أن تكون البرامج حريصة على الالتزام بمبادئ "عدم الإضرار" وتجنب دفع المستفيدات إلى الاضطلاع بأدوار تجعلهن مستهدفات.

> تسمح البرامج بتهميش القادة التقليديين. إن محاولات زيادة ظهور المرأة وقدرتها داخل المجتمعات التقليدية قد تلقى مقاومة وكذلك قد تحد من الدعم المحلي، فخلال إحدى المبادرات التثقيفية في منطقة الساحل، على سبيل المثال، رفض الرجال الرعاة بثبات أخذ دروس مع نساء من مجتمعهم، مما أجبر المنفذين على إنشاء فصول موازية.

إن البرامج التي يُنظر إليها على أنها تستورد القيم والممارسات الخارجية سوف تأتي بنتائج عكسية، وذلك يشكل خطراً خاصاً على البرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة لتولي مسؤوليات جديدة مثل الوساطة في المنازعات أو إدارة الموارد التي كان يتولاها القادة العرفيون تقليدياً.

المثال 5-2-ب

تتوسط النساء في النزاع من خلال الممارسات الطقوسية في الكاميرون

في الكاميرون، تلعب النساء أدواراً مؤثرة في ضمان العلاقات الجيدة بين الرعاة والمجتمعات الزراعية في جبايا. وتعمل نساء مبورورو على توطيد علاقاتهن الاقتصادية مع أصدقائهن من جبايا من خلال مقايضة الألبان من ماشيتهن بالخضروات قبل طرحها في السوق. ولعبت نساء جبايا أيضاً دوراً مهماً في بناء السلام كممارسات لـ "سوريهنجامو" وهي ممارسة طقسية يتم فيها رش خليط من أوراق نبات السوريه والمياه المقدسة على الناس أو القرية. تُستخدم هذه الطقوس في مجموعة متنوعة من السياقات – حل النزاعات، أو المصالحة مع الأعداء، أو إضفاء الشرعية على السلطات المحلية، أو تطهير قرية بعد نزاع أو كارثة طبيعية – وهي تمثل إحدى الطرق التي مارست بها المرأة تقليدياً نفوذها كبناة سلام.

في أوائل التسعينيات، على سبيل المثال، دعت السلطات الحكومية الممارسة كوكو ديدي لأداء الطقوس للمساعدة في إنهاء النزاع المستمر بين مجتمعات الجبايا والفولاني. وبالإضافة إلى أداء الطقوس، عملت كوكو ديدي كجزء من لجنة المصالحة بين المجتمعين والتي سهلت إنهاء العنف.

5.3 معالجة العنف الجنسي والجنساني

نوع التدخل: مبرمج/ السياسة

الوصف: غالباً ما يكون سكان الريف والبدو الرحل بعيدين عن الخدمات القانونية والطبية المقدمة لضحايا العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث يعتبر العنف الجنسي والجنساني أمراً شائعاً للغاية بين العديد من النساء الريفيات ويمكن استخدامه كسلاح في الأعمال العدائية بين مجموعات الرعاة أو بين الرعاة والمجتمعات المستقرة. وفي ظل غياب الأنظمة القانونية لمحاسبة الجناة، يمكن للعنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي أن يشعل فتيل دورات العنف الانتقامية. ويعتبر تأمين العدالة والمساءلة تحدياً اجتماعياً وقانونياً في الدول الضعيفة والهشة لأنه يتطلب المساءلة عن أعمال العنف الجنسي والجنساني لتكون معياراً مقبولاً واعتراف المؤسسات العامة بها كجريمة. وقد تتطلب الاستجابة الشاملة متعددة القطاعات للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في الأراضي الرعوية محاكم أو خدمات قانونية متنقلة وبرامج توعية تتكيف مع الواقع الرعوي.

ما هي عوامل نجاح برامج العنف الجنسي والجنساني؟

> تشرك البرامج محاورين موثوقين للوصول إلى المجتمعات المتنقلة. إن الجهود المبذولة لنشر الوعي بالعنف الجنسي والجنساني يمكن أن تكون تحدياً بين المجتمعات الرعوية المتنقلة التي غالباً ما تكون بعيدة عن متناول الخدمات القانونية أو الطبية أو الاجتماعية. ومع ذلك، فإن العديد من المجتمعات الرعوية تحافظ على اتصال دوري بمزودي الخدمات (على سبيل المثال، الصحة الحيوانية والمدارس المتنقلة) الذين يمكن أن يكونوا بمثابة قنوات لزيادة الوعي بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، نظراً لكونهم معروفين بالفعل وموثوقين. حتى عندما تكون خدمات العدالة محدودة، قد تظل برامج تعزيز المساءلة الاجتماعية للحد من العنف الجنسي والجنساني قوية.

> البرامج تدعم أنظمة العدالة المتنقلة. عادة ما تكون الأراضي الرعوية غير مخدومة من قبل أنظمة العدالة الحكومية، والتي تميل إلى أن تكون مركزية في المدن الكبرى والعواصم الإقليمية. ويخلق هذا عائقاً كبيراً أمام الضحايا في تأمين العدالة، حيث غالباً ما تفشل أنظمة العدالة العرفية في معالجة هذه الجرائم.

وكإجراء مؤقت، يمكن للمحاكم المتنقلة أو خدمات الوساطة أن توفر بعض المساءلة والحسم في قضايا العنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي، كما هو واضح في دراسات الحالة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وأماكن أخرى.

ما هي عوامل فشل برامج العنف الجنسي والجنساني؟

> عدم موثوقية الحسابات المستعملة. غالباً ما يكون الرعاة موضع شبهة في ارتكاب العنف (بما في ذلك العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي) لأنهم يمكن أن يكونوا مسلحين ويتحركون بعيداً عن مرأى المجتمعات أو السلطات المحلية. إن الشك المتبادل وسوء الفهم بين المجتمعات الرعوية والمستقرة تمثل أرض خصبة للشائعات ودائماً ما يكون هناك خطر من أن الاتهامات بالعنف الجنسي والجنساني يمكن أن تستخدم في النزاع بين المجتمعات المحلية. وفي غياب أنظمة الإبلاغ القوية، يجب التعامل بحذر مع التقارير السردية عن الرعاة كمرتكبين للعنف الجنسي مع مراعاة لحساسية النزاع.

المثال 3-5

العنف الجنسي والجنساني كسلاح في العنف بين المجتمعات

غالباً ما تظل البيانات المتعلقة بحوادث العنف الجنسي والجنسانيسردية، ونظراً لغياب آليات الإبلاغ وخدمات العدالة للمرأة الريفية. أشارت دراسة من نيجيريا إلى تقارير تفيد بأن الفتيات في ولايتي أداماوا وجومبي تعرضن للاعتداء الجنسي كجزء من أعمال العنف الانتقامية بين المجتمعات الزراعية والرعوية، وقد نشأت هذه المرة جزئياً عن تدمير الممتلكات. ومن الناحية التجريبية، لا يزال الدليل المؤيد على أن العنف الجنسي والجنساني هو جزء من ظاهرة أوسع بشكل محدد.

5.4 رفع مستوى الوعي حول النوع الاجتماعي والرعي والنزاع

نوع التدخل: الدبلوماسية العامة

الوصف: غالباً ما يفتقر المسؤولون الحكوميون وممارسو المساعدة إلى الأدلة المباشرة لتوجيه سياساتهم وبرامجهم بسبب وجود مجموعة محدودة من الأبحاث التجريبية وقلة الفرص المتاحة للنساء الرعويات لمشاركة وجهات نظرهن مع الجماهير الوطنية والإقليمية.

إن تحسين فهم دور المرأة ومعايير النوع الاجتماعي من خلال دعم البحوث التي تتم بقيادة محلية وإدماج المرأة في أنشطة الدبلوماسية العامة تعتبر نقطة انطلاق أساسية.

ما هي عوامل نجاح رفع الوعي حول النوع الاجتماعي والرعي والنزاع؟

> يلفت الدبلوماسيون والموظفون العموميون الانتباه إلى دور المرأة. على المستوى الأساسي، يجب على المتدخلين الخارجيين ضمان إدراج النوع الاجتماعي وتمكين المرأة على جدول الأعمال لمعالجة النزاعات المتعلقة بالرعي. وقد يشمل ذلك الاجتماع مباشرة مع الوسطاء من النساء أو قادة المجموعات التجارية النسائية، وتعزيز التكافؤ بين الجنسين في المؤتمرات حول الترحال الرعوي، أو تسليط الضوء على جهود بناء السلام من النساء في البيانات العامة.

غالباً ما يتم استبعاد القيادات النسائية من مبادرات الدبلوماسية العامة إما لأنهن لا يشغلن أدواراً عامة معترف بها كسلطات أو لم تتح لهن الفرصة سابقاً لتشكيل شبكات اجتماعية مع المسؤولين الحكوميين.

> تسلط الضوء من قبل الأبحاث على تجارب النساء ليس فقط كناجيات ولكن كمؤثرات في المجتمع. من الضروري توثيق كيفية تأثر النساء بالنزاع المرتبط بالرعي على سبيل الشهادة وكذلك لضمان الاستفادة من خبراتهن في التدخلات المستقبلية. وتلعب النساء أدواراً حاسمة في تشكيل العلاقات بين الجماعات الرعوية وجيرانهم، سواء من خلال الاحتفالات الثقافية المشتركة، والزواج بين الأعراق، والعلاقات التجارية اليومية. وهذه فرص مهمة للاتصال يمكن أن تضيع أو تتآكل خلال فترات النزاع. وعليه ينبغي تعميق البحث المستقبلي بشكل أكبر حول دور المرأة كعامل استقرار مجتمعي ومحرك للتعافي الجماعي.

المثال 4-5

النساء الرعويّات يصدرن دعوة للعمل

في عام 2010، اجتمعت مجموعة من النساء الرعويات من 32 دولة (بما في ذلك بوركينا فاسو والكاميرون ومالي والنيجر) في ميرا بالهند لدعم الاعتراف بأصوات النساء في تطوير سياسات الرعي وإصدار دعوة عالمية للعمل. ولقد دعا إعلان ميرا الختامي الحكومات إلى قبول 23 نقطة، بما في ذلك الاعتراف بدور الرعاة في الحفاظ على البيئة، وضمان المساواة في الحقوق للمرأة الرعوية، ووضع سياسات محددة لمساعدة أنماط الحياة الرعوية، وإعطاء تمثيل متساوٍ للنساء الرعويات. وقد شكل الإعلان مفهوماً جديداً باعتباره أول بيان من هذا القبيل يركز بشكل خاص على دور النساء الرعويات، على الرغم من أنه لم يتضح بعد ما إذا كان قد حفز بشكل فعال تغيير السياسات في منطقة الساحل السوداني.

> يقوم المحللون بتعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع أشكال البحوث الرعوية. يتردد صدى تأثير النوع الاجتماعي في جميع ديناميكيات النزاع التي أبرزتها مجموعة الأدوات هذه. ذلك لأن النوع الاجتماعي غالباً ما يتم تجزئته كمجال خبرة متخصص، يمكن إهماله في البحث حول اتجاهات التنمية الأوسع في حالات النزاع. حيث تعتبر عدسة النوع الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية في جميع مجالات الدراسة، من سلاسل قيمة الثروة الحيوانية مروراً بنهب الماشية وانتهاء بحيازة الأراضي.

أسئلة تستدعي النظر

عند تكييف الوحدة الخامسة وفقاً لسياقكم

1. كيف تمارس المرأة التأثير؟

أ. هل توجد جمعيات تجارية تقودها نساء أو مجموعات مجتمع مدني تضم نساء رعويات أو مزارعات؟ ما هي الشبكات النسائية غير الرسمية المشاركة؟

ب. ما هو الدور الذي تلعبه المرأة في التأثير على صنع القرار في المجتمع؟ ما هي الأدوار التقليدية للمرأة في بناء السلام أو إدارة الموارد؟

ج. كيف تشارك المرأة في بناء الروابط الاجتماعية أو الاقتصادية بين المجتمعات الرعوية والمستضيفة؟

2. ما هي العوائق التي تحول دون إشراك النساء الرعويات؟

أ. هل يتطلب التواصل مع النساء الرعويات موافقة السلطات العرفية؟

ب. هل النساء في المناطق النائية قادرات على السفر للمشاركة في الأنشطة، أم أنهن قادرات فقط على المشاركة في التدخلات المتوفرة في مناطق سكنهم إقامتهن؟

ج. ما هي مخاطر نبذ المستفيدات أو تهديدهن بالعنف؟

3. كيف تتصرف النساء كصانعات سلام أو مفسدات؟

أ. هل لدى النساء مواقف تجاه استخدام العنف مختلفة عن مواقف الرجال في مجتمعهن؟

4. كيف تؤثر معايير النوع الاجتماعي على المشاركة في النزاع؟

أ. كيف تؤثر الأعراف الاجتماعية حول الذكورة على المشاركة في أعمال العنف، مثل نهب الماشية؟

ب. هل توجد معايير ايجابية مبنية على النوع الاجتماعي يمكن إبرازها كبدائل؟

5. ما هي العوائق التي تحول دون إشراك المرأة في إدارة الموارد؟

أ. هل هناك قوانين عرفية أو ضغوط اجتماعية تمنع النساء من الانتخاب أو التعيين للتحكم في استخدام الموارد؟

ب. هل استشيرت النساء في تصميم خطط الثروة الحيوانية أو خطط التنمية الزراعية؟

6. كيف تأثرت المرأة بالنزاع المرتبط بالرعي؟

أ. ما هي الاشكال التي تكون فيها المرأة الرعوية ضعيفة اقتصادياً أو قانونياً؟

ب. هل لديهن المهارات اللازمة لإعالة أسرهن إذا ضاع أقاربهم الذكور في أعمال العنف؟

ج. هل كانت هناك تقارير موثوقة عن استخدام العنف الجنسي والجنساني في العنف المجتمعي؟

الانتقال إلى:

الوحدة الأولى – التنمية الريفية – غرس النمو الاقتصادي الريفي العادل والحد من الأسباب المزمنة للنزاع.

الوحدة الثانية – البيئة والحفظ – دمج النزاع المرتبط بالرعي في جهود الحفظ.

الوحدة الثالثة– الحاكمية وسيادة القانون – تشجيع المشاركة العامة في إدارة المراعي الرعوية.

الوحدة الرابعة– التكامل الإقليمي – فهم الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود لسبل عيش الرعاة وعلاقتها بالنزاع.

الوحدة الخامسة– النوع الاجتماعي وتمكين المرأة – تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفهم النوع الاجتماعي في النزاع المرتبط بالرعي.

الوحدة السادسة– إدارة النزاع – تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاع بطريقة سلمية.

الوحدة السابعة– إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب – معالجة تقاطع الرعي والإجرام والتمرد العابر للحدود.

الوحدة الثامنة– السلام المدني و الرقمي – عمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني

موارد إضافية

مزارع وراعي نيجيريان يتصافحان. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

الوحدة السادسة

إدارة النزاع

هذه الوحدة تغطي كيفية:

1. تعزيز الآليات الحالية للحد من تصعيد النزاعات المنطوية على الرعي عبر الحدود.
2. معالجة الاستقطاب الاجتماعي الذي يمكن أن يشعل العنف بين الجماعات الرعوية، أو بين الرعاة والمجتمعات المستضيفة.

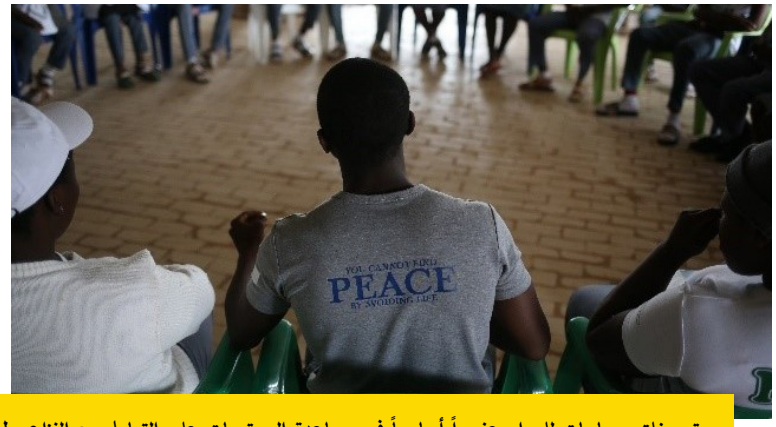

يعتبر خلق مساحات للحوار عنصراً أساسياً في مساعدة المجتمعات على التعامل مع النزاع بطريقة سلمية. يظهر هنا شباب نيجيريون يلتقون في مجموعة مناقشة. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

المسألة

تواصلت النزاعات بين المزارعين والرعاة في منطقة الساحل السوداني منذ قرون، ومع مرور الوقت، طورت المجتمعات أساليب لتسوية هذه النزاعات والتخفيف من آثارها المزعزعة للاستقرار. وكانت آليات التسوية هذه في العادة غير رسمية، حيث تراوحت بين المحاكم العرفية لتقييم تعويضات الماشية أو تلف المحاصيل، إلى الوساطة من قبل الشخصيات التقليدية ذات السمعة الطيبة أو مجالس كبار السن. في السنوات الأخيرة، كافحت هذه الأدوات غير الرسمية للتعامل مع الانتشار السريع للأسلحة الصغيرة، والقوة المتزايدة للجماعات المسلحة غير الحكومية والشبكات الإرهابية، وتدهور الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

يرى القادة العرفيون وكذلك المؤسسات المحلية أن تأثيرهم يتضاءل أو يتم استقطابهم من قبل الدولة أو الجماعات المتمردة. ولقد تدهورت العلاقات بين جماعات البدو والمجتمعات المستقرة الذين عاشوا معاً لفترة طويلة في مجتمعات متنوعة. فأثناء سفرهم إلى مناطق أخرى، يتم التعامل مع مجموعات الرعاة على أنهم "غرباء" أو "غزاة أجانب" ويخضعون للاستبعاد والريبة. وقد أثارت الخلافات حول الماشية أعمال عنف مروعة. في مالي ووسط نيجيريا، يعتبر المزارعون–الرعاة عنصراً رئيسياً في التوترات المستمرة بين رعاة الفولاني والمجموعات العرقية الأخرى. ففي عام 2018 في ولاية بلاتو بنيجيريا، تبادل الرعاة من قبيلة الفولاني والبيروم إلقاء اللائمة على بعضهم البعض في سلسلة من حوادث سرقة الماشية التي لم يتم حلها، والتي تصاعدت في النهاية إلى مذبحة استمرت يومين ضد المدنيين في باركين لادي أزهقت فيها أرواح أكثر من 200 شخص. وأثارت تلك الهجمات مشاعر الانتقام حيث هاجم شباب من البيروم مسافرين من الفولاني على طريق سريع. ووقعت مذبحة مماثلة في بلدة أوغوساغو في مالي، عندما قتل أفراد جماعة عرقية للقصاص الأهلي 160 شخصاً في بلدة يسكنها إلى حد كبير غرماؤهم من مجتمع الرعاة، مما أثار المزيد من الأعمال الانتقامية.

وتزايدت حدة هذا الإقصاء في السنوات الأخيرة مع ظهور التطرف العنيف والميليشيات العرقية القومية. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، تشكلت ميليشيات الدفاع عن النفس بأهداف معلنة تتمثل في الدفاع ضد قطاع الطرق المسلحين الذين كان من بينهم رعاة عرب ومن قبائل مبوررو، وحتى عندما قامت قوات أمن الدولة بالاشتباك مع الجماعات المسلحة غير الحكومية التي ادعت أنها تدافع عن الرعاة. ومع تنامي مشاعر الخوف والشك في أعقاب انتفاضة تحالف سيليكا المتمرد في عام 2013، بدأت ميليشيات "مكافحة بالاكا" في مهاجمة جميع المجتمعات المسلمة، بما في ذلك رعاة مبوررو الذين اعتبروا مذنبين بالارتباط، حيث أدت هذه الهجمات إلى تصاعد في الحشد من قبل مجتمعات مبوررو للانتقام والدفاع عن أنفسهم، بالإضافة إلى تكرار العمليات الجديدة للجماعات المسلحة غير الحكومية بقيادة مبوررو مثل الاتحاد من أجل السلام في إفريقيا الوسطى وحركة 3–آر.

استراتيجية التدخل

6.1 – حلول النزاع البديلة
6.2 – التدخلات بين الشعوب
6.3 – أنشطة التراث الثقافي
6.4 – تجسير المسافة الاجتماعية
6.5 – اللغة الشاملة في الرسائل العامة

حلقة العنف المجتمعي

نشب نزاع حول الأضرار التي لحقت بالمحاصيل أو الثروة الحيوانية

لم يحل النزاع على نحو مرض

تتسلح المجتمعات على كلا الجانبين

تنخرط الأطراف المتضررة في أعمال عنف انتقامية

تصبح المجموعات المتصارعة (مثل مجتمعات الرعاة والمجتمعات الزراعية) أكثر بعداً وتخشى بعضها البعض

6.1 حلول النزاع البديلة

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: تفضل العديد من المجتمعات الرعوية والزراعية حل النزاعات من خلال السماح لكبار السن أو الزعماء الموثوقين بالوساطة، لا سيما أنهم غالباً ما يكونون غير قادرين على الاعتماد على مؤسسات العدالة الحكومية الغائبة أو غير المألوفة. وكانت ممارسات الوساطة التقليدية أداة مهمة لحل الشكاوى المتعلقة بتلف المحاصيل أو سرقة الماشية أو الاعتداء قبل أن تتصاعد إلى وضع أسوأ. ومع ذلك، فإن العديد من ممارسات حل النزاعات التقليدية في منطقة الساحل السوداني قد تآكلت بسبب سنوات عدم الاستقرار والاستقطاب السياسي والاجتماعي والعنف المسلح. فبدون قنوات موثوقة لأطراف النزاع للاتفاق على حل، يتجه الرعاة والمزارعون بشكل متزايد إلى الميليشيات أو عنف الغوغاء لتحقيق العدالة. وإن رفع قدرة قطاع العدالة الرسمي في هذه المناطق تعتبر خطوة حاسمة (انظر 3.3 – الوصول إلى العدالة)، ولكن من المهم أيضاً دعم خيارات حل النزاع البديلة (ADR). كما أن ممارسات حل النزاعات التي تعتمد على قادة المجتمع الموثوق بهم مألوفة للعديد من مجتمعات الرعاة والمزارعين وهي ضرورية لإيجاد حلول مرنة لأنواع المشاكل التي تواجههم. فعندما تبدأ مجموعة من المزارعين بزراعة الأرض في منتصف مسار راسخ للترحال الرعوي في الأراضي العامة، فقد لا يكون هناك سوى القليل من الحلول القانونية المتاحة للرعاة، لكنهم قد يكونون قادرين على التفاوض على حل إذا كان هناك وسطاء ثقات يمكنهم التدخل، وقد تشمل التدخلات الخارجية على سبيل المثال، توفير تدريب تقني للقادة المحليين أو المساعدة في تشكيل لجنة سلام محلية.

لذا، فإن الآليات التقليدية التي استخدموها لتسوية القضايا لم تعد ناجحة... ففي كل مرة تذهب بقرة أو شاة إلى مزرعة وتدمر شيئاً ما، ستستخدم العائلة أداة حادة لقتل الحيوان[13].

ما هي عوامل نجاح حلول النزاع البديلة؟

> البرامج مبنية على الممارسات والقيادة العرفية القائمة. لدى معظم الجماعات الرعوية ممارسات راسخة للتعامل مع النزاعات منخفضة المستوى فيما بينها ومع المجموعات الأخرى. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، وضع خطط تعويض لسرقة الماشية أو تلف المحاصيل والتي تديرها المحاكم العرفية. حيث ينبغي للبرامج حيثما أمكن، أن تتطلع إلى استكمال هذه الأنظمة والبناء عليها، بدلاً من إنشاء آليات جديدة منافسة. ومع ذلك، لا يوجد دائماً نظام واحد يصلح لجميع الشركاء. فقد يفضل الرعاة، على سبيل المثال، حل النزاعات من خلال الوساطة بين الزعماء التقليديين الذين سيعترفون بمطالبهم الحالية بالحصول على المياه العامة أو موارد الرعي، بينما قد ترغب المجتمعات المستقرة في اللجوء إلى الشرطة التي من المرجح أن تكون قراراتها في صالح المواطنين المستقرين.

> يقوم المتدخلون ببناء شراكات مع الجهات الفاعلة في التنمية والحفظ والأمن. غالباً ما تكون النزاعات التي تُحال إلى الوسطاء المحليين أو المحاكم العرفية متجذرة في توترات أكثر جوهرية حول استخدام الأراضي المشاع، أو التنقل عبر الحدود، أو النهب من قبل الجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، سلط تحليل عام 2020 لمنطقة ليبتاكو غورما الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة الضوء على مبيعات الأراضي والمضاربة على العقارات كسبب رئيسي لانهيار آليات حل النزاعات التقليدية في تلك المنطقة14. كما يمكن للوسطاء المحليين تقديم حلول قصيرة الأمد، لكنهم لا يمتلكون في كثير من الأحيان القدرة على معالجة القضايا النظامية التي تسبب النزاع وتديمه. إن تصميم البرامج التي تهدف إلى إحداث تأثير تحولي على النزاع يجب أن تصمم وتنفذ بالتعاون الوثيق مع المتدخلين الآخرين الذين يدعمون إصلاح حيازة الأراضي، أو تيسير تقديم الخدمات للمجتمعات الرعوية، أو التأثير على الاستثمار التجاري في قطاع الثروة الحيوانية.

13 مقابلة مع أحد ممارسي المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مارس 2020.

14 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. تحليل النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية في منطقة ليبتاكو–غورما: نتائج ثلاثة تحليلات للصراع أجريت في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، منظمة الأغذية والزراعة (روما: 2020)

ما هي عوامل فشل حلول النزاع البديلة؟

> تعزز البرامج إقصاء النساء أو الشباب أو الفئات السكانية المهمشة الأخرى. إن للبرامج التي تركز على تنشيط ممارسات أو مؤسسات حل النزاعات العرفية قد تنمي خطر زيادة استبعاد تلك المجموعات التي أهملتها تلك المؤسسات تقليدياً. فوجود قيادات قديمة أو ممارسات طويلة الأمد لا يجعل منهم ممثلين جديرين بالثقة. وقد يتم عزل الشباب اليائس من العثور على بدائل لأنماط الحياة التقليدية بسبب تدخلات حلول النزاع البديلة التي تعزز هياكل السلطة الحالية. لذا يجب أن تكون التدخلات حذرة في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى البناء على ممارسات تسوية المنازعات الحالية مع الحاجة إلى وجود نظام مقبول لدى جميع الأطراف.

> يهيمن الزعماء المستقرون على آليات حل النزاع البديلة. من الضرورة بالنسبة للمتدخلين أن يراعوا المزايا المتأصلة المتاحة للمجتمعات المستقرة. سيحظى الزعماء المستقرين بوقت أيسر نظراً لتواجدهم الفعلي للمشاركة في لجنة السلام أو أي آلية أخرى لتسوية المنازعات مقارنة بنظرائهم الرحل. فقد يجد الرعاة الذين يسافرون من بلدان أخرى أو يعيشون في مجتمعات منفصلة عن السكان المستقرين أن آليات حل النزاعات هذه لا تعكس أعرافهم وعاداتهم المقبولة. وإذا اعتقدت إحدى المجموعات أن الآلية منحازة، فسوف يسعون ببساطة إلى الحل من خلال منتدى منافس، مما يخلق سبباً إضافياً للنزاع.

المثال 1-6

لجان الوساطة في سهل- روزيزي- تحل النزاعات بين المزارعين ومربي المواشي

على الرغم من تعايش الرعاة والمزارعين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لأجيال، إلا أن التوترات السياسية وانتشار الجماعات المسلحة في العقود الأخيرة أدت إلى تآكل الآليات التقليدية التي كانت هذه المجتمعات تحل بها النزاعات. وأدت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والقوات العسكرية إلى نزوح العديد من الرعاة، الذين أُجبروا على اصطحاب حيواناتهم إلى مناطق جديدة حيث لم يبرموا فيها اتفاقيات مع المجتمعات الزراعية مما أدى إلى شرود الحيوانات حتماً إلى الأراضي الزراعية. كما يعاني كثير من الرعاة – الذين لا يمتلكون في كثير من الأحيان الماشية لأنفسهم – من الإرهاق. فعلى الرغم من القوانين التي تنص على وجوب وجود راع واحد لكل ثماني بقرات، إلا أن بعضهم يدير مائة أو أكثر.

في غياب خيارات الوساطة الفعالة، أثارت هذه النزاعات حلقات من العنف الانتقامي – من قيام المزارعين بقتل الماشية أو حمل الرعاة للأسلحة من أجل حماية قطعانهم. ورداً على ذلك، أنشأت منظمة البحث عن أرضية مشتركة – مع لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) ومنظمة (ZOA) سلسلة من لجان السلام المحلية في 18 قرية بالتنسيق مع القادة المحليين ورؤساء القرى. وتلقى قادة اللجان تدريبات حول أساليب الوساطة المعاصرة واستخدموا خبراتهم لتسوية ما يزيد عن مائة نزاع في غضون عام واحد. وقد سمح ذلك للمجتمعات المحلية بالحصول على بديل قابل للتطبيق إما للعنف أو الاعتماد على السلطات العليا التي يتعذر الوصول إليها في كثير من الأحيان.

6.2 التدخلات بين الشعوب

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: غالباً ما تتشابك النزاعات بين مجتمعات الرعاة والمجتمعات الزراعية بعمق مع هوية المجموعة والتوترات العرقية بين مختلف المجموعات الرعوية أو بين مجموعات الرعاة والمجتمعات المستقرة. حيث ترتكز العديد من الممارسات الراسخة لبناء الثقة بين المجموعات إلى نظرية الاتصال – وهي الفرضية القائلة بأن الاتصال المنتظم بين مجموعتين يمكن أن يزيد من التسامح والقبول. ومع ذلك، فإن بناء القبول بين المجموعات من خلال البرامج التي تعتمد على الاتصال المنتظم بين الشعوب يمكن أن يمثل تحدياً نظراً لأن سبل العيش البدوية للرعاة تنطوي على تباعد اجتماعي وسياسي عن السكان المحليين. ومع ذلك، فإن الرعاة غير معزولون تماماً عن المجتمعات المستقرة – حيث يعيش الكثير منهم في مستوطناتهم الخاصة عندما لا يكونون مهاجرين مع الماشية، أو يحافظون على اتصال منتظم مع الأشخاص الذين يقابلونهم على طول طرق هجرتهم أو عندما يسافرون إلى الأسواق. وقد يكون هناك عدد من الفرص لدفع الرعاة للاتصال مع نظرائهم المستقرين من خلال المصالح المشتركة مثل الأسواق أو الفعاليات الثقافية.

ومن خلال الاستفادة من هذه المصالح المشتركة، يمكن للتدخلات بين الشعوب أن تنتزع المخاوف والشكوك بين المجتمعات الرعوية والمستقرة أو بين مجموعات الرعاة المتنازعة.

يمكن للمسرح التشاركي أن يكون أداة قوية لمساعدة المجتمعات على التعامل مع المظالم التي تخلق الانقسامات. يظهر هنا أفراد المجتمع يمثلون صداماً بين المزارعين والرعاة وكيف تمكنوا من حله سلمياً في جوس، نيجيريا. مصدر الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

المثال 2-6

يقوم رعاة الفولاني والمزارعون بتفكيك الانقسامات باستخدام المسرح المسرح المتجول/ المتنقل

استجابةً لتزايد الأعمال العدائية بين رعاة الفولاني والمزارعين المستقرين في الحزام الأوسط بنيجيريا في عام 2016، استضافت منظمة البحث عن أرضية مشتركة سلسلة من العروض المسرحية الراقصة بعنوان "أنا أتبع العشب الأخضر". قدم العرض أنماط الحياة الرعوية لقبيلة الفولاني والتي نادراً ما يشاهدها الغرباء. وكان جزء من هذا المشهد يسلط الضوء على النزاعات المجتمعية وكيف تم التغلب عليها. وتم عرض نسخة–الفيلم في وقت لاحق كجزء من مشروع السينما المتنقلة. ولقد سمحت هذه العروض للمواطنين من خلفيات عرقية متنوعة مشاركة ردود أفعالهم ومخاوفهم بشأن حالة الأعمال العدائية بين الطوائف.

ما هي عوامل نجاح التدخلات بين الشعوب؟

> تعزز البرامج الشعور المشترك بأن جميع المجموعات جزء من مجتمع تعددي مشترك. قد لا يكون الرعاة من سكان المجتمعات التي يمرون بها أثناء الهجرة، إلا أنهم جهات فاعلة يمكن التنبؤ بها في المشهد كمقدمي خدمات أو شركاء تجاريين. ومع ذلك، غالباً ما يُنظر إليهم من عدة أطراف وليس فقط من قبل المجتمعات المستقرة على أنهم "غرباء". حيث يميل العديد من الرعاة إلى تعريف أنفسهم على أنهم خارج أي هوية وطنية، لأن استقلالهم وبُعدهم عن الحياة المستقرة جزء لا يتجزأ من أسلوب حياتهم وثقافتهم. ورغم أن الاعتراف بكيفية اختيار هذه المجتمعات لرؤية نفسها هو أمر هام للغاية، إلا أنه لا ينبغي تأطير التدخلات بين الأفراد وحصرها في نطاق ربط السكان المستقرين بـ "الغرباء". وبدلاً من ذلك، فإن هذه التدخلات تمثل فرصة لتقدير أن جميع الشعوب المختلفة والمتنوعة التي تعيش في المسطحات الخضراء هي جزء من مجتمع مشترك يمارس فيه الناس ممارسات ثقافية وأنماط حياة مختلفة. وعلى منفذي البرنامج أن يساعدوا أيضاً في ضمان تمثيل الفئات المهمشة، مثل الرعاة، طوال دورة البرنامج، بما في ذلك استهداف التنوع في الموظفين المحليين من خلال توظيف أفراد من مجموعات عرقية ودينية ومعيشية متنوعة.

> تعزز البرامج الخدمات التي تعود بالنفع المتبادل على السكان المستقرين والبدو. على المتدخلين تحديد وتأكيد الخدمات الأساسية الأخرى المطلوبة عبر المجتمعات المنقسمة – الأسواق المحلية، والأحداث الثقافية، والخدمات البيطرية – والاستفادة من تلك المساحات، وغالباً ما تكون هذه المساحات بعيدة عن المراكز السكانية حيث يتواجد منفذو البرامج بشكل عام وقد تتطلب تجهيزات إضافية للسفر والأمن للوصول إلى المناطق النائية.

> المتدخلون يتبنون وجهة نظر طويلة المدى. يتم تحديد فرص ربط السكان الذين يتنقلون بشكل كبير مع المجموعات المستقرة من خلال التقلبات الموسمية وأنماط العنف ومواقيت الأسواق ومواقعها. وبالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ، سوف تحتاج التدخلات إلى أفق زمني أطول ووجود متعدد البلدان من أجل التخطيط والمشاركة الناجحة بين الشعوب. كما أن أدوات التمويل الرشيقة ودورات التخطيط المرنة تعتبر أيضاً عناصر أساسية.

سيستغرق بناء الثقة مع مزارع نموذجي وقتاً أقل مما يستغرقه مع أحد الرعاة ... لأن الرعاة ليسوا في مكان واحد. لذلك قد تنجح في الاجتماع به اليوم، ولكنك لن تتمكن من الاجتماع به مرة أخرى قبل انقضاء ما لا يقل عن ستة أشهر.

صبي يشارك في مناقشة أثناء عرض فيلم "أنا أتبع العشب الأخضر" في جوس، نيجيريا. الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

ما هي عوامل فشل التدخلات بين الشعوب؟

> تهمل البرامج القضايا السياسية المنهجية وتتركها دون حل. إن التوترات بين المجتمعات الرعوية والمستقرة ليست مجرد نتيجة لتقاليد ومسافة اجتماعية مختلفة. فقد تكون التفاعلات بين الشعوب سريعة الزوال إن لم تستكمل بجهود لمعالجة التفاوتات المنهجية في الوصول إلى الموارد التي تخلق الاستقطاب في المقام الأول.

في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تحافظ مجموعات مبوروروو الرعوية التي انتقلت أو نزحت من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى (وحتى من الكاميرون والسودان بدرجة أقل) على علاقات متوترة مع السكان المحليين بسبب الخلافات حول استخدام الأراضي والمخاوف من أن قبائل مبوروروو تدعم الجماعات المسلحة المحلية، والتي تفاقمت بسبب انتشار إشاعات كاذبة عن تهديدات أخرى من مبوروروو للسكان. لقد خلقت الحوارات بين مبوروروو والسكان المحليين قدراً من حسن النية بين المجموعات. لكن هذا جزء من السؤال الأعمق حول ما إذا كان ينبغي السماح لقبائل مبوروروو بالبقاء أو إجبارهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية.

> ينذر عدم الاستقرار أو العنف بتهديد المساحات المشتركة التي تدعمها برامج التواصل بين الشعوب. قد تتعرض المساحات التي يتفاعل فيها الرعاة والمجتمعات المستقرة للتهديد بسبب انتشار الجماعات المسلحة. فأسواق الماشية المحلية، على سبيل المثال، هي أهداف رئيسية للعصابات الإجرامية، مما يؤدي إلى نفور التجار وإبعاد فرص تكوين الروابط من خلال التجارة. وقد يكون توفير الحلول الأمنية مكوناً أساسياً في بناء التدخلات بين الأفراد.

> لم تصمم البرامج لمعالجة الأسباب الجذرية للعداء بين المجموعات الرعوية والمستقرة المتنوعة. هناك عشرات الملايين من الافريقيين الذين يمارسون الرعي، وقد يكون الرعاة العاملون في منطقة معينة منحدرين من مجموعة واسعة من الخلفيات العرقية أو القومية أو الثقافية. حيث يعمل النزاع المسلح المنتشر وغياب الخدمات الأساسية وضعف وجود الدولة في جميع أنحاء منطقة الساحل السوداني اليوم على دفع الجماعات الرعوية إلى مناطق جديدة حيث يواجهون مجتمعات مستقرة ليس لديهم علاقة سابقة بها. والنوايا الحسنة بين السكان المحليين ومجموعة رعوية واحدة لا تمتد تلقائياً إلى جميع الرعاة الآخرين. وقد تحافظ المجتمعات المستقرة في جمهورية إفريقيا الوسطى على علاقات مع رعاة مبوروروو الذين يمرون موسمياً لكنهم يتفاعلون بغضب تجاه الحراس العرب الذين يحمون قطعان كبيرة قادمة من السودان. يجب تصميم التدخلات بين الشعوب مع الحرص على الوعي بالعلاقات المتعددة بين الرعاة والمجموعات المستقرة، وقد تكون التدخلات المختلفة ضرورية بمرور الوقت لمعالجة التوترات الجديدة بين المجموعات والناتجة عن النزوح أو أنماط الهجرة المتغيرة.

غالبًا ما تعتبر النساء صلات وصل اجتماعية بين مجتمعات الرعاة والمجتمعات الزراعية. يجب أن تفسح التدخلات بين الشعوب مساحة للحوار بين النساء عند الاقتضاء. تظهر هنا نساء أثناء الحوار في مجتمع أبودوغوا في غرب نداوكا، نيجيريا. الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

6.3 – أنشطة التراث الثقافي

نوع التدخل: مبرمج/ الدبلوماسية العامة

الوصف: إن أسلوب الحياة الرعوي هو أكثر من مجرد وسيلة للبقاء، إنه مصدر هوية للمجموعة وهو كذلك تراث ثقافي فريد، وهذا الفخر الثقافي هو رصيد أساسي وفرصة لتثقيف الآخرين الذين يعيشون في نفس الأراضي ولكنهم يخشون الرعاة. ويمكن للفعاليات المصممة لتسليط الضوء على تنوع التراث الثقافي بين جميع أولئك الذين يسكنون هذه المسطحات الفريدة من نوعها أن تعزز التضامن وتساعد على منع تصعيد النزاعات في المستقبل. كما يمكن لمثل هذه الفعاليات أن تذكر مسؤولي الدولة والجمهور الأوسع بأن الرعي هو أكثر من مجرد وسيلة قديمة للبقاء، بل هو احتفاء بالتكيف البشري والمثابرة في مناخ قاس ومتطلب.

ما هي عوامل نجاح أنشطة التراث الثقافي؟

> تحتفل البرامج بالتنوع بين المجتمعات التي تشترك في المراعي في إفريقيا وتعترف بتاريخها المشترك. ينبغي للجهود المبذولة للاحتفال بالتراث الثقافي أن تتيح فرصاً للرعاة وغيرهم من الجماعات للاحتفال بتميزهم. حيث قد تشترك المجتمعات الريفية في المسطحات الخضراء والموارد، لكن تجاربها وعاداتها وتقاليدها فريدة من نوعها. ونادراً ما تتهيأ لها الفرصة للاجتماع والمشاركة بهذه الطريقة، أو للتعلم مباشرة من الآخرين عن أنفسهم. إن عرض التقاليد المتنوعة للرعاة أو المزارعين أو الصيادين الذين يتشاركون التضاريس البعيدة من خلال المهرجانات الثقافية أو الفعاليات المجتمعية يمكن أن يساعد المشاركين على إدراك الاختلافات وإيصال فهمهم لذاتهم.

> تعترف البرامج بالتنوع بين الرعاة. غالباً ما ينظر خطأً للمجموعات الرعوية على أنها متجانسة، إلا أنها متنوعة بشكل كبير في ممارساتها ووجهات نظرها للعالم. ففي بعض الحالات، قد تكون هذه الاختلافات مصدراً للنزاع داخل المجموعات – فالرعاة المستقرين يشغلون في كثير من الأحيان مناصب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أكثر من نظرائهم الأكثر ترحالاً. فينبغي للاحتفالات بالتراث الثقافي أن تستوعب هذا التنوع بدلاً من تضمين عينة صغيرة غير ممثلة.

نساء الفولاني في لافيا، نيجيريا يؤدين رقصة تقليدية. الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

ما هي عوامل فشل أنشطة التراث الثقافي؟

> تزيد البرامج عن غير قصد من استقطاب المجموعة. يمكن للجهود المبذولة لتعزيز التراث الثقافي أن تسلط الضوء على بعض المجموعات وتقصي الآخرين غير القادرين على المشاركة بسبب المسافة أو تشتت المجموعة أو غيرها من القيود. عند تصميم الأنشطة، يجب على المتدخلين أن يضعوا في اعتبارهم العوائق التي تحول دون الوصول المتكافئ والأشكال التاريخية للإقصاء والتي منعت بعض الأقليات من الظهور.

> **عدم المشاركة من المجتمعات المتنقلة.** قد يكون من الصعب إدماج المجموعات الرعوية كمشاركين في البرمجة. ونادراً ما يظهرون في التعدادات الوطنية أو يمتلكون أوراق هوية، حيث أن أسلوب حياتهم المتنقل قد يجعل من الصعب عليهم الالتزام بأنشطة محددة زمنياً. ,قد يكون الوصول إلى مربي الماشية التجاريين ورعاة الماشية والتجار الذين هم جزء من المجموعات الرعوية ولكنهم يمارسون أسلوب حياة مستقر أكثر سهولة، ولكنهم لا يمثلون بالضرورة نظراءهم الرحل.

المثال 3-6

بطولات المصارعة توحد المجتمعات في جنوب السودان

المصارعة التقليدية هي رياضة شعبية في جنوب السودان كانت بمثابة رابط ثقافي بين المجتمعات التي قسمتها الحرب الأهلية، بما في ذلك الجماعات الرعوية مثل المنداري أو الدينكا. حيث تجمع البطولات في جوبا والمراكز الحضرية الأخرى مجموعات من مختلف القبائل والجماعات العرقية للتنافس على جوائز مثل الماشية. إن هذه الفعاليات قد تجتذب أعداداً كبيرة من الجماهير وتساعد على استعادة حسن النية بين المجتمعات التي قد تكون أطرافاً في نزاع أو الإغارة على الماشية.

توفر مباريات المصارعة فرصة لأعضاء الجماعات العرقية الرعوية المختلفة في جنوب السودان للتفاعل واستعادة العلاقات الاجتماعية التي مزقتها سنوات من الصراع العنيف. يظهر هنا أعضاء من مجموعة منداري العرقية يتصارعون في أرضية مغبرة حيث كانوا يجلبون الماشية والأغنام للبيع. الصورة: روبرتو شميت / وكالة الصحافة الفرنسية من خلال جيتي إميجز.

6.4 – تجسير المسافة الاجتماعية

نوع التدخل: مبرمج

الوصف: إن تحويل العلاقات بين المجتمعات المتنقلة والمستقرة قد يكون أمراً معقداً من خلال المسافة المادية عبر المسطحات الخضراء البعيدة مع القليل من تكنولوجيا الاتصالات الرقمية أو غير ذلك. وقد يؤدي غياب المقابلات وجهاً لوجه في منطقة يسيطر عليها العنف إلى تكثيف هذا الاستقطاب. عندما تكون طريقة برمجتها بين الشعوب غير واقعية بسبب النزاع أو المسافة المادية، حيث يمكن لوسائل الإعلام (الإذاعة والتلفزيون) وأدوات الاتصال المباشر (خدمات الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي) أن تساعد في ربط المجموعات عبر الخطوط الفاصلة وإعادة بناء الثقة والتضامن. وقد تكون خدمات الاتصالات محدودة أو يتعذر الوصول إليها من قبل المجتمعات التي تعيش في المناطق النائية، ولكن تبقى هناك مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكن من خلالها استخدام أدوات الاتصالات بشكل خلاق للوصول إلى السكان المتنقلين.

المثال 4-6

تستخدم لجان السلام بطاقات (SD) للهاتف الجوال للوصول إلى الجماهير الرعوية في جمهورية أفريقيا الوسطى

نشأت نزاعات بين قبيلة بيوهل المتنقلة والمزارعين المحليين في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، ورداً على ذلك، قامت منظمة "إنفزبل تشلدرن" بإدراج جميع الأطراف، بما في ذلك السلطات المحلية، في حملات الرسائل لمواجهة هذه الأعمال العدائية. وتم تسجيل رسائل وموسيقى بلغة الفولفولدي (وهي اللغة التي يتحدث بها رعاة بيوهل في جميع أنحاء وسط إفريقيا)، حتى أن قادة المجتمع المدني سافروا لحضور حفل زفاف في بيوهل لتسجيل الموسيقى التقليدية. وبعد ذلك تم تحميل الرسائل والموسيقى محلياً على بطاقات ميكرو (SD) لنشرها بين الرعاة، وهي محاكاة لطريقة شائعة بين الرعاة في تلك المنطقة لمشاركة الموسيقى أو وسائل الإعلام الأخرى.

تعتبر بطاقات الـ(SD) للهواتف المحمولة إحدى الأدوات التي يستخدمها الرعاة للتواصل ومشاركة الوسائط حيث يكون الوصول إلى خدمات الاتصالات محدوداً. تظهر هنا مجموعة في جمهورية أفريقيا الوسطى تستمع إلى رسائل السلام من بطاقة ((SD) مشتركة (اليسار) وبطاقة (SD) في الهاتف (اليمين). الصورة: ناثان جارسيا لـ إنفزبل تشلدرن، 2018

ما هي عوامل نجاح استخدام أدوات الاتصالات في بناء السلام؟

> تستخدم البرامج قنوات اتصال مألوفة ويثق بها الرعاة. حتى بين من هم خارج نطاق خدمات الهاتف أو الإنترنت، ويبقى الاتصال بعيد المدى ممكناً، مثل استخدام بطاقات (SD) للهواتف المحمولة. وقد تقتصر تقنيات الاتصال التناظرية بعيدة المدى التي يستخدمها الأشخاص الذين ليس لديهم وصول إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية على الكلام الشفهي (الكشافة والمراسلين)، ولكن هذا لا يجعلها أقل فعالية. يجب على المتدخلين التركيز على تحديد واستخدام قنوات الاتصال المستخدمة والتحقق من صحة هذه الممارسات مع الرعاة.

> تنشئ البرامج قنوات لتبادل المعلومات بانتظام. يعتبر الاتصال المتسق مكوناً رئيسياً في إدارة الموارد في المسطحات الخضراء المشتركة، وهو ما يمثل تحدياً للمجتمعات التي لديها اتصالات غير متكررة. وعندما تكون خدمات الاتصالات متاحة، قد تشجع البرامج الروابط المباشرة بين القادة المتنقلين والمستقرين. إذ يمكن لزعماء الرعاة تنبيه زعيم القرية المجاورة عندما تكون الماشية في المنطقة المجاورة. فإذا بدأت القطعان في الدوس على المحاصيل المحلية أو أكلها، فيمكن إرسال الشكاوى ومعالجتها بسرعة. ويمكن كذلك مشاركة المعلومات المتعلقة بموضوعات مثل توقيت الهجرة والمسارات عبر البرامج الإذاعية أو غيرها من وسائل الإعلام، في المناطق ذات التغطية الهاتفية الضعيفة. وعلى الرغم من أن هذا النوع من مشاركة المعلومات سيكون أكثر فاعلية عندما يكون مصحوباً بالتواصل وجهاً لوجه، يمكن أيضاً استخدام أدوات الاتصال للأغراض التعليمية (مثل برامج محو الأمية القائمة على الراديو التي تديرها اللجنة الوطنية النيجيرية للتعليم البدوي).

ما هي عوامل فشل استخدام أدوات الاتصالات في بناء السلام؟

> تفتقر المجتمعات المحلية إلى خدمات الاتصال أو محو الأمية الرقمية. غالباً ما يكون الرعاة الذين يرافقون مواشيهم في هجرتها عبر المراعي النائية بعيدين عن نطاق شبكات الاتصالات. وهذه العزلة، إضافة إلى المستويات المنخفضة من معرفة القراءة والكتابة بشكل عام والتي قد تحد من محو الأمية الرقمية في المجتمعات الرعوية.

يمكن للبرامج الإذاعية أن تساعد في سد الفجوة المادية والاجتماعية بين المجتمعات المتنقلة والمستقرة. يظهر هنا رؤساء جمعية معية الله لمربي الماشية في نيجيريا ورابطة جميع المزارعين في نيجيريا يقودون مناقشة كجزء من برنامج بلانت نايجا الإذاعي. الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

اللغات العامية الدارجة في غرب أفريقيا

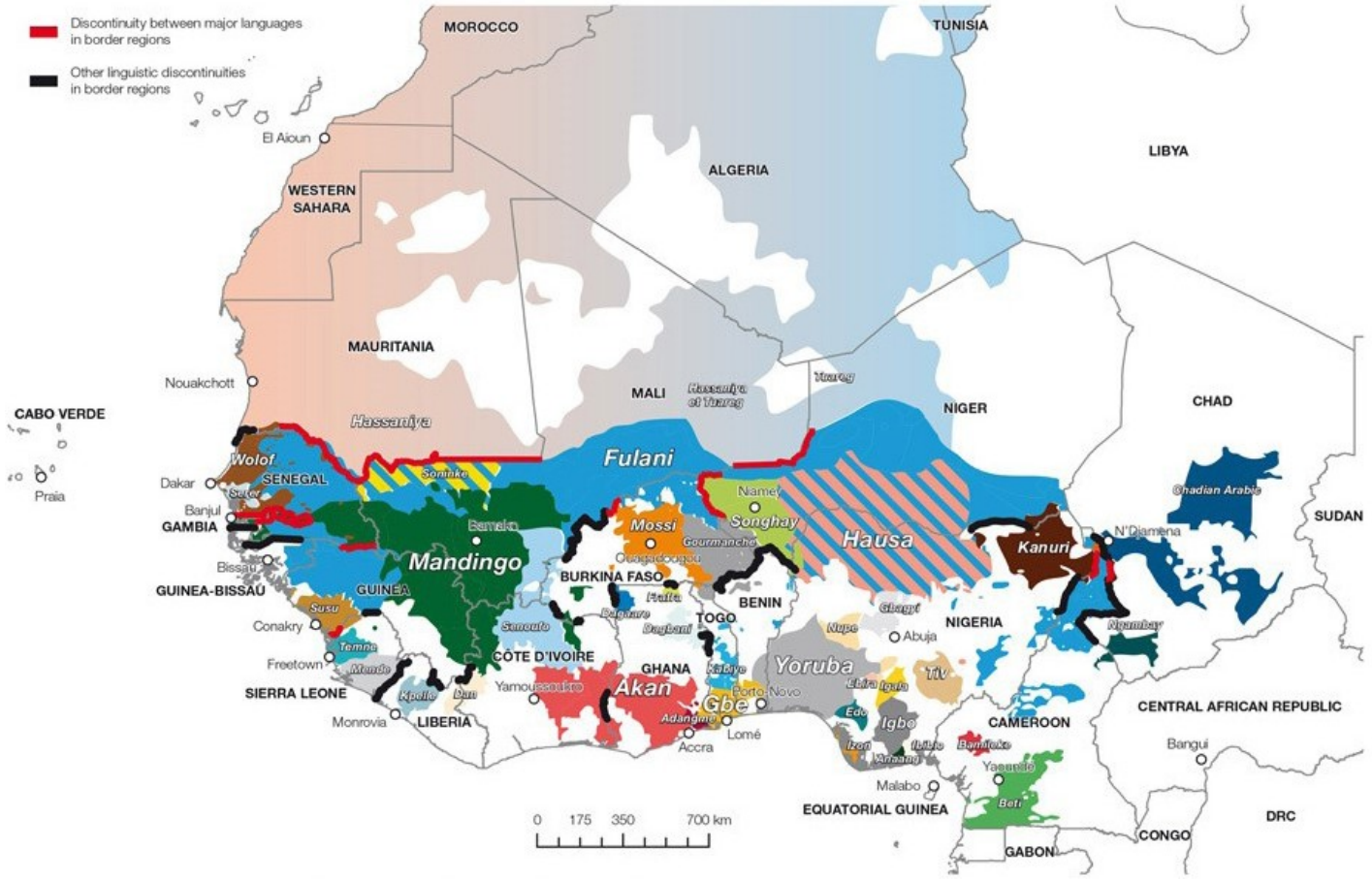

مستخلص من: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ الأمانة العامة لنادي الساحل وغرب أفريقيا (2017)، شبكات التعاون والسياسات عبر الحدود في غرب أفريقيا، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)/ الأمانة العامة لنادي الساحل وغرب أفريقيا (SWAC) 2009

© 2017 الأمانة العامة لنادي الساحل وغرب إفريقيا (SWAC/OECD)

يجب تكييف البرامج مع المشهد اللغوي. لا توجد لغات مشتركة على نطاق واسع في منطقة الساحل السوداني، وغالباً ما ترجع المسافة المادية التي تتبناها مجموعات الرعاة إلى حواجز اللغة. وقد يواجه الرعاة، الذين غالباً ما يكون وصولهم محدوداً إلى التعليم الرسمي، حواجز لغوية مع المجتمعات المستضيفة أو مع الدولة المركزية. إن تعلم مناطق جغرافية خاصة بلغة مشتركة (الهوسا، بيدجن فولفولدي) سيعزز استراتيجيات التدخل، ويصقل محتوى الوسائط، ويثري جهود التوعية.

6.5 – اللغة الشاملة في الرسائل العامة

نوع التدخل: الدبلوماسية العامة

الوصف: تخاطر الرسائل العامة حول الرعي والنزاع بتأجيج الأعمال العدائية من خلال اللوم أو الاتهام الضمني، مما يؤدي إلى تأجيج توترات قائمة على الهوية أكثر عمقاً. حيث تلعب الشخصيات الإعلامية والدبلوماسيون والشخصيات العامة الأخرى دوراً حاسماً في تحديد ما إذا كان السكان ينظرون إلى الرعاة على أنهم غزاة عنيفون أم أعضاء في مجتمع مشترك (انظر أيضاً 7.3 – الرسائل العامة حول "الرعي المتطرف").

ما الذي يجعل الرسائل العامة شاملة؟

> يسعى المسؤولون لوجهات نظر متنوعة. إن النزاعات المتجذرة في ممارسات الكفاف، مثل الإنتاج الحيواني والزراعة متغلغلة إلى جوهر الهوية الثقافية ويمكن أن تثير مشاعر قوية يتردد صداها خارج الأطراف المباشرة المعنية.

المثال 5-6

الخطاب المعزز في غرب إفريقيا

عملت حركات متمردة مختلفة في منطقة الساحل السوداني على بناء الدعم من خلال العزف على وتر المظالم الرعوية أو الهويات العرقية والدينية، من الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى إلى الاتحاد من أجل السلام في إفريقيا الوسطى. فعلى سبيل المثال، هناك جزء رئيسي من منصة جبهة تحرير–ماسينا المتمردة في مالي، وذلك من أجل الوصول الحر إلى موارد الرعي الغنية في دلتا النيجر الداخلية، وقد تردد صدى هذه النداءات بين رعاة الفولاني الذين يشكلون جزءاً كبيراً من أعضاء المجموعة. وغالباً ما يتم تصوير مشاركة مجتمعات الفولاني (الرعوية تقليدياً) في حركات التمرد المنظمة والعنف الطائفي في وسائل الإعلام والخطاب العام على أنها خطوة نحو "الفولنة" أو "الأسلمة"، بدلاً من كونها استجابةً للتنافس على الموارد. حتى عندما يتم استخدام هذا الخطاب للفت الانتباه إلى العنف المرتكب ضد المدنيين – كما هو الحال بالنسبة للعنف ضد الدوغونز في مالي أو المزارعين المسيحيين في نيجيريا – فقد يكون لذلك الخطاب عواقب وخيمة. إن استخدام مثل هذه اللغة المشحونة سوف يؤدي إلى تآكل التمييز المهم بين الفولاني كشعب عرقي يصل تعداده إلى عشرات الملايين والعدد القليل من الأشخاص الذين ينخرطون في أنشطة التمرد أو العنف.

يمكن أن تصبح الرسائل العامة حول هذه النزاعات مختزلة ومستقطبة بسهولة من قبل أولئك الموجودين في العواصم أو المناطق الحضرية حيث يتم تضخيم المعلومات المضللة في وسائل الإعلام. لكن الروايات التي تنتشر في وسائل الإعلام أو من قبل الشخصيات البارزة قد لا تعكس بدقة التجربة المعيشية للرعاة أو سكان المناطق الريفية النائية. يتعين على الصحفيين والدبلوماسيين والشخصيات العامة إعطاء الأولوية لمجموعة من الأصوات – دون أن ينحصر ذلك في الرعاة فقط وإنما لجميع أولئك الموجودين في المناطق المحيطة – للوصول إلى أحكام أو استنتاجات حول أحداث النزاع المتعلقة بالرعي.

> تعترف الرسائل العامة بالدوافع المتعددة للنزاع وتتعاطف مع ضحايا العنف. كما هو موضح في مجموعة الأدوات هذه، غالباً ما تكون النزاعات المتعلقة بالرعي مدفوعة بعوامل وأسباب متعددة ومتداخلة، من سياسات استخدام الأراضي إلى الحركات العرقية والقومية.

إن عزل سبب واحد من أسباب النزاع مع إهمال الأسباب الأخرى يمكن أن يوحي إلى مجتمعات معينة بأن تجاربهم أو المظالم الخاصة بهم غير مهمة. فالتركيز بشكل ضيق على النشاط الإجرامي، على سبيل المثال، يعني صرف النظر عن المخاوف المشروعة للسكان المستبعدين من الموارد لأسباب عرقية. كما ينبغي للرسائل العامة أن تقر بالطبيعة المتداخلة والتاريخية لهذه النزاعات دون أن تتجاهل واجب الحكومة في تأمين السلامة والحقوق والوصول إلى الخدمات لجميع المواطنين.

ما الذي يجعل الرسائل العامة مثيرة للانقسام؟

> تبرر الرسائل إلقاء اللوم الجماعي على مجموعات سكانية بأكملها. عندما يركز عنوان إخباري أو بيان عام على الهوية العرقية أو الدينية للجاني، فقد يساهم ذلك في التصور الخاطئ بأن جميع المنتمين لهذه المجموعة هم من يتحملون المسؤولية. ويشكل هذا تحد متكرر في وصف الهجمات التي ترتبط بقبائل الفولاني. فاستخدام ألقاب مثل "إرهابي فولاني" يعزز التصور بأن الهوية العرقية للفولاني هي بطريقة ما سبب للعنف.

الرأي | تعليق

الحرب الجديدة ضد المسيحيين الأفريقيين

المعتدون من قبيلة الفولاني "هم متطرفون إسلاميون من طراز جديد، وهم يرتبطون بشكل أو بآخر مع بوكو حرام"، ولكنهم موجودون في كافة أنحاء نيجيريا.

قد يكون هذا خطأً يصعب التعامل معه عند مناقشة النزاعات التي تشارك فيها الميليشيات أو الجماعات المتمردة التي يتم تنظيمها حول قاعدة عرقية أو هوية دينية معينة. يستطيع المتدخلين معالجة هذا الخطر من خلال دعم تدريب الصحفيين المحليين على ممارسات إعداد التقارير المراعية لحساسية النزاع وعن طريق التأكد من أن التصريحات التي تصدر عن المسؤولين العامين تتجنب لغة الوصم لهويات معينة.

> يظهر المسؤولون بمظهر المنحازين من خلال تجاهلهم لشهادات الأقليات. ينظر أطراف النزاعات القائمة على الهوية إلى أنفسهم على أنهم ضحايا وليسوا جناة على الإطلاق. إن الجهود المبذولة لتسليط الضوء على وجهات نظر مجموعة أو مطالبها أو تحديد أولوياتها حتى لو كانت في مصلحة الإنصاف، قد تعتبر إهانة بالنسبة للمجموعات الأخرى. ركزت مجموعة الأدوات هذه على الشواغل والحقائق الواقعية التي تواجه الرعاة، لكن وجهات نظر المزارعين الريفيين وتجاربهم صحيحة بنفس القدر. ينبغي إجراء جرد لشواغل جميع المجتمعات وإدراجها في أي ممارسة عامة، من حملات الرسائل إلى جلسات الاستماع العامة.

مقتل مسيحيين نيجيريين في هجوم عنيف بكمين للفولاني بالصواريخ

بقلم: جاكسون إليوت، مراسل كرستيان بوست

انهضوا، دافعوا عن دولتكم ضد هجمات الرعاة – ثيوفيلوس دانجوما

الأحد، 25 مارس 2018 8:18 ص | عناوين الأخبار اليومية | 2 تعليق

قد يؤدي تمثيل الجماعات العرقية الرعوية في وسائل الإعلام إلى تعزيز التحيزات بين الجماعات وإلى حلقات من الصراع. تظهر هنا مجموعة مختارة من عناوين الأخبار التي توضح كيف تظهر اللغة المثيرة للانقسام في وسائل الإعلام، من وول ستريت جورنال (أعلى اليسار)، وأخبار المساء (أعلى اليمين)، وكرستيان بوست (الأسفل).

أسئلة تستدعي النظر

عند تكييف الوحدة السادسة وفقاً لسياقكم

1. من يوفر العدل؟

أ. إلى من يلجأ أفراد المجتمع لحل النزاعات المتعلقة بالثروة الحيوانية؟

ب. هل هناك منتديات متنافسة أو متداخلة لحل الخلافات؟

2. هل هذه الأنظمة كافية / مرضية؟

أ. هل يشعر أفراد المجتمع أن الهياكل أو الآليات الخاصة بمعالجة النزاعات على الموارد عادلة وتؤدي إلى نتائج مرضية؟ كيف يتم تمثيل المرأة بشكل مناسب في هذه الهياكل والآليات؟

ب. هل يُنظر إلى قادة المجتمع أو السلطات المحلية على أنهم يمثلون بشكل عادل مصالح الرعاة المتنقلين والسكان المستقرين؟

3. ما هي العلاقة بين الرعاة والمجتمعات المستضيفة؟

أ. أين يتفاعل السكان الرعاة مع المزارعين بانتظام؟

ب. ما هي الروابط الاجتماعية أو الاقتصادية التي تربطهم معاً، وكيف يمكن توثيقها؟

4. كيف يتم الوصول إلى الرعاة؟

أ. ما هو مستوى تكنولوجيا الاتصالات المتاحة للأشخاص في المناطق النائية؟

ب. ما هي القنوات الحالية للرعاة للتواصل مع بعضهم البعض ومع المجتمعات الأخرى؟

ج. ما هي أنواع البرامج الإعلامية والتعليمية والترفيهية التي يمكن أن تصل إلى مجموعات متنوعة من الرعاة؟

5. كيف يتم تمثيل الرعاة في الخطابات الإعلامية والعامة؟

أ. هل تنظر المجتمعات المستضيفة إلى الرعاة على أنهم خطر أمني؟

ب. ما مدى موثوقية التقارير الإعلامية؟

ج. هل من الشائع رؤية لوم جماعي أو عقاب في جرائم الرعي؟ هل هذا اللوم له ما يبرره من حيث الهوية العرقية أو الدينية أو القبلية؟ ما هي مصادر المعلومات التي تحرك هذه الروايات؟

الانتقال إلى:

الوحدة الأولى – التنمية الريفية – غرس النمو الاقتصادي الريفي العادل والحد من الأسباب المزمنة للنزاع.

الوحدة الثانية – البيئة والحفظ – دمج النزاع المرتبط بالرعي في جهود الحفظ.

الوحدة الثالثة– الحاكمية وسيادة القانون – تشجيع المشاركة العامة في إدارة المراعي الرعوية.

الوحدة الرابعة– التكامل الإقليمي – فهم الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود لسبل عيش الرعاة وعلاقتها بالنزاع.

الوحدة الخامسة– النوع الاجتماعي وتمكين المرأة – تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفهم النوع الاجتماعي في النزاع المرتبط بالرعي.

الوحدة السادسة– إدارة النزاع – تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاع بطريقة سلمية.

الوحدة السابعة– إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب – معالجة تقاطع الرعي والإجرام والتمرد العابر للحدود.

الوحدة الثامنة– السلام المدني و الرقمي – عمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني

موارد إضافية

يتعاون المجتمع المدني وقوات الأمن كجزء من برنامج البحث عن أرضية مشترك في جنوب السودان. الصورة: البحث عن أرضية مشتركة

الوحدة السابعة

إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب

هذه الوحدة تغطي كيفية:

1. تطوير نهج مجتمعية للأمن بحيث تتكيف مع احتياجات السكان الرعاة ولا تغذي الاستقطاب.

المسألة

تتزايد الإشارة إلى الرعي في مناقشات السياسات والبرمجة حول الجريمة العابرة للحدود ونشاط الجماعات المسلحة، حيث يتم تصوير الرعاة غالباً على أنهم ناقلون محتملون للجريمة العنيفة و / أو الإرهاب العابر للحدود الوطنية. وفي حين أنها مرتكزة على مخاوف مشروعة بشأن أنشطة بعض الرعاة، إلا أن هذه العدسة تُستخدم أيضاً لتبرير الممارسات التمييزية أو التعسفية من قبل القوات الحكومية والمجتمعات المحلية.

يعتبر الإنتاج الحيواني في جميع أنحاء العالم نقطة محورية للنشاط الإجرامي عندما يرتفع الطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية، كما هو الحال في منطقة الساحل السوداني. كما أن الثروة الحيوانية تعتبر من بين الأشياء الأكثر قيمة التي يمكن للناس امتلاكها في المناطق الريفية، وكثيراً ما تتحرك مسارات الهجرة الرعوية عبر الأراضي النائية حيث تزدهر الجماعات الإجرامية. ولا تعتبر سرقة الماشية أو ابتزاز أصحابها ممارسة جديدة، ولكن في السنوات الأخيرة أدى انتشار الأسلحة والقوة المتزايدة للجماعات الإجرامية والمتمردة إلى اشتباكات متكررة وفتاكة بين لصوص الماشية المحترفين وحراس المواشي المسلحين. كما أن عمل الشرطة في المناطق الحدودية والأراضي الريفية يعتبر تحدياً حتى خارج مناطق النزاع النشطة، وتفتقر العديد من الدول إلى الموارد اللازمة للحماية من أعمال اللصوصية المتزايدة.

لقد تكيف الرعاة بطرق مختلفة لحماية سبل عيشهم. حيث يقوم أصحاب الثروة الحيوانية الأكثر ثراء بتوظيف المزيد من الحراس المسلحين عندما يحتاجون إلى نقل مواشيهم عبر الأراضي غير الآمنة، في حين يضطر العديد من رعاة الكفاف للتنقل إلى مناطق أو طرق جديدة حيث قد ينتهي بهم المطاف إلى نزاع مع المزارعين المحليين. وقام بعض الرعاة بتشكيل تحالفات مع الجماعات المسلحة المحلية، وعملوا كقنوات للإمدادات أو الاتصالات. على سبيل المثال، وجهت اتهامات لبعض رعاة مبوروو في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم الدعم لجيش الرب للمقاومة، على الرغم من أن مبوروو أنفسهم غالباً ما يكونون ضحايا للعنف من جانب جيش الرب للمقاومة.

على الرغم من أن الرعاة هم أهداف شائعة للسرقة أو الاستغلال، إلا أن بعضهم ينخرط أيضاً في الاتجار أو الصيد غير المشروع. وقد تكون طرق الهجرة الرعوية التي تخترق المناطق النائية والعابرة للحدود والتي هي خارج إشراف الدولة أماكن مثالية لنقل المخدرات أو البنادق أو غيرها من السلع غير المشروعة. وعلى الرغم من أن الرعاة الذين ينخرطون في أعمال عنف أو نشاط إجرامي ما هم إلا أقلية، فإنه غالباً ما يكون هناك تذرع بسلوكهم لإذكاء الخوف من الرعاة أو مجموعات عرقية معينة من الرعاة (انظر الوحدة 6 – إدارة النزاع). يبدو أن التصور بأن الرعاة عموماً يشكلون تهديداً أمنياً له ما يبرره بسبب التكتيكات التي يستخدمونها للبقاء على قيد الحياة – كتسليح أنفسهم للحماية من قطاع الطرق، وتجنب سلطات الدولة عند عبور الحدود، أو السفر على طول الطرق التي اختيرت للتهريب. في نظر الجمهور، يتم اختزال هذه الفروق الدقيقة في تصور أبيض–أسود للجماعات الرعوية كمجرمين، وهو تبسيط لا يعترض عليه مسؤولو إنفاذ القانون الوطني ومسؤولو مكافحة الإرهاب.

استراتيجيات التدخل

7.1 – الأمن الموجه نحو المجتمع

7.2 – إصلاح قطاع الأمن

7.3 – الرسائل العامة حول "الرعي المتطرف"

غالبًا ما يحمل الرعاة أسلحة صغيرة لحماية القطعان. يظهر هنا رجل يحمل بندقية وهو يسير بين الماشية في أوديير، جنوب السودان. الصورة: سيمون ماينا/ وكالة الصحافة الفرنسية من خلال جيتي إميجز.

حلقة عدم الاستقرار في المناطق الرعوية

يتم سرقة الماشية الرعوية في السوق المحلية

سيادة القانون ضعيفة في قرية ريفية

يتصاعد الاتهام بإتلاف المحاصيل أو سرقة الماشية إلى هجمات انتقامية

يستأجر أصحاب المواشي الآخرون حواساً مسلحين أو يشكلون مجموعات حماية ذاتية

يرى سكان القرية أن الرعاة المسلحين يشكلون تهديداً

7.1 – الأمن الموجه نحو المجتمع

نوع التدخل: مبرمج/ السياسة

الوصف: غالباً ما يكون قادة المجتمع هم أول من يحدد التهديدات العنيفة ويستجيب لها، لا سيما في المراعي البعيدة حيث يكون انتشار قوات الأمن ضئيلاً. وقد يكون هؤلاء القادة المحليين بمثابة مرشدين ومخبرين لقوات الأمن للمساعدة في تركيز تدخلاتهم على المناطق عالية الخطورة من حيث سرقة الماشية أو التهريب أو الاختطاف أو القتل الانتقامي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعمل أنظمة الإنذار المبكر التي يديرها المدنيون (EWS) في المناطق النائية على تزويد مقدمي خدمات الأمن المنهكين بمعلومات بالغة الأهمية حول الأماكن التي ينبغي لهم تركيز مواردهم المحدودة فيها (انظر أيضاً 4.3 – تنسيق الأمن الإقليمي). ومع ذلك، فإن الأمن الموجه نحو المجتمع في المناطق المتنازع عليها أو غير التابعة لدولة محددة يتطلب موازنة دقيقة للمصالح وجهوداً جبارة لبناء الثقة. إن تعزيز التعاون مع الجماعات الرعوية قد ينطوي على تحديات خاصة لأن الثقة في سلطات الدولة قد تكون منخفضة للغاية بعد تاريخ طويل من إهمالهم.

ما هي عوامل نجاح الأمن الموجه نحو المجتمع؟

> تعمل البرامج على تجريب فرص التعاون بين المدنيين وقوات الأمن من أجل بناء الثقة. لا تكون الحلول الأمنية الفعالة بقيادة المجتمع ممكنة عندما يشعر المواطنون المحليون بالخشية من قوات الأمن. إذ يمكن لقوات الأمن أن تخضع المواطنين للابتزاز، أو أن تمارس سلوكيات البحث عن الريع، أو التواطؤ علانية مع المجرمين. وحيثما مر الرعاة بتجارب مماثلة، سوف يعمدون إلى تجنب قوات أمن الدولة.

إن إعادة بناء هذه الثقة تتطلب زيادة وتيرة وعمق التفاعلات الإيجابية بين المدنيين والجهات الأمنية. في النيجر، على سبيل المثال، أوجدت منظمة البحث عن أرضية مشتركة فرصاً للاتصال والتواصل بين قوات الأمن والمواطنين المحليين من خلال المشاركة في سباقات الهجن. وسيكون لفتح خطوط الثقة والتواصل دور في تمكين الرعاة وقوات الأمن المحلية من العمل معاً لاستعادة الماشية المسروقة، حتى عبر الحدود الوطنية.

يجب تعزيز الأشكال العملية للتعاون المحلي (على سبيل المثال، لجان مراقبة الأحياء) من خلال أنشطة كسب التأييد التي تجعل المكلفين بالواجب مسؤولين عن انتهاكات الحقوق المرتكبة ضد مجموعات الرعاة (أو المجموعات الريفية الأخرى).

المثال 7-1-أ

المجتمعات المحلية وموظفو الحدود يواجهون سرقة الأبقار في ليبتاكو–غورما

على طول الحدود بين مالي والنيجر، أعاقت حركة الماشية المسروقة عبر الحدود استجابات إنفاذ القانون لسرقة الماشية. لا تمتلك سلطات النيجر التي تصادف ماشية مسروقة من مالي أي طريقة لمعرفة كيفية الاتصال بمالكيها. وليس لضحايا السرقة أي وسيلة للوصول إلى السلطات وعليهم أن يأخذوا على عاتقهم مهمة التجول بحثاً عن مواشيهم. وابتداءً من عام 2017، قادت منظمة البحث عن أرضية مشتركة تدخلاً لبناء الثقة والتنسيق بين السلطات والمجتمعات المحلية في المناطق الحدودية. وشمل ذلك الحوار بين قيادات قوات الأمن، وإنشاء شبكة إنذار مبكر، وتنظيم منتديات للرعاة للتحدث مع قوات الأمن مباشرة. وكان نتاج ذلك إنشاء قنوات أقوى لتبادل المعلومات. وصار بإمكان ضحايا السرقة الإبلاغ عن معلومات مهمة، مثل وقت وموقع سرقة حيواناتهم، بدلاً من الشعور بالحاجة إلى تحقيق العدالة بأيديهم.

> تفتح قوات الأمن المجال للخدمات الإنسانية وبناء السلام المحلي. هناك العديد من النقاط الساخنة الرئيسية للعنف المرتبط بالرعي عبر السودان والساحل والتي هي مناطق غير آمنة حيث لا يمكن فيها تنفيذ برامج بناء السلام والتنمية. حيث تستطيع بعثات حفظ السلام أو قوات الأمن الأخرى أن توفر "مساحات آمنة" حيث يمكن لموظفي البرامج والمستفيدين الاجتماع لإجراء حوارات حول طرق الترحال الرعوي أو المدارس الميدانية المتنقلة أو التجارة المحلية.

> يسمح تحليل المخاطر التشاركي للمواطنين بإبلاغ أجهزة إنفاذ القانون في المناطق عالية الخطورة. قد تتطور عمليات قطع الطرق في المناطق الريفية حيث يكون إنفاذ القانون في السياقات النائية ضعيفاً في الموارد والموظفين، لتصبح تهديداً عاماً خطيراً، مما يعيق سبل العيش المحلية ويعرض ملكيات الماشية للخطر. وغالباً ما تتمتع المجتمعات المحلية بمعرفة قيمة حول كيفية عمل الجهات الإجرامية في بيئتها، وغالباً ما تكون المعرفة أعلى بكثير من قوات أمن الدولة التي تكون بشكل عام جهات خارجية. حيث تضع هذه الميزة المجتمع على قدم المساواة مع سلطات إنفاذ القانون وتخلق فرصة لحل المشكلات بشكل مشترك مع المجتمع كشريك لا كضحية فحسب أو كمصدر للمعلومات أو مشتبه به. إن إعادة تعريف السلامة العامة من خلال الشراكات المجتمعية يمكن أن تساعد أجهزة إنفاذ القانون في إعطاء الأولوية لتهديدات عامة محددة تهم المواطنين أكثر من غيرها.

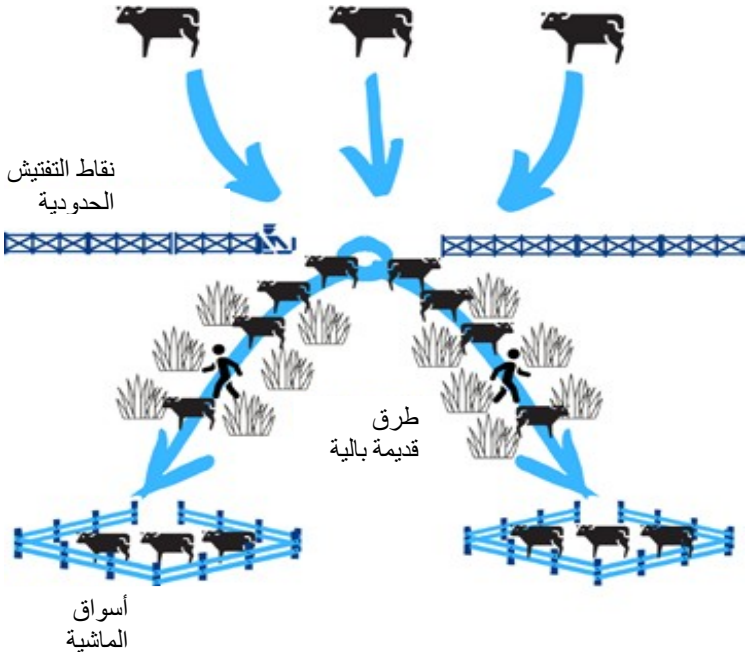

إن حركة الماشية الرعوية عبر المناطق غير الآمنة تجعلها عرضة لمخططات السرقة أو الابتزاز. هناك عدد من "نقاط الاختناق" المحتملة التي قد تتعرض فيها الماشية للخطر. قد تكون الحركة عبر الحدود لحظة عالية الخطورة بالنسبة للسرقة، حيث أن نقل الماشية المسروقة عبر الولايات القضائية والتي يمكن أن يسمح لها بالمراوغة من الوقوع في الأسر، وغالباً ما يكون انتشار قوات الأمن أكثر من قدرتها على مراقبة المناطق الحدودية البعيدة. وقد تكون طرق الترحيل الراسخة أيضاً أهدافاً سهلة للجماعات المسلحة التي تقيم حواجز على الطرق وتعتمد على رسوم المرور. أخيراً، قد تكون أسواق الماشية أيضاً مناطق عالية المخاطر، حيث إنها مناطق تتجمع فيها الماشية بشكل جماعي وغالباً ما توفر القليل من البنية التحتية الأمنية المادية.

ما هي عوامل فشل الأمن الموجه نحو المجتمع؟

> حشد المجتمعات في مجموعات للدفاع عن النفس. يُعد نشاط القصاص الأهلي مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في المناطق النائية من منطقة الساحل السوداني حيث لا يحصل المدنيون على العدالة من مؤسسات الدولة. ولا يمكن للمجتمعات التي تتعرض لتهديد مباشر من الجماعات المسلحة غير الحكومية أو الجماعات المتنافسة أن تعتمد على حماية الدولة وقد تعمد إلى حمل السلاح دفاعاً عن النفس. وقد تشكل المجموعات الرعوية أو المجتمعات الزراعية ميليشيات للدفاع عن النفس لحماية الماشية أو المحاصيل أو السعي نحو الانتقام رداً على الهجمات أو الأضرار التي تلحق بالممتلكات.

في جمهورية إفريقيا الوسطى، استخدمت الجماعات المسلحة حواجز الطرق لابتزاز الرعاة العابرين، مما أجبر بعض الرعاة على نقل مواشيهم إلى مناطق أخرى أو التخلي عن مصدر رزقهم. يظهر هنا أحد الرعاة يأخذ ماشيته إلى سوق في ضواحي بانغي، جمهورية إفريقيا الوسطى. الصورة: جان تشونج / جيتي إميجز

يجب أن تكون التدخلات التي تركز على الحلول الأمنية التي يقودها المجتمع المحلي حريصة على تجنب خلق فرص للعنف أو تعزيز مصداقية جماعات الميليشيات. يمكن أن تكون التدخلات البرامجية التي يتم إدارتها بشكل جيد والتي تحدد أدواراً ومسؤوليات متفق عليها بشكل متبادل للمدنيين وقوات الأمن تدبيراً قيماً لمنع الاعتماد على القصاص الأهلي أو حماية العدالة الأهلية

> ترى السلطات المحلية أو الوطنية أن النهج الموجهة نحو المجتمع للأمن تمثل تهديداً. يتباين الهيكل المؤسسي لإنفاذ القانون عبر منطقة الساحل السوداني، ولا يوجد إجراء واحد مناسب لكافة النماذج يمكن أن ينجح في جميع أنحاء المنطقة. ويمكن اعتبار التدخلات الرامية إلى تعزيز دور قادة المجتمع في الأمن المحلي بمثابة تحدٍ للسلطات المحلية أو الوطنية، لا سيما في المناطق التي تتعرض فيها سلطة الدولة بالفعل لتحدي الجماعات المسلحة غير الحكومية.

المثال 7-1-ب

قوات حفظ السلام تحمي الأسواق في أبيي

في منطقة أبيي الحدودية المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، كان الوصول إلى الأراضي الرعوية والزراعية نقطة نزاع رئيسية بين قبيلتي المسيرية والدينكا نجوك. ولطالما هاجر رعاة المسيرية من الشمال مع مواشيهم جنوباً إلى أبيي للوصول إلى المراعي والمياه خلال موسم الجفاف، وكان التجار من كلا المجتمعين يلتقون في الأسواق المحلية لبيع الماشية والسلع الأخرى. لكن وفي خضم العنف المدني واستقلال جنوب السودان، انقطعت هذه التفاعلات. وتم إعادة إحياء العلاقات الاقتصادية جزئياً في عام 2016 من خلال سوق أمييت، الذي تم إنشاؤه بعد سلسلة من جهود بناء الثقة بين المجتمعات والتي يسرتها منظمات محايدة مثل كونكورديس إنترناشيونال ومنظمة الفاو. لكن وبسبب استمرار انعدام الأمن على الحدود، تدخلت القوة الأمنية المؤقتة للأمم المتحدة في أبيي لتوفير الحماية للتجار. فبدون النهج المنسق بين تدخلات بناء السلام المدنية التي يمكن أن تعيد العلاقات بين الطوائف ووجود قوات الأمن الدولية التي يمكن أن توفر عنصراً من الأمن، لم يكن لهذا المكان التجاري أن يكون ممكناً في ظل النزاع المستمر.

تعتبر قوات الأمن ذات الصلاحيات المتخصصة والقدرة على معالجة القضايا الأمنية المتعلقة بالرعي ضرورية، ولكن من الذي يجب أن يلعب هذا الدور؟ يظهر هنا أحد جنود حفظ السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) يقف حارساً في أبيي في عام 2010. كانت أبيي خطاً رئيسياً في الصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، وهي منطقة رئيسية للانتقال عبر الحدود. الصورة: جويوم لافالي/ وكالة الصحافة الفرنسية من خلال جيتي إميجز.

7.2 – إصلاح قطاع الأمن

نوع التدخل: مبرمج/ السياسة

الوصف: أضحت المراعي المفتوحة والحدود المليئة بالثغرات التي يسكنها الرعاة أرضاً خصبة للجماعات المسلحة للانخراط في التهريب أو سرقة الماشية أو غير ذلك من التجارة غير المشروعة. وبوصفهم أهدافاً سهلة للسرقة أو الابتزاز، استجاب الرعاة من خلال التحالف مع مجموعات الميليشيات، أو توظيف الأمن الخاص، أو نقل الماشية من المسارات المعترف بها ونقاط التفتيش الحدودية الرسمية.

إن تعزيز الأمن في هذه المناطق النائية وضمان الترحال الرعوي الآمن سيكون من شأنه أن يحد من العنف ويقطع الإيرادات عن الجماعات المتمردة والعصابات الإجرامية. في بعض الدول، تخضع هذه المناطق للمراقبة من قبل قوات أمن متخصصة (كما هو الحال في الحرس البدوي في تشاد أو الجوالة الزراعيين في نيجيريا). ومن الناحية النظرية، تسد هذه الأنواع من القوات فجوة حرجة في إنفاذ القانون كقوة خفيفة وسهلة الحركة ولديها القدرة على التعامل مع المجتمعات في المناطق النائية. ومع ذلك، غالباً ما تكون هذه القوات ضعيفة الموارد مقارنة بالجماعات الإجرامية المحلية. وتكافح أجهزة إنفاذ القانون المتخصصة وأمن الحدود التحديات في ظل نقص الموارد والقدرات التقنية، وهي تحديات تتفاقم بسبب الافتقار إلى الثقة العامة والمساءلة.

إن أي أجندة لإصلاح قطاع الأمن تهدف إلى معالجة اللصوصية في المناطق الريفية ونشاط المتمردين يجب تكييفها بحيث تعالج التوترات المحتملة بين قوات الأمن والسكان الرعاة أو غيرهم من سكان المناطق النائية.

يُعد الحرس الوطني وحرس البدو الرحل في تشاد أحد الأمثلة على القوة الأكثر تخصصاً في مراقبة الجرائم المتعلقة بالماشية على الحدود. تظهر هنا دورية حرس الهجانة على الحدود السودانية التشادية في أبولو كور (دارفور)، شرق تشاد. الصورة: توماس كوكس/ وكالة الصحافة الفرنسية من خلال جيتي إميجز

المثال 2-7

إنفاذ القانون الجوّال في تشاد

يعتبر الحرس الوطني وحرس البدو الرحل في تشاد (وكان يعرف سابقاً باسم الحرس الإقليمي) قوةً أمنية تشادية محلية تشكلت في ستينيات القرن العشرين لتوفير الأمن للمسؤولين، وحماية المباني الحكومية والسجون، والحفاظ على النظام في المناطق الريفية. ويتم تكييف الضباط الذين يعملون على ظهور الخيل أو الجمال من أجل مجاراة التضاريس في مناطق البدو. وبصفتهم المسؤولون عن الحفاظ على النظام الريفي، فهم يعتبرون الجهاز الذي غالباً ما يتعامل مع مراقبة مسارات الترحال الرعوي والنشاط في المتنزهات الوطنية ومعالجة سرقة الماشية. وعلى الرغم من أن الحرس الوطني وحرس البدو الرحل في تشاد يجسد مثالاً على جهاز من أجهزة إنفاذ القانون والذي تكيف مع سياق الرعاة الرحل، فقد واجه أفراده اتهامات بالتمييز والعقاب المفرط وضعف التنسيق مع قوات الأمن الأخرى. ففي أكتوبر 2018، على سبيل المثال، اعتقل الجنرال صالح إبراهيم من الحرس الوطني وحرس البدو الرحل في تشاد 15 زعيماً من زعماء القرى لرفضهم التوقيع على وثيقة التنازل عن حقهم في ملكية الأرض وأخضعهم لمعاملة مهينة.

ما هي عوامل نجاح إصلاح قطاع الأمن؟

> تنقح صلاحيات قوات الأمن ذات الصلة لتشمل العنف المرتبط بالرعي. تمثل مشاركة الرعاة في حركات التمرد أو الجرائم العنيفة تحديات فريدة لإنفاذ القانون وقطاع الأمن الأوسع – مثل تتبع الحركة عبر الحدود وبناء الوصول والثقة مع المجتمعات النائية والتمييز بين الرعاة والمواطنين المسلحين والمقاتلين غير المتفرغين. إن هناك حاجة واضحة لمقدمي خدمات الأمن، الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات والتفويضات اللازمة للتعامل مع سرقة الماشية والعنف المرتبط بها في المناطق الرعوية. ومع ذلك، لم يدمج الرعي بشكل ثابت في اختصاصات ومهام الجيش أو قوات مكافحة الإرهاب أو قوات حفظ السلام التي تتعامل مع هذه القضايا، حيث وجدت مراجعة واحدة أجريت من قبل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في منطقة الساحل السوداني أن بعثة واحدة فقط – وهي البعثة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) – من بين البعثات الست التي تتعامل مع الرعي في عملياتها، قد أشارت إليه في إطار ولايتها لعام 2019، دون تركيز أكثر وضوحاً على العنف المرتبط بالرعاة، وسيظل التعاون مع مجموعات المواطنين التي تعمل على معالجة الأسباب الجذرية مخصصاً.

> آليات رصد الحقوق والإبلاغ عنها متنقلة ومتكيفة بشكل جيد مع الاحتياجات المحددة للمجتمعات الرعوية. عانت المجموعات العرقية الرعوية من الانتهاكات والفظائع ليس فقط من الهجمات الطائفية، ولكن أيضاً من خلال العنف الذي تقره الدولة. في عام 2020، على سبيل المثال، أدى الكشف عن مقابر جماعية لضحايا غالبيتهم من الفولاني في بوركينا فاسو إلى اتهام المواطنين للقوات الحكومية بتنفيذ عمليات إعدام مستهدفة. كما تواجه مراقبة الحقوق للمجتمعات الرعوية عدداً من التحديات، أولاً وقبل كل شيء الافتقار إلى الوصول والثقة. هناك حاجة لاستراتيجيات متنقلة ومشبكة للغاية للوصول إلى المجموعات الرعوية أثناء التنقل. وبدلاً من ذلك، قد يتدخل المراقبون المدنيون مع قوات أمن الدولة التي تقوم بدوريات في المناطق الرعوية النائية حيث تزدهر عمليات الإغارة على الماشية والتهريب والجرائم المسلحة. ويمكن لمراقبي الحقوق أيضاً العمل من خلال مؤسسات وسيطة (الخدمات البيطرية، المساجد) لتتبع التقارير وتأكيد الحسابات الثانوية من خلال العلاقات الأسرية المستقرة، أو غير ذلك من أشكال البحث والتحقق غير المباشرة.

> الرعي العابر للحدود مدرج في نطاق مبادرات مكافحة الفساد وإصلاح قطاع الأمن. إن تتبع ورصد الترحيل عبر الحدود يوفر لقوات أمن الدولة فرصاً فريدة للابتزاز والتواطؤ مع شبكات التهريب والكسب غير المشروع. وقد عرف عن سلطات الدولة، على غرار الجماعات المسلحة، أنها تفرض ضرائب على حق المرور على الماشية العابرة أو تطلب عمولات مقابل تسهيل التهريب أو الاتجار غير المشروع. فلا يكون للرعاة الذين ترتبط سبل عيشهم بالكامل بأخذ الماشية إلى السوق أي خيار سوى الامتثال. إن غياب الرقابة القانونية يعني أن عناصر الأمن الذين يعملون بعيداً عن السلطة المركزية سوف يفلتون من العقاب. يجب أن يتضمن تدريب قوات الأمن أو موظفي الحدود على حقوق الإنسان، والمساءلة العامة، والأمن الذي يحركه المجتمع المحلي، وتدابير مكافحة الفساد، محتوى متخصصاً عن الرعي.

> تعمل البرامج على تعريف قوات الأمن بحقوق الترحال الرعوي، والقوانين، والأعراف. غالباً ما تكون السياسات والاتفاقيات متعددة الأطراف التي تحكم الوصول إلى الموارد والحركة عبر الحدود غامضة أو غير واضحة من حيث كيفية تطبيقها عملياً (انظر الوحدة 3 – الحاكمية وسيادة القانون). ويؤدي هذا إلى مواقف تتبنى فيها قوات الأمن والرعاة افتراضات مختلفة حول المسموح والممنوع، ويمكن للتدريبات التنشيطية للموظفين المسؤولين عن مراقبة الحدود أو تحركات المواشي أن تؤدي إلى تحسين تطبيق القوانين السارية.

> تسهل البرامج مزيداً من التنسيق بين موظفي الحدود ووكالات إنفاذ القانون والسلطة القضائية عبر الولايات القضائية الوطنية. يعد الترحال الرعوي عبر الحدود مصدر قلق مشترك بين الأجهزة الحكومية التي قد لا تتعاون بطريقة أخرى – من القوات العسكرية الوطنية التي تراقب تهريب الأسلحة إلى حراس الحدائق الذين يتعاملون مع الصيد الجائر إلى موظفي الحدود الذين يراقبون الماشية المسروقة. ينبغي لأي رؤية مثالية لتأمين هذه المناطق الحدودية أن تتضمن تحقيق التوازن بين القدرات والمهام المتميزة لقوات الأمن المختلفة. قد تكون القوات العسكرية مناسبة تماماً لتأمين الحدود من الهجوم ولكن لا ينبغي استخدامها كبديل لحرس الحدود المسؤولين عن التحقق من أن القطعان المارة مسجلة بشكل صحيح. كما ينبغي لأي نظام فعال أن يتضمن تحديداً واضحاً للمسؤوليات والآليات القوية للتعاون بين مختلف قوات الأمن على جانبي حدود معينة.

> توسع البرامج الوصول إلى التقنيات الجديدة لتتبع حركات الماشية. تعتبر القدرة على مراقبة الماشية على نطاق واسع بالغة الأهمية في منع السرقة، وتنظيم حجم القطيع في الأراضي العامة، وتتبع انتشار الأمراض. ويمكن لتقنيات مثل أطواق نظام تحديد المواقع العالمي، التي تم تبنيها بالفعل من قبل بعض مالكي الماشية في نيجيريا، أن تخفف العبء على موظفي الحدود والأمن الذين يعانون من نقص الموارد. وقد تلعب الطائرات بدون طيار ووسائل المراقبة الجوية الأخرى دوراً مساعداً كأدوات مهمة لمراقبة تحركات القطيع في المراعي الشاسعة وغير الآمنة، كما فعلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بعض مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن تطبيق التقنيات الجديدة ليس مجرد مسألة استثمار في الأدوات والمعرفة والبنية التحتية الجديدة، فهي تتطلب موافقة الرعاة الذين ليس لديهم اتصال يذكر بالسلطات. ويجب أن يكون نشر أدوات التتبع الجديدة جزءاً من استراتيجية أوسع لبناء الثقة والشراكة والتي تشمل وسطاء موثوقين مثل القائمين بالتلقيح أو الاتحادات التجارية.

ما هي عوامل فشل إصلاح قطاع الأمن؟

> تسمح القوانين والسياسات القائمة بتكتيكات عقابية. إن العديد من الأساليب الابتزازية أو العقابية التي تخلق العداء بين الرعاة وقوات الأمن كرسوم المرور، أو حظر الرعي في الأراضي العامة، أو غرامات قطع أغصان الأشجار لتوفير المأوى لا تعتبر علامات على الفساد، ولكنها مفروضة أو مطلوبة بموجب القانون. وقد تواجه عملية بناء الثقة بين الرعاة وقطاع الأمن صعوبات لكسب الزخم عندما تكون السياسات الرسمية معادية لسبل العيش الرعوية.

> قوات الأمن تميز في حماية المواطنين. تتأثر علاقات المواطنين مع الجهات الأمنية بنفس التحيزات وانقسامات الهوية التي تدفع الديناميكيات بين الرعاة والمجتمعات المستضيفة. فعدم وجود حماية متساوية من قوات الأمن في منطقة الساحل، على سبيل المثال، قد ساعد في تغذية نمو الميليشيات العرقية القومية، بما في ذلك بين السكان الرعاة. وبصفتهم غرباء، قد يقع الرعاة الذين يهاجرون مع مواشيهم إلى بلدان أخرى عرضة للابتزاز وسوء المعاملة. ولن يؤدي تعزيز وجود أو قدرة قوات الأمن دون مراعاة لهذه الديناميكيات إلا إلى تفاقم النزاع القائم.

> ستؤدي استراتيجيات التدخل التي تحركها المصالح الأمنية إلى تقويض بناء السلام المدني. إن النزاعات المتعلقة بالرعي عبر الحدود غالباً ما تتطلب مزيجاً من الاستجابات الأمنية وغير الأمنية. فقد يتم التعامل مع الغارات الواسعة النطاق على الماشية، والقتل الجماعي، وإشراك الرعاة في حركات التمرد المسلحة من خلال مزيج من عمليات إنفاذ القانون أو حفظ السلام أو العمليات العسكرية. ومع ذلك، غالباً ما ترتبط أشكال العنف هذه بالنزاعات على الموارد اليومية أو الاستقطاب بين المجموعات العرقية. إن الاعتماد على الجيش أو أجهزة مكافحة الإرهاب أو إنفاذ القانون للتعامل مع كل شكل من أشكال النزاع المرتبط بالرعي يساهم في تأكيد سمعة الرعاة على أنهم يشكلون "تهديدات أمنية". ويجب إعطاء الأولوية إلى "تحديد الحجم الصحيح" ومواءمة صلاحيات ونفوذ قوات الأمن وتلك الخاصة ببناء السلام من المجتمع المدني.

أصبحت سرقة الماشية ظاهرة مهنية ومميتة بشكل متزايد في أجزاء كثيرة من منطقة الساحل السوداني وأولوية ملحة لإنفاذ القانون. يظهر هنا ضباط من قوة الشرطة أثناء البحث في قرية داجين غومو في منطقة الحكومة المحلية في سوميلا في نيجيريا حيث عثرت قيادة الشرطة على أبقار مسروقة من سارقي المواشي المشتبه بهم. الصورة: نورفوتو/ نورفوتو عن طريق جيتي إميجز

7.3 – الرسائل العامة حول "الرعي المتطرف"

نوع التدخل: السياسة العامة

الوصف: أثار العديد من المسؤولين الحكوميين والأجهزة الأمنية المسؤولة عن تأمين الأراضي الحدودية والمناطق الرعوية مخاوف بشأن النسبة الصغيرة نسبياً من السكان الرعاة الذين ينخرطون في النشاط الإجرامي والتمرد، والتي وصفتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بأنها "الرعي المتطرف". هناك أسباب وجيهة للقلق من وجود صلة بين سبل العيش الرعوية والنشاط غير المشروع، على النحو المبين في هذه الوحدة. ومع ذلك، غالباً ما يتم الاستشهاد بأنشطة الرعاة المتطرفين لإضفاء الشرعية على الشك في الممارسات الرعوية السائدة أو لتشويه صورة الجماعات العرقية الرعوية. حيث أدى التصور القائل بأن الرعاة (أو أعضاء الجماعات العرقية الرعوية) هم مجرمون عنيفون إلى إثارة التمييز والعنف بين الطوائف. وتقع على عاتق وسائل الإعلام والمسؤولين الحكوميين مسؤولية صياغة السرد بطريقة إيجابية وتقديم صورة متوازنة ودقيقة لأفعال الرعاة المتطرفين. وقد يعمل التدريب حول حساسية النزاع على مساعدة المراسلين والمسؤولين في تحدي تحيزاتهم الخاصة بشأن الجماعات الرعوية وصياغة وسائل اتصال غير مستفزة.

ما هي عوامل نجاح الرسائل العامة حول "الرعي المتطرف"؟

> تتميز الاتصالات بالدقة في تمييز الجهات المسلحة. لا يمكن اعتبار جميع الرعاة الذين ينخرطون في أعمال عنف أو نشاط إجرامي جزءاً من تمرد منظم أو جماعة إجرامية. فإذا تم التعامل مع كل حادث عنف يشمل الفولاني أو مبوروروكعمل إرهابي أو تهديد للأمن القومي، سوف ترد القوات المسلحة بشكل عشوائي أو بقوة مفرطة. يجب أن يتوخى المسؤولون الدقة في ملاحظة الاختلافات بين الميليشيات العرقية القومية، والجماعات الإجرامية، وعنف الغوغاء، والجهات الفاعلة المنفردة.

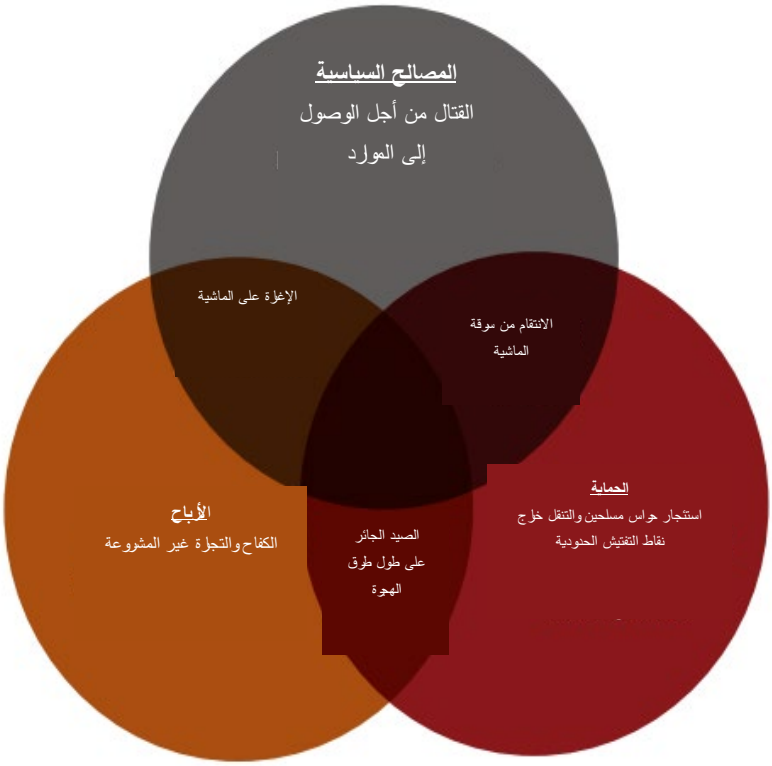

لماذا يشارك بعض الرعاة الأفراد في أنشطة إجرامية أو تمرد؟ قد تشمل العوامل المؤثرة مزيجاً من السعي وراء المصالح السياسية والانتهازية الاقتصادية والحاجة إلى الحماية الذاتية.

> تصف الاتصالات الأحداث والأسباب والنتائج دون الإشارة إلى الهوية الاثنية أو الدينية أو العرقية. يتم تحديد العديد من الجماعات المسلحة غير الحكومية بمجموعة عرقية أو دينية محددة، وتميل تلك الهوية إلى السيطرة على كيفية وصفهم في الخطاب الإعلامي والعام، فعندما يكرر المسؤولون العموميون عبارات مثل "إرهابي الفولاني"، فإنهم يشرّعون التحيز الحزبي والاتهام الجماعي لمجتمع أوسع. حيث يجب أن تركز عناوين وسائل الإعلام وخاصة التصريحات الصادرة عن المسؤولين الحكوميين على إدانة السلوكيات وتجنب شيطنة مجموعات هوية معينة.

> تحفيز ممارسات الإبلاغ الجيدة. يجري فرز الكثير من المعلومات المتاحة حول النزاعات المتعلقة بالرعي من خلال مصادر وسائل الإعلام المحلية، مما قد يؤدي إلى تحريف الروايات العامة. وحتى على المستوى المحلي قد يربط المراقبون النزاعات على الموارد بالإرهاب، على سبيل المثال، –لأن الأطراف المعنية تتمركز في مناطق يسيطر عليها المتمردون–. كما ويمكن للحواجز اللغوية والبُعد المادي أن يجعل الرعاة أقل وصولاً للصحفيين والباحثين.

في الوقت نفسه، غالباً ما يؤدي العداء بين الطوائف إلى إشاعات ومعلومات خاطئة حول المجموعة المسؤولة عن هجوم أو جريمة. وفي هذا الصدد قد تساعد برامج التدريب على الصحافة المراعية للنزاع في تحديد أسباب التحيز والتخفيف من عواقبه. إن الصحافة المعتمدة على الحقائق تؤدي إلى تحسين جودة التقارير التي يمكن أن توجه السياسة الرسمية وإجراءات الدولة في الأراضي الرعوية الجافة. في نيجيريا، على سبيل المثال، طورت منظمة البحث عن أرضية مشتركة نظاماً للإنذار المبكر كان من شروطه أن تأتي جميع تقارير أحداث النزاع من وكالتين مستقلتين أو أكثر قبل نشرها من خلال النظام. ولقد كفلت هذه الممارسة البسيطة عدم مساهمة نظام الإنذار المبكر بشكل فعال في نشر المعلومات قبل التحقق منها.

المثال
3-7

ترميز البيانات المتعلقة بالإرهاب تحجب دور قبائل الفولاني

كثيراً ما يُوصم رعاة الفولاني في غرب إفريقيا بأنهم مجتمع متشدد، مما يؤدي إلى سوء معاملتهم أو العنف الموجه ضد مدنيي الفولاني. إن التصور القائل بأن جميع سكان الفولاني جزء من تهديد متشدد منظم، قد تم تعزيزه بدهاء كبير من خلال الطريقة التي يتم بها تصويرهم في بعض الأبحاث ووسائل الإعلام الرئيسية. ومن هذه الأمثلة الرئيسية تمثيل الفولاني في مجموعات بيانات أحداث النزاع مثل قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD). حيث تجمع قاعدة بيانات الإرهاب العالمي بيانات عن الأحداث الإرهابية في جميع أنحاء العالم من خلال الاعتماد بشكل أساسي على مصادر الأخبار المحلية. وقد استخدم النظام مصطلح "مقاتلي الفولاني" لتصنيف الهجمات التي تورط فيها أفراد أو جماعات من الفولاني من قبل وسائل الإعلام المحلية. وقد يشمل ذلك الحوادث التي ذكرت فيها مصادر إعلامية أن الجناة يشتبه في أنهم من الفولاني، حتى لو لم يتم تأكيد ذلك أو التحقق منه من قبل سلطات إنفاذ القانون. إن ترميز البيانات بهذه الطريقة سوف يؤدي إلى الإيهام بأن هذه الهجمات كلها ترتكب من قبل مجموعة موحدة، على الرغم من أنها قد تكون غير مرتبطة تماماً.

بالاعتماد على هذه البيانات، صور مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2015 – الذي يحلل الاتجاهات العالمية للإرهاب – "مقاتلي الفولاني" على أنهم رابع أخطر منظمة إرهابية في العالم، بالمقارنة مع بوكو حرام أو الدولة الإسلامية. ولقد تكررت هذه النقطة في مصادر وسائل الإعلام الرئيسية، مما أثار المشاعر المعادية للفولاني على المستوى المحلي. وتم التوقف عن تصوير عرض "مقاتلي الفولاني" كمجموعة في تقارير مؤشر الإرهاب العالمي اللاحقة، واستُكملت مناقشات الفولاني في البيانات بإخلاء المسؤولية عن العنف المرتبط بالرعي.

أسئلة تستدعي النظر

عند تكييف الوحدة السابعة وفقاً لسياقكم

1. من الذي يمتلك التفويض والقدرة على التعامل مع الجرائم المرتبطة بالرعي؟

أ. ما هي الأجهزة الأمنية والعسكرية وأجهزة إنفاذ القانون الأكثر انغماساً بشكل مباشر في الاستجابة للنزاع أو الإجرام المرتبطين بالرعي؟

ب. هل يوجد مقدمو خدمات أمنية لديهم تفويض محدد لمعالجة الإجرام عبر الحدود أو الجماعات المسلحة غير الحكومية؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل لديهم استراتيجية أو نهج محدد بوضوح للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالرعي عبر الحدود؟

2. ما هي الثغرات في التنسيق بين الأجهزة الأمنية؟

أ. هل يوجد تنسيق بين مقدمي الأمن في المراعي أو المناطق الحدودية، وإن وجد، فإلى أي مدى؟

ب. أين توجد فرص للتواصل المنتظم والتعاون بين الاستجابات العسكرية والمدنية للنزاع المرتبط بالرعي؟

3. كيف تتعامل قوات الأمن مع السكان المدنيين في المناطق الريفية والحدودية؟

أ. هل موظفو أمن الحدود متورطون في أنشطة خارجة عن القانون تستهدف الرعاة أو التنقل الرعوي؟

ب. هل توجد خدمات شؤون مدنية أو هياكل اتصال مجتمعية؟ ما هي استراتيجية الاتصال للمجموعات الرئيسية؟

4. ما هو مفهوم العلاقة بين الرعي والإجرام أو التمرد؟

أ. ما هي مصادر البيانات الموجودة لرصد أو تحليل اتجاهات الإجرام أو العنف المرتبط بالرعي؟

ب. كيف يتم عرض الأنشطة الإجرامية التي يشارك فيها الرعاة في الخطاب الإعلامي والخطاب العام؟

ج. هل يفهم صانعو السياسات والمحللون بوضوح الفرق بين الجماعات المسلحة غير الحكومية المنظمة والرعاة؟

الانتقال إلى:

الوحدة الأولى – التنمية الريفية – غرس النمو الاقتصادي الريفي العادل والحد من الأسباب المزمنة للنزاع.

الوحدة الثانية – البيئة والحفظ – دمج النزاع المرتبط بالرعي في جهود الحفظ.

الوحدة الثالثة– الحاكمية وسيادة القانون – تشجيع المشاركة العامة في إدارة المراعي الرعوية.

الوحدة الرابعة– التكامل الإقليمي – فهم الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود لسبل عيش الرعاة وعلاقتها بالنزاع.

الوحدة الخامسة– النوع الاجتماعي وتمكين المرأة – تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفهم النوع الاجتماعي في النزاع المرتبط بالرعي.

الوحدة السادسة– إدارة النزاع – تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاع بطريقة سلمية.

الوحدة السابعة– إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب – معالجة تقاطع الرعي والإجرام والتمرد العابر للحدود.

الوحدة الثامنة– السلام المدني و الرقمي – عمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني

موارد إضافية

يحدث انتشار الأجهزة الجوَّالة رخيصة الثمن تغييرًا جذريًا في سبل عيش الرعاة والمزارعين بتوسيع إمكانية اطلاعهم على المعلومات الرقمية. يظهر هنا مزارع في كينيا يستخدم خدمة للرسائل النصية تُسمى "iCow". اعتماد: سودارسان راجافان/واشنطن بوست عبر Getty Images.

الوحدة الثامنة

السلام المدني الرقمي

يتزايد معدل انتشار خدمات الاتصالات المتنقلة في أفريقيا السوداء بسرعة، بما في ذلك تلك الخدمات المنتشرة بين المجتمعات الرعوية. تظهر هنا إحدى نساء أفراد "الأرومو" في السوق في سنبيتي، إثيوبيا، وهي تتحدث في هاتفها الخلوي. اعتماد: إيريك لافورجيه/الفن مهارة لدينا جميعًا/كوربيس عبر Getty Images

القضية

يعمل انتشار التقنيات الرقمية في منطقة الساحل السوداني إلى تغيير الطريقة التي تمارس فيها المجتمعات الرعوية سبل عيشها إزاء تزايد مستوى عدم الاستقرار فيما يتعلق بالبيئة والمجتمع والسياسة. بالرغم من أن الرعي غالبًا ما يُنظر إليه على أنه ممارسة تنتمي إلى عصر ما قبل الحداثة، إلا أنه كان دائمًا متكيفًا مع الظروف المحيطة، حيث يتكيف الرعاة حاليًا مع العصر الرقمي. يتيح الانتشار السريع للأجهزة المحمولة رخيصة الثمن لسكان المناطق الريفية القدرة على التواصل عبر مسافات طويلة والاطلاع على معلومات مهمة. من المتوقع أن يصل معدل انتشار الاتصالات المتنقلة (شرائح الهاتف الجوَّال "SIM") في منطقة أفريقيا السوداء إلى 86٪ بحلول عام 2025. فقد كان الرعاة، في شرق أفريقيا، من أوائل الذين تبنوا تطبيقات الهاتف الجوَّال وفي غرب إفريقيا، كانوا هم المستخدمين الرئيسيين لخدمات المعلومات المناخية القائمة على بيانات شرائح الهاتف الجوَّال "SIM".

يمكن لزيادة الوصول إلى المنصات والأدوات التقنية الجديدة أن يكون لها من القدرة على تقليص مخاطر الصراع من خلال تحسين الخدمات المتوفرة للسكان المتنقلين – من إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية إلى الحماية من سرقة الماشية (انظر الوحدة 1). يمكن أن يساعد الاطلاع المباشر على البيانات الجغرافية المكانية القادة المحليين والأفراد على اتخاذ قرارات أكثر استنارة حول كيفية تنظيم طرق الهجرة الرعوية والأراضي الزراعية. يمكن أن تساعد الابتكارات الحاصلة في وسائل تعقب الماشية عن بُعد الماشية السلطات على الاستجابة بشكل أكثر فاعلية للسرقة في المناطق غير الآمنة.

في حين أن التقنيات الجديدة لديها القدرة على دعم بناء السلام، إلا أنها لا تُعد حلاً جاهزًا. يجب أن يدرك المستثمرون والمتعهدون حدود أي تقنية جديدة، بما في ذلك التكلفة وقابلية التوسع. والأهم من ذلك، أنه يجب أن تكون الجهود المبذولة لإدخال تقنيات جديدة مسؤولة عن احتياجات الرعاة أو المزارعين المحليين الذين سوف يستخدمون هذه التقنيات. لا تُعد الأدوات الفعَّالة بشكلٍ كبير دائمًا الأكثر ابتكارًا من الناحية التقنية، ولكنها الأدوات التي يمكن استعمالها والمفيدة للمجتمعات التي تستهدف هذه الأدوات مساعدتها.

توجز هذه الوحدة عدة أنواع مختلفة من التقنيات الرقمية التي يمكنها دعم نتائج بناء السلام. لا يزال العديد من هذه التقنيات قيد التطوير، لكن من المرجح أن تلعب هذه التقنيات دورًا كبيرًا في مستقبل الرعي في منطقة الساحل السوداني.

إستراتيجيات التدخل

1. **التقنيات الجغرافية المكانية**
2. **خدمات المعلومات المناخية**
3. **التقنيات المناهضة للسرقة**

نوع التدخل: برنامجي وسياسي

الوصف: استوعبت المجتمعات المحلية عبر التاريخ الهجرات الرعوية بالاعتماد على التفاهم المشترك بينهم فيما يخص الطرق التي تمر فيها قطعان الماشية والأماكن التي يحتاجون إليها للرعي. ومع ذلك، فقد ارتفع الضغط في العقود الأخيرة بشكل كبير على الموارد، وحدثت تغيرات في توقيت تحركات الثروة الحيوانية، وهذا كله ولّد الحاجة إلى ترسيم ممرات الهجرة على نحوٍ أكثر صرامة على المستوى الوطني أو الإقليمي. فالجهود المبذولة لرسم خرائط ممرات الهجرة وتحديدها بوضع العلامات تُعد معقدة ومرهقة، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى توافر الدعم التقني. يتيح إدخال تقنية أنظمة تحديد المواقع العالمية (GPS) التي يمكن حملها باليد - كما هو الحال في الهواتف - بالإضافة إلى الخرائط الرقمية لأصحاب المصلحة المحليين الاطلاع بسهولة على معلومات شاملة وحديثة. يمكن استخدام تقنية أنظمة تحديد المواقع العالمية "GPS" ورسم الخرائط الرقمية لتحديد المناطق التي تتوفر فيها الموارد الموسمية، والتي تتطلب وجود ممرات لربط هذه المناطق عبر المساحات الطبيعية الزراعية والرعوية.

ويمكن استخدام هذه الوسائل لتسهيل إدارة الموارد بشكل أكثر شمولية وعدلاً. ففي السودان، على سبيل المثال، يستخدم العلماء والمتعهدون البيانات الجغرافية المكانية المجمعة من خلال أنظمة تحديد المواقع العالمية (GPS) ومصادر الأقمار الصناعية لتحديد الأسباب التي تجعل قطعان الماشية تبدأ تحركاتها الموسمية عبر مناطق مثل كردفان، التي تعد موقعًا للعديد من العمليات الزراعية واسعة النطاق التي قد تمنع الماشية من التحرك فيها. إن تحديد الموارد أو ممرات الهجرة على الخريطة يسهل تعزيز الوعي العام باتفاقيات استخدام الأراضي والحماية من سوء الاستغلال (مثل انتقالات الماشية إلى مناطق أو مزارع غير مصرح بتوسعها في ممرات الهجرة). ومع ذلك، فإن إمكانية الاطلاع على البيانات الجغرافية المكانية وحتى استعمال أجهزة تحديد المواقع العالمية (GPS) التي يمكن حملها باليد في منطقة الساحل السوداني بكاملها. ومن الضروري للجهات المتدخلة أن يكونوا على دراية بالمخاطر المتمثلة في أن الانتقال إلى استخدام التقنيات الجديدة يمكن أن يعزز الفوارق الاقتصادية والإقليمية.

المثال 8-1: تحافظ شبكات الرعي على قاعدة بالممرات ومناطق الرعي في بوركينا فاسو

من يجب أن يكون مسؤولاً عن المحافظة على الخرائط الرقمية؟ غالبًا ما يتطلب المحافظة على تحديث الخرائط مستوى معينًا من البنية الأساسية والخبرة الفنية قد يكون صعبًا المنال على قادة المجتمع المدني المحليين. في شرق بوركينا فاسو، طورت شبكة "Le Réseau de Communication sur le Pastoralisme (RECOPA)" لشؤون المجتمع المدني قاعدة بيانات لخرائط ممرات الماشية ومناطق الرعي في 27 بلدية يمكن للحكومات المحلية وأعضاء شبكتها الرعوية الوصول إليها. وقد أنشأت "RECOPA" قاعدة البيانات هذه بمساعدة خبراء في نظام المعلومات الجغرافية (GIS) والوكلاء الميدانيين لديها، وحافظت عليها مقابل تكلفة منخفضة عبر استخدام منصة مفتوحة المصدر وعبر الاندماج في أسواق الثروة الحيوانية المحلية. توفر الخرائط خدمة ضرورية للرعاة الذين يعتمدون عليها لتجنب استغلال المناطق الصالحة للفلاحة أثناء هجراتهم الموسمية.

ومع ذلك، فباعتبار RECOPA منظمة شعبية، فإنها تواجه قيودًا كبيرة في استخدامها للتقنيات. حيث تمنعها القيود المفروضة على الأجهزة والبرامج من استخدام تخزين البيانات المستندة إلى مجموعة النظراء ونشرها، مما يعيق إجراء تعديلات سريعة وفعَّالة على خرائطها. وإن الافتقار إلى فرص بناء القدرات يعني أن وكلاء هذه المنظمة لا يكتسبون بالضرورة أفضل الممارسات أو الابتكارات التقنية التي يمكن أن تعزز من ممارساتهم.

ما الذي يؤدي إلى نجاح *التدخلات باستخدام الوسائل الجغرافية المكانية*؟

- وقد صُممتْ التدخلات لمساعدة المجتمعات الريفية على تطوير تفاهمٍ أعمق للقيود المفروضة على مواردهم.

الخرائط ليست مجرد أدوات عادية لتحديد طرق الهجرة؛ حيث يمكن أن تكون مصادر غنية للمعلومات التي يصعب على سكان الريف معرفتها. قد يتفهم الراعي الفرد أو المزارع الفرد ضغوط الموارد التي يواجهونها على نحوٍ حدسي، لكنهم يفتقرون إلى النظرة واسعة النطاق التي يمكن أن توفرها الخرائط. يمكن أن تساعد البيانات الخرائطية (أي الخرائط) الراعي الفرد على فهم التغيرات المناخية التي تؤثر على تحركات الماشية على بُعد مئات الكيلومترات من أراضيه أو تصور مدى التغير في استغلال الأراضي بمرور الوقت، ليس فقط في المكان الذي يعيش فيه هذا ولكن في المناطق المحيطة به أيضًا. ولهذا السبب، فمن المهم أن تكون هذه البيانات متاحة للجمهور حيثما أمكن ذلك. ينبغي أن تضع برامج إنشاء البيانات الجغرافية المكانية استثماراتها في تحويل تلك المعلومات إلى لغة وصيغة لا تتطلب معرفة فنية بالخرائط.

غالبًا، يجب استكمال التقنية الرقمية بعمليات غير رقمية. توجد هنا مجتمعات في منطقة مالي الشرقية تنتج خريطة للموارد الرعوية باستخدام بيانات ميدانية تم جمعها من خلال أجهزة GPS. اعتماد: ليف بروتيم.

➢ يمكن لجميع المستخدمين الاطلاع على الخرائط.

يجب أن تكون خرائط الموارد متوفرة بسهولة وموثوقية وبتكلفة منخفضة للأشخاص الذين يعيشون ويسافرون عبر تلك الأرض. يجب ألا يُطلب من المستخدمين الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر أو السفر لمسافات طويلة لعرض المعلومات المعينة. وستكون المعلومات متاحة على نحو مثالي عبر الهواتف المحمولة، والتي يستخدمها الرعاة بشكل متكرر أثناء رعي الحيوانات. يفتح وضع الخرائط على الأجهزة المحمولة إمكانية ربط تلك المعلومات بخدمات أخرى، مثل خدمات أحوال الطقس أو التنبيهات الأمنية. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها الخرائط على الإنترنت أو في المجال العام، يجب تكليف الجهات الفاعلة الموثوق بها بتوفير إمكانية الوصول إليها. يمكن أن تعمل البلديات أو الجمعيات المدنية كمراكز إقليمية حيث يمكن للمستخدمين الاطلاع على الخرائط ومشاهدة أماكن ممرات الماشية أو مناطق الرعي في مجتمع معين، على سبيل المثال. غالبًا ما يتطلب ذلك مستوى معينًا من البنية الأساسية التقنية، مثل أجهزة الكمبيوتر والطابعات وتراخيص البرامج والكهرباء في المناطق الريفية. وعند إتاحة هذه المعلومات، تمكّن الخرائط الرقمية البلديات المحلية من حماية الحقوق القانونية للرعاة بشأن الحصول على الموارد، كما لوحظ في مالي.

➢ تُحدَّثُ الخرائط وتُنقَّح باستمرار.

يجب أن تستجيب جهود رسم الخرائط الناجحة للطبيعة الديناميكية للتنقل الرعوي ونقل الموارد في منطقة الساحل السوداني. يتغير استخدام الأراضي والموارد المتاحة على أساس سنوي، لذلك هناك خطر دائم من أن تصبح الخرائط قديمة وتفقد فائدتها لأصحاب المصلحة المحليين. تُعد الحاجة إلى تحديث الخرائط مهمة خاصةً لجهود رسم الخرائط على نطاق أوسع (على مستوى المنطقة/المستوى الوطني/المستوى الإقليمية) حيث لا تلتقط الخرائط التغييرات الدقيقة في استخدام الموارد. على سبيل المثال، قد تكون ممرات الماشية التي تُعد مهمة لمئات أو آلاف الحيوانات ضيقة لتصل إلى 50 مترًا في بعض الأماكن. ولذلك، يمكن بسهولة سدها بواسطة حقل واحد جديد. ولتظل هذه الخرائط مفيدة، يجب تنفيذ تدخلات لرسمها كاستثمار طويل الأجل، مع خطة لتحديث البيانات بانتظام ومشاركة تلك البيانات مع المستخدمين.

➢ وتُستكمل تدخلات رسم الخرائط بأنشطة بناء توافق الآراء.

يمكن أن تكون الجهود المبذولة لرسم خرائط للموارد الطبيعية أو طرق الهجرة الرعوية مثيرة للنزاعات وغالبًا ما تتطلب الموازنة بين احتياجات ومصالح المجموعات التي ترغب في رفع دعاوى في منطقة معينة. على سبيل المثال، قد يوافق المزارعون المحليون على تحديد طريق لتمرير الماشية في مناطق ذات قيمة رعي منخفضة، ولكن يرفضون ذلك في الأماكن التي تكون فيها المراعي مليئة للغاية بالقيمة الغذائية. يمكن أن توفر وسائل مثل أجهزة GPS وتقنية رسم الخرائط الرقمية معلومات أكثر تفصيلاً حول الموارد المتاحة وأنماط الهجرة، لكن هذه المعلومات لن تحل الخلافات بين صانعي القرار المحليين على نحوٍ فوري. يجب أن تستمر التدخلات في إعطاء الأولوية لبناء توافق الرأي بين الأشخاص كمكمل لوسائل رسم الخرائط الرقمية.

ما الذي يؤدي إلى فشل جهود التدخلات باستخدام الوسائل الجغرافية المكانية ؟

- لا توفر التدخلات موارد كافية لضمان أن الخرائط محدَّثة وقابلة للتطبيق.

يُعد رسم خرائط الموارد الطبيعية أو طرق الهجرة الرعوية أمرًا عالي التكلفة، ويستغرق وقتًا طويلاً، كما أنه معقدٌ حتى مع الحصول على أحدث تقنيات GPS. يجب أن تضع التدخلات الناجحة استثمارات كبيرة في الخبرة الفنية عبر إشراك رسامي الخرائط في مرحلة التصميم وتعيين فرق رسم الخرائط من ذوي الخبرة بهذه التقنية والتضاريس المحلية. عند استخدام الخرائط لتحديد طرق الهجرة الرعوية أو الأراضي للرعي أو الزراعة، يجب التحقق من صحة المنتج النهائي وقبوله من قبل مجموعة من أصحاب المصلحة من الحكومة المحلية إلى الجمعيات الرعوية والزراعية. قد تكون مراجعة الخرائط وبناء توافق الرأي - خاصةً عند الانخراط في المجتمعات المتنقلة - أمرًا مستهلكًا للوقت ومكلفًا. وحتى بمجرد مراجعة الخرائط، فإنها ستظل قابلة للتطبيق فقط إذا كان من الممكن مراجعتها وتحديثها بانتظام، وهو الأمر الذي يتطلب في كثير من الأحيان تأمين دعم طويل الأجل من أي مؤسسة حكومية أو سوق محلي للثروة الحيوانية أو شبكة للمجتمع المدني. وستكون التدخلات غير ناجحة أو تأتي بنتائج عكسية إذا اعتمد على طرقٍ مختصرة للحصول على هذه النتائج.

- تُعزل عمليات التدخل في رسم الخرائط عن بعضها البعض.

وقد كانت هناك العديد من المحاولات المنفصلة لرسم خرائط للموارد وطرق الهجرة الرعوية، وذلك من المستوى المحلي إلى المستوى العابر لحدود الدولة. وحتى عندما تغطي هذه التدخلات نفس المنطقة، غالبًا ما تتضمن مصادر بيانات مختلفة وعمليات للتصميم وأصحاب مصلحة. وتخلق ممارسة عملية رسم الخرائط الموازية مخاطر تتمثل في أن المجتمعات سيكون لها نقاط مرجعية متضاربة لاتخاذ القرارات بشأن إدارة الموارد. فمن الأهمية بمكان تشجيع التوافق وتبادل المعلومات بين مشاريع رسم الخرائط المختلفة والتأكد من أن الخرائط المصممة على المستوى الوطني أو الإقليمي تعكس تلك المصممة على المستوى المحلي.

- حيث إن تدخلات رسم الخرائط تثير صراعات جديدة بين مستخدمي الموارد.

ويُعد رسم خرائط الموارد مسعًى سياسيًا عميقًا وغالبًا ما تكون الأراضي الزراعية الرعوية عبارة عن مساحات متنازع عليها. ويمكن أن يؤدي تأسيس حدود جغرافية حول المناطق المحلية وإعادة تحديد مناطق حركة الثروة الحيوانية إلى صراعات جديدة، إذا لم يتم ذلك بعناية. قد تكون موارد الأراضي أو المياه التي استغلها الرعاة سلفًا من خلال الحقوق العرفية قد تم بيعها إلى ملاك خاصين أو قد يكون لها وضع غير واضح بموجب القانون. ويمكن أن تؤدي التدخلات التي تحاول إضفاء الطابع الرسمي على الحدود الواضحة إلى نزوح الرعاة أو المزارعين من الأراضي التي يعتقدون أن لهم الحق في استغلالها، وبالتالي تأجيج الصراع بين المجتمعات المحلية. فهناك العديد من الأمثلة الموثقة على تأسيس المزارعين السريع لحقول داخل ممرات الثروة الحيوانية بعد تأسيسها لتأمين حقوق استغلالهم لها أو الإشارة إلى عدم موافقتهم على ذلك للقادة المحليين ومربي الثروة الحيوانية. وحتى مع زيادة جهود رسم الخرائط الرقمية على المستوى الوطني أو الإقليمي، فلا يزال من الضروري أن يكون للمجتمعات المحلية رأيٌ واضح في إنشاء تلك الخرائط وحماية الموارد المعينة.

2-8 - خدمات المعلومات المناخية

نوع التدخل: برنامجي

الوصف: للبقاء على قيد الحياة في المُناخات الساحلية القاحلة، يجب أن يكون الرعاة قادرين على التكيف مع الظروف المتغيرة في بيئاتهم. وتُعد معرفة أماكن المياه السطحية والمراعي على مدار العام، لا سيما خلال فترات الجفاف، أمرًا ضروريًا لبقاء القطعان الرعوية على قيد الحياة. لقد تعامل الرعاة على نحوٍ تقليدي مع حالة عدم اليقين هذه من خلال مناهج غير رقمية، مثل إرسال الكشافة قبل إرسال قطعانهم. ومع ذلك، يمكن لخدمات المعلومات المناخية الرقمية أن تزود الرعاة ببيانات أكثر تفصيلاً عن توافر الموارد أو أنماط الطقس من خلال مجموعة من صور الأقمار الصناعية ووسائل الإسناد الجغرافي والمخبرين المعنيين بالأراضي. ويمكن بعد ذلك نقل هذه المعلومات إلى الجمهور عبر البث الإذاعي أو الرسائل النصية القصيرة أو مراكز الاتصال أو تطبيقات الأجهزة الجوَّالة. تتوسع هذه الخدمات في كثير من الأحيان إلى ما يتجاوز البيانات المناخية لتشمل مجموعة من المعلومات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أسعار الماشية ومواقع المحطات البيطرية وحدائق التطعيم وحدوث الأمراض وأماكن تمركز قطعان الماشية بأعداد كبيرة ومناطق اندلاع النزاعات. تسهل التطورات في الحوسبة السحابية وواجهة المستخدم الارتباط السلس بين مصدر البيانات والمستخدمين المحليين. ونتيجة لذلك، يمكن للرعاة في المناطق النائية الاطلاع على المعلومات لمساعدتهم على تخطيط ممرات هجرتهم والعثور على الموارد اللازمة وتجنب المواجهات مع المزارعين أو قطاع الطرق أو الرعاة الآخرين في بعض الأحيان.

تشمل أيضًا بيانات المناخ تطبيقاتٍ محتملة لتوجيه الاستثمارات في تحقيق الاستقرار والتنمية والاستجابة عند اندلاع النزاعات. يمكّن التقدم في وسائل تحليل البيانات الخبراء من توقع مخاطر الجفاف أو نقص الموارد اللذين ربما يؤديان إلى نزوح المجتمعات الرعوية وإثارة النزاعات المحلية. وباستخدام هذه المعلومات، يمكن لوكالات التنمية وغيرها اتخاذ إجراءات وقائية لمساعدة المجتمعات الرعوية والمستقرة قبل أن تدمرها الكوارث الطبيعية وقبل تصاعد النزاعات.

مثال 8-2أ: تزود خدمة الإنذار المبكر الرعاة في غرب أفريقيا بمعلومات آنية

نظام الإنذار المبكر للرعاة (PEWS) – الذي طورته منظمةAction Contre la Faim – هو عبارة عن خدمة معلوماتية تشارك البيانات مع الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والرعاة عبر البريد الإلكتروني ومحطة الإذاعة المحلية والرسائل النصية القصيرة والنشرات عبر الإنترنت. تقدم صور الأقمار الصناعية معلومات عن المراعي (الكتلة الأحيائية) وتوافر المياه السطحية وإمكانية الوصول إليها، ويقدم المخبرون المحليون الذين يتقاضون مرتبات عن عملهم استبيانات أسبوعية عبر الرسائل النصية القصيرة حول موضوعات تشمل المراعي وأماكن تمركز قطعان الماشية بأعداد كبيرة ومصادر المياه وصحة الماشية وأسعار السوق وحرائق الغابات والنزاعات. تُحلل مجموعتا البيانات اعتمادًا على الذكاء الاصطناعي ويتم التحقق من صحتها بواسطة الجهات الفاعلة المحلية والوزارات الحكومية. ويوضح هذا النظام كيف يمكن أن يكون جمع البيانات الرقمية والمعرفة التجريبية المحلية عمليتين متكاملتين وتعزز كل منهما الأخرى. وبتوفير هذه المعلومات من خلال القنوات العامة، يمكن للرعاة استخدام نظام PEWS لدعم جميع أنواع القرارات المتعلقة بإدارة مواشيهم.

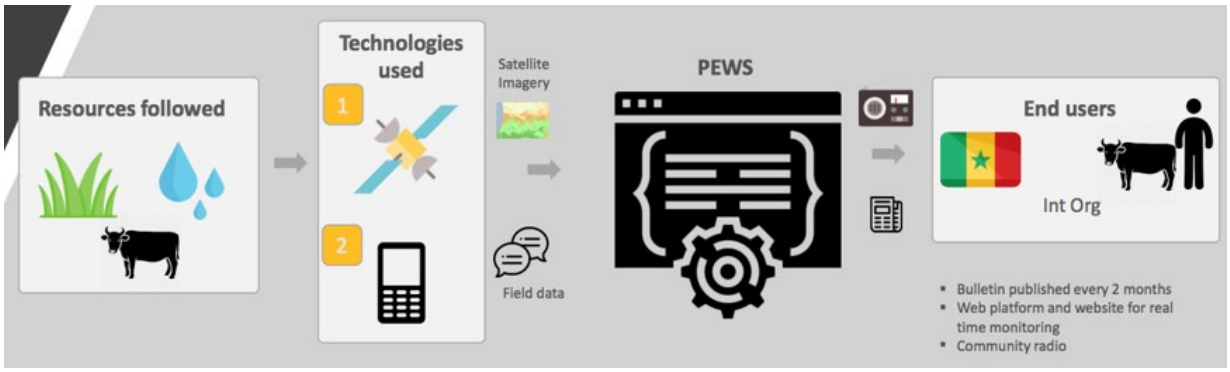

إدخالات البيانات والمخرجات المعلوماتية. اعتماد: البنك الدولي.

ما الذي يؤدي إلى نجاح خدمات المعلومات المناخية ؟

- تم تصميم البرامج لتعزيز الشراكات المحلية لجمع البيانات ونشرها.

حتى الوسائل الرقمية الأكثر تطورًا تتسم بوجود حدود لها. تعمل "خدمات المعلومات المناخية" على نحوٍ أفضل عندما يتم استكمالها بشبكة من المخبرين المحليين أو الجمعيات التي يمكنها "جمع بيانات ميدانية فعلية" من خلال المعلومات المستمدة من صور الأقمار الصناعية وتسجيل المعلومات التي لا يمكن استشعارها عن بُعد، مثل الأمراض وأسعار السوق. يمكن لبناء خدمات المعلومات التي تسمح للشركاء المحليين بإدخال معارفهم إضافة شرعية على الخدمة، ويضمن ذلك استجابتها للاحتياجات الحقيقية للرعاة والمزارعين وغيرهم. فعلى سبيل المثال، خلال جائحة كوفيد-19، وبناءً على اقتراح من شبكة Réseau Billital Maroobé (RBM) الرعوية، فقد طورت منظمة Action Contre la Faim منصة لتنبيه الرعاة في منطقة الساحل بشأن إغلاق الحدود وإغلاق الأسواق وزيادة الأسعار التي ارتفعت نتيجة الجائحة.

- تم تصميم "خدمات المعلومات" لتكون تحت تصرف الرعاة.

لكي تكون خدمات المعلومات فعالة، يجب أن يكون المستخدم العادي قادرًا على الوصول بسهولة إلى البيانات المتاحة وفهمها. ويجب نقل المعلومات باللغات المحلية وتقديمها بمصطلحات مألوفة للأفراد الذين لم يتلقوا تعليمًا رسميًا (كما هو الحال مع العديد من الرعاة). وفيما يتعلق بالسكان الذين يجهلون مهارات القراءة والكتابة، يجب توفير المعلومات عبر جهاز الراديو أو الهاتف، وليس من خلال الرسائل النصية. ويجب على الجهات المتدخلة تصميم خدمات مناسبة للأجهزة التي يمتلكها الرعاة بالفعل في سياق كل منهم – مثل استخدام أجهزة الراديو والهواتف المميزة بدلاً من تطبيقات الهاتف الجوَّال للهواتف الذكية. ويجب أن تكون الخدمات رخيصة بالنسبة للمستخدم، حيث إن الغالبية العظمى من الرعاة في منطقة الساحل يعيشون تحت خط الفقر. وفي مالي، على سبيل المثال، تدعم شركة Orange للاتصالات 80٪ من تكلفة المكالمات إلى منصة GARBAL التي تنتجها SNV Netherlands.

- وتجمع الخدمات المعلومات ذات الفائدة العملية من أجل الرعاة.

لكي تكون خدمات المعلومات ذات قيمة عملية، يجب أن تغطي نطاقًا جغرافيًا واسعًا ويتم تحديثها بشكل متكرر، وتتضمن معلومات شاملة. وفيما يتعلق بالتغطية الجغرافية، يجب أن تمتد بشكل مثالي لتشمل كامل الطرق الرعوية، بما في ذلك بمناطق عبر الحدود. يمتد نظام PEWS، على سبيل المثال، عبر موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو والسنغال (انظر المثال 8-2أ). يجب أيضًا تحديث المعلومات و/أو نشرها بوتيرة عالية. معظم البرامج التشغيلية والفعالة التي تمت مراجعتها في البحث الخاص بمجموعة الأدوات هذه تحدِّث منصاتها كل 7 إلى 10 أيام. وأخيرًا، سيجد المستخدمون قيمة أكبر في الخدمة إذا كان بإمكانهم توفير معلومات تتجاوز توافر المياه والمراعي، مثل أسعار السوق أو صحة الماشية أو أماكن تمركز قطعان الماشية بأعداد كبيرة التي تتأثر أيضًا بشكل غير مباشر بالتغيرات المناخية. وفي كينيا، ساهمت قدرة الرعاة على معرفة هذه المعلومات بأنواعها الأخرى عبر منصة AfriScout في تقليص نفوق الماشية خلال موسم الجفاف.

- خدمات المعلومات المناخية مصممة لتكمل الممارسات الحالية، لا لتحل محلها.

المعلومات المتعلقة بالمناخ ليست العامل الوحيد الذي يأخذ في الاعتبار الرعاة عند تحديد طريق هجرتهم، ولا يمكن لخدمات المعلومات المناخية أن تحل محل المصادر التقليدية للمعرفة. ستعزز المعلومات الواردة من منصات التقنيات على نحوٍ مثالي التفاهمات الشخصية حول المناخ وممرات الهجرة التي احتُفِظَ بها اعتمادًا على المعرفة التاريخية أو المؤشرات المحلية، مثل النباتات وسلوك الحياة البرية. من المرجح أن تستمر المجتمعات الرعوية في الاعتماد على الكشافة والشبكات الشخصية لتخطيط ممراتها والتفاوض بشأن الاطلاع على المعلومات مع المزارعين المحليين، إلا أن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموارد المتاحة أو مخاطر الجفاف يمكن أن يوفر الوقت والمال بتقليل عدد الأماكن التي يرسلون إليها الكشافة. عند تهيئة البيئة الاجتماعية لخدمات المعلومات الجديدة، من المهم أن يتم تقديمها على أنها معتمدة على هذه الممارسات الأخرى، وليس إفسادها.

➢ تُستخدم بيانات المناخ لمنع النزاعات وتوجيه الاستثمارات الإنمائية.

ويمكن استخدام البيانات التي تم جمعها بواسطة "خدمات المعلومات المناخية" لتوقع الصدمات التي يتعرض لها قطاع الثروة الحيوانية وحتى المخاطر المتزايدة للنزاعات بين المجتمعات المحلية. وباستخدام نظام مثل نظام PEWS مثلاً، يمكن للحكومات ووكالات التنمية تعقب إنتاج الكتلة الإحيائية وإرسال نشرات الإنذار المبكر إذا لاحظَتْ أي تصرفات شاذة أو حشد خدمات الإغاثة قبل فقدان الماشية (انظر المثال 8.2أ). أو، إذا كانت البيانات أو شبكات المخبرين تشير إلى أن القطعان ستصل قبل الحصاد وربما تلحق الضرر بالمحاصيل، فيمكن بذلك توفير المياه والأعلاف للرعاة لتأخير تحركات الماشية إلى فترة ما بعد الحصاد. باستخدام أدوات التحليل المتقدمة، يمكن للخبراء أيضًا استخدام البيانات المناخية للتنبؤ بشكل أفضل بتأثير تغير المناخ على السكان المحليين وتطوير حلول تعتمد على البيانات (انظر المثال 8.2ب). ويجب أن تراعي التدخلات الهادفة لتطوير خدمات المعلومات المناخية وإضفاء الطابع الاجتماعي عليها الاستخدامات المحتملة متعددة البيانات التي تم جمعها، ويجب أن تبحث عن فرص لجعل هذه التقنيات جزءًا من أجندة منع النزاعات.

مثال 8-2ب: تتنبأ بيانات المناخ بمخاطر الصراع في الصومال

بينما يتكيف الرعاة في منطقة الساحل السوداني باستمرار مع الظروف الجوية غير المؤكدة، فإن الأحداث الشديدة مثل الفيضانات أو الجفاف يمكن أن تجبرهم على الهجرة إلى مناطق جديدة وتجعلهم في صراع مع المجتمعات المحلية المضيفة. باستخدام خوارزميات متقدمة جمع البيانات، صممت منصة Omdena لحشد المصادر نظامًا للتنبؤ بنقاط الصراع الساخنة في الصومال بناءً على بيانات المناخ والهجرة. وهذه الأدوات المتعلقة بجمع البيانات (بما في ذلك "دعم شاحنات النقل" وخوارزميات "الغابة العشوائية") أتاحت لـ Omdena التنبؤ بالمكان الذي يحتمل أن تؤدي فيه أحداث الفيضانات أو الجفاف إلى نزوح مجموعات كبيرة من الناس ودفعهم إلى المناطق التي تكون فيها مخاطر الصراع عالية بسبب عدم كفاية الموارد لكل من المهاجرين والسكان المضيفين. وقد تم تقديم هذه المعلومات إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين في المجال الإنساني للإبلاغ عن قراراتهم حول كيفية تخصيص الموارد.

ما الذي يؤدي إلى فشل خدمات المعلومات المناخية ؟

➢ تم تصميم البرامج وفقَ نطاق زمني قصير.

يمكنها أن تستغرق الوقت في تطوير هذه الأنواع من الأنظمة والتسويق لها ونشرها وتوسيع نطاقها. تتطلب التهيئة الاجتماعية للتقنيات الجديدة بين المجتمعات الرعوية التي تعمل في المناطق النائية، وتتصف بمستويات عالية من الجهل بالقراءة والكتابة وقتًا لبناء الثقة واستكشاف المشكلات المتعلقة بوصول المستخدم وواجهته. وستحتاج الجهات المتدخلة إلى وقت للاستثمار في شراكات مع شبكات الرعاة والمخبرين المحليين الذين غالبًا ما يكونون مهمين لهدف "مراجعة البيانات" والوصول إلى الجماهير المستهدفة. وبدون موارد كافية والتزام طويل الأجل، ستكون هذه الأنواع من التدخلات أقل احتمالاً للترسخ والاستقرار.

➢ الخدمات ليست مصممة حتى تدوم لفترة طويلة.

لا تعتبر "خدمات المعلومات المناخية" عمومًا عملاً مربحًا، لا سيما عندما تكون هذه الخدمات بحاجة إلى أن تكون تحت تصرف الرعاة، الذين تعيش الغالبية العظمى منهم تحت خط الفقر. يجب معالجة الرؤية طويلة المدى للاستدامة قبل تنفيذ البرنامج، بحيث لا تعتمد هذه الخدمات على تمويل المانحين قصير الأجل، وبالتالي لا تصبح التكلفة على المستخدمين عالية جدًا بشكل يجعلها بعيدة عن استغلال الرعاة من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يحتاجون إليها. يُعد بناء شراكات عامة وخاصة مع شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك محطات الراديو وموفرو خدمات الهواتف، إحدى الخطوات التي اتخذتها بعض الخدمات لضمان تحقيق الاستدامة. ومع ذلك، نظرًا لأن المعلومات المناخية وحدها نادرًا ما تكون مربحة، غالبًا ما يجب ربط المنصات التي تديرها الشركات الخاصة بخدمات أخرى أو بجزء من شيء أكبر، خاصةً إذا كانت تدعم التكاليف على نحوٍ جزئي.

يمكن أن يساعد تحليل البيانات المناخية الوكالات الإنسانية والحكومية في توقع الأحداث الجوية المتقلبة أو الشديدة التي تؤدي إلى نزوح المجتمعات الرعوية والاستجابة لهذه الأحداث. يظهر هنا رعاة من القوميات الجنوبية والأمم والدولة الشعبية في إثيوبيا يسيّرون ماشيتهم عبر المناطق التي غمرتها الفيضانات التي أجبروا على مغادرتها بعد الفيضانات الشديدة في عام 2006.
اعتماد: أبراهام فيسيها/موقع AFP الإخباري عبر Getty Images

3-8 - التقنيات المكافحة للسرقة

الوصف: كثيرًا ما يتم استهداف الماشية الرعوية والرعاة الذين يأخذونها للهجرة بالسرقة من قبل قطاع الطرق والجماعات المسلحة، مما أدى إلى انتشار الأسلحة الصغيرة (انظر الوحدة 7). تعتبر الماشية هدفًا جذابًا بشكل جزئي؛ لأنه يمكن إخفاؤها بسهولة في منطقة معزولة مثل غابة محمية أو بيعها بسرعة في أي سوق قريب. وبمجرد سرقتها، فيصعب العثور عليها واستعادتها. أدت الزيادة الكبيرة في سرقة الماشية عبر منطقة الساحل السوداني إلى زيادة الحاجة إلى حلول تقنية مبتكرة لوضع سياسات لأراضي الرعي. ففي السنغال مثلاً، تسمح شبكة mLouma لمربي الماشية بالإبلاغ السريع عن حوادث السرقة باستخدام الإنترنت والشبكات الخلوية إلى سلطات إنفاذ القانون بهدف تسهيل تعقب الماشية واستعادتها بسرعة. كما تم استخدام مركبات جوية غير مأهولة لمراقبة المناطق المعزولة، حيث قد يحاول اللصوص إخفاء الماشية المسروقة فيها قبل بيعها.

التقنيات الأكثر استخدامًا لتعقب المواشي هي علامات نظام التعريف باستخدام موجات الراديو (RFID). تسمح أجهزة RFID بتعقب الحيوانات عن بُعد (على مسافة محدودة) وتسمح بمزيد من الشفافية في شراء وبيع الماشية. وتحتفظ أجهزة RFID بسجل إلكتروني لملكية الحيوان، إلى جانب السجلات البيطرية وغيرها من المعلومات. وتسهل هذه التقنية تنظيم أسواق الماشية وتمكين التجار من التحقق بدقة من مالك البقرة قبل بيعها. ولاستخدام أجهزة RFID جنبًا إلى جنب مع أنظمة السجلات الإلكترونية المانعة للتلاعب (على سبيل المثال، البيانات المتسلسلة) القدرة على تحويل أسواق الثروة الحيوانية عن طريق استبدال السجلات الورقية لصحة الحيوان أو أصله بسجلات رقمية أكثر أمانًا. ويمكن لهذه الأدوات أن تجعل تجارة الثروة الحيوانية أكثر شفافية وأسهل في التنظيم، مما يقلل من القيمة السوقية للماشية المسروقة ويجعل الصناعة أكثر جاذبية للمستثمرين. ومع ذلك، ففي منطقة الساحل السوداني، يُستخدم كل تقنية من التقنيات الموضحة في هذا القسم بشكل محدود، لا سيما في المناطق التي تقع خارج نطاق السيطرة الفعالة لتطبيق القانون.

تستخدم أجهزة التعريف باستخدام موجات الراديو (RFID) مجالات كهرومغناطيسية لتعقب تحركات الحيوانات التي تحمل العلامات وبطريقة محدودة. وعادةً ما تشتمل هذه الأجهزة على شريحة صغيرة للغاية يطعمها الحيوان أو يتم إدخالها تحت جلده. لذلك لا يمكن العبث بها بسهولة أو إزالتها مثل علامات الأذن. وتخزن هذه الشريحة الصغيرة المعلومات، وتنبعث منها إشارة قابلة للتعقب. ويظهر هنا جهاز Livestock247 للتعريف باستخدام موجات الراديو (RFID) المصمم لإمكانية تعقب الماشية رقميًا والمستخدم في نيجيريا. اعتماد: Livestock247.com.

ما الذي يؤدي إلى نجاح التقنيات المناهضة للسرقة ؟

- ويتم التواصل بشأن فوائد تقنيات مكافحة السرقة بوضوح مع الرعاة وغيرهم من المستخدمين.

وحتى تكون وسائل مثل أجهزة RFID أو أنظمة التقارير الرقمية فعَّالة في الحد من السرقة، يجب أن يكون المستخدمون الرعاة قادرين على الوثوق في أن المعلومات التي يبلغون بها السلطات ستُستخدم للتحقيق في الحالات وتحديد الجناة. حيث يمكن لاستخدام هذه الوسائل الرقمية أن يقلل من مخاطر الاحتيال أو المعلومات المضللة. يمكن أن تكون السجلات الرقمية أكثر أمانًا من السجلات الورقية، خاصةً عندما يتم تخزين السجلات من أجهزة RFID في أنظمة دفتر الأستاذ الذي يتم توزيعه، وهو ما حاولت بعض أسواق الثروة الحيوانية تطبيقه. ومع ذلك، فكما هو موضح في حالة CaTRIS، لن يتبنى المستخدمون أي تقنيات، إذا كانوا متخوفين من كيفية استخدام هذه المعلومات (انظر المثال 8-3أ). فتحتاج الجهات المتدخلة التي تروج لتبني أي تقنية جديدة إلى إعطاء الأولوية لبناء الثقة بين المستخدمين المحتملين والإبلاغ بوضوح عن فوائد وجود سجلات رقمية موثوقة ومحايدة ودقيقة. وبالإضافة إلى توفير الحماية المحتملة ضد السرقة، فإن امتلاك سجل رقمي يمكن تعقبه فيما يتعلق بصحة الثروة الحيوانية ومنشئها يمكن أن يقلل من المخاطر للمشترين، ويشجع الاستثمار في صناعة الماشية (انظر المثال 8-3ب). وهذا مهم بشكل خاص عند التعامل مع بعض السكان من الرعاة الذين يفضلون العمل بعيدًا عن أعين السلطات، وحتى إنهم يترددون في الحصول على تسجيلات ورقية.

مثال 8-3أ: تنبيه الرعاة النيجيريين السلطات في الوقت الفعلي بسرقة الماشية

أسس مركز تكنولوجيا المعلومات والتنمية، ومقره كانو بنيجيريا، نظامًا على شبكة الإنترنت لتزويد المسؤولين ووكالات تطبيق القانون بتنبيهات في الوقت الفعلي بشأن سرقة الماشية. استخدم نظام معلومات سرقة الماشية (CaTRIS) حشد المصادر القائم على وسائل التواصل الاجتماعي وبرنامج Ushahidi مفتوح المصدر لجمع المعلومات والتواصل مع المستخدمين بأقل تكلفة. وقد مكّنت منصة حشد المصادر ضحايا السرقة من إرسال تنبيه إلى المستخدمين الآخرين لنظام CaTRIS إلى جانب معلومات عن الموقع المحتمل لماشيتهم المسروقة والأسواق التي يحتمل أن تؤخذ إليها الماشية. ولجعل النظام قابلاً للاستخدام على يد السكان الذين لا يعرفون مهارات القراءة والكتابة، أنشأت CITAD واجهة مستخدم تعتمد على الرموز المحددة من خلال إدخالات مجموعة التركيز. وبالرغم من التكلفة المنخفضة نسبيًا للخدمة (بأقل من دولار أمريكي "1" واحد)، فقد واجه نظام CaTRIS صعوبات في جذب المستخدمين بسبب مخاوف من انتقام السلطات الفاسدة التي تستفيد من سرقة الماشية. وبدون توفر عائدات تتأتى من رسوم المستخدم، فقد أصبح الحفاظ على البنية الأساسية للويب أمرًا لا يمكن الدفاع عنه ماليًا.

- يصمم مطورو التقنيات أدوات للمستخدمين من ذوي المستويات المنخفضة فيما يتعلق بالمعرفة التكنولوجية.

فغالبية الرعاة في منطقة الساحل السوداني لديهم معرفة محدودة بالقراءة والكتابة وخبرة سابقة في استخدام التقنيات المتطورة. حيث يجب تصميم الأجهزة أولاً وقبل كل شيء مع وضع المستخدم النهائي في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، مر نظام CaTRIS للتنبيه بسرقة الماشية في نيجيريا بالعديد من عمليات التصميم قبل أن يملك واجهة مستخدم تعتمد على الرموز المرئية المضمنة في الرسائل النصية للهاتف الجوّال (انظر المثال 8-3أ). ويمكن أيضًا استخدام المعلومات الصوتية للتغلب على القيود المفروضة على المستخدم، عندما يكون ذلك ممكنًا. وإذا أصبحت تقنيات التعقب المعقدة أو عالية الثمن بمثابة المعيار المُستخدم فيما يتعلق بالثروة الحيوانية في منطقة معينة، فهناك خطر يتمثل في حرمان الرعاة الأكثر فقرًا والأقل تعليماً من التعامل في الأسواق.

ما الذي يؤدي إلى فشل التقنيات المناهضة للسرقة ؟

- لم يتم تصميم تقنيات لتناسب الاحتياجات العملية للسكان الرعاة.

وحتى تكون فعالة للرعاة الذين يهاجرون لمسافات طويلة في المناطق النائية، يجب أن يكون للأدوات والمنصات المذكورة في هذا القسم نطاق جغرافي واسع وعمر طويل. تُعد إشارات التعقب لأجهزة RFID وأدوات المراقبة (مثل المركبات الجوية غير المأهولة) أكثر فاعلية على المدى القصير. ويجب أن تكون المنصات الرقمية الهادفة للإبلاغ عن السرقات متاحة عبر شبكات اتصالات مختلفة لتغطية الهجرات الرعوية بطولها الكامل. غالبًا ما تتمتع الشرائح الصغيرة أو أجهزة تحديد الهوية الأخرى بعمر بطارية محدود، مما يجعلها أقل فاعلية للرعاة الذين يقضون فترات طويلة من الوقت في مناطق منعزلة. وهذه القيود يمكن أن تجعل تدابير مكافحة السرقة مكلفة أو باهظة للعديد من مالكي الماشية.

- لا يدعم إنفاذ القانون تقنيات مكافحة السرقة.

يمكن أن يكون تعقب الماشية وأنظمة الإبلاغ والمراقبة عن بُعد أدوات مهمة لمساعدة السلطات وقوات تطبيق القانون، الذين لديهم قدرة محدودة على مراقبة المناطق الرعوية أو منع الجماعات المسلحة من السرقة. ومع ذلك، فإن هذه التقنيات فعَّالة فقط بقدر ما تُعد مكملة لأنشطة تطبيق القانون. وفي المناطق التي تفتقر إلى الشرطة، يمكن للمجرمين بيع الماشية المسروقة بسرعة لتذبح أو ليتم تهريبها للمناطق الحضرية والبلدان المجاورة قبل وقت طويل من تعقبها أو استردادها. تحدث سرقة الماشية بشكل متكرر في الأسواق السوداء المترسخة التي تنطوي على تواطؤ السلطات والفاعلين السياسيين الآخرين. وسيكون للجهود المبذولة لزيادة شفافية تجارة الثروة الحيوانية تأثير محدود طالما ظلت الأسواق غير المشروعة شائعة. ويجب تقديم الأدوات الموضحة في هذا القسم، حيث يمكن لسلطات تطبيق القانون دعمها بشكل صحيح.

- لا يتم اعتماد التقنيات الجديدة في السوق على الصعيد العالمي.

وأجهزة التعقب مثل جهاز RFID فعَّالة فقط في تحقيق الشفافية في سوق الثروة الحيوانية، إذا استخدمها كل فرد من أصحاب الماشية والمشترين على نطاق واسع. إذا لم يفحص أي شخص الجهاز عند نقل أي بقرة إلى السوق، فلن تكون هناك فرصة لتحديد السرقة في نقطة البيع. يجب استكمال أي مبادرة تتعلق بتشجيع استخدام التقنيات الجديدة بأنظمة قوية أو أعراف اجتماعية تضمن استخدام التقنيات بشكل صحيح في جميع أنحاء السوق.

- تفوق تكلفة استخدام التقنيات المزايا التي تعود على المستخدمين فرادى.

تعتمد جدوى أدوات مثل جهاز RFID للرعاة الأفراد على ما إذا كانت مستدامة ماليًا لمستخدميها. يجب على مالكي الماشية شراء شرائح التعقب الفردية ودفع تكاليف صيانتها واستبدالها في بعض الأحيان. ويمكن أن تكلف أجهزة التعقب القابلة للهضم (أي المعتمد على البلع) ما يصل إلى 7.40 دولارات أمريكية للتسجيل و6 إلى 7 دولارات للصيانة السنوية. تبلغ تكلفة شريحة التعقب في جهاز RFID الأكثر حداثة المستخدمة في غرب أفريقيا 15 دولارًا لكل وحدة، وتتطلب قارئ شرائح بقيمة 100 دولار. بالإضافة إلى ذلك، ليتمكن جهاز RFID من تعقب تحركات الثروة الحيوانية، يجب أن تكون مدعومة بمستوى كبير من البنية الأساسية التقنية (معالجة البيانات وتخزينها) التي قد تكون غير متوفرة في المناطق الريفية. كل هذه العوامل يمكن أن تثني الرعاة الأفراد عن استخدام النظام، حتى لو كان له فوائد محتملة.

مثال 8-3ب: تجربة أسواق الثروة الحيوانية عبر أفريقيا السوداء مع أنظمة التعقب.

تمت تجربة العديد من أنظمة وضع العلامات على الماشية وتعقبها في جميع أنحاء القارة الأفريقية، لكن في كثير من الأحيان مع نجاح محدود في الارتقاء إلى ممارسة عالمية. كانت سرقة الماشية مشكلة خطيرة في بتسوانا حتى طبقت الدولة نظامًا شاملاً لتعقب الثروة الحيوانية في عام 2000 لتلبية معايير النظافة الذي يطبقها لاتحاد الأوروبي، وهو سوق الثروة الحيوانية الرئيسي في البلاد. أصبح الشرط القانوني الذي يقضي بضرورة وضع علامة لجميع الماشية وتسجيلها في قاعدة بيانات النظام عند الولادة رادعًا كبيرًا للسرقة. والأساس في نجاح هذا النظام هو دعم القطاع العام المستدام: استثمرت حكومة بتسوانا ما يصل إلى 100 مليون دولار أمريكي في النظام منذ عام 2000، وما زالت تدعم تكلفة وضع العلامات للحيوانات. ويستخدم نظام التعقب مجموعة متنوعة من تقنيات تحديد الهوية، بما في ذلك جرعات الكرش التي تبلغ تكلفتها ما يصل إلى 3 إلى 4 دولارات لكل علامة.

وبشكل عام، حققت أنظمة التعقب نجاحًا محدودًا في منطقة الساحل السوداني. قامت هيئة الإدارات الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتجريب مخطط إقليمي للتعقب في شرق أفريقيا، لكنه اقتصر على ما يقرب من 2000 رأس من الماشية، ولم يتم توسيع نطاقه بسبب عدم اعتماده من قبل المستخدمين وعدم كفاية الدعم السياسي من السلطات. وبشكل جزئي، كان هذا النظام مقيدًا بسبب عدم كفاية تغطية الشبكة الخلوية في أجزاء كثيرة من المنطقة. وفي نيجيريا، تحاول شركات القطاع الخاص مثل Livestock247 تكرار نجاح بتسوانا، ولكن أعاقتها التكاليف المرتفعة وانخفاض مستوى الطلب. وتزيد الشبكة الكهربائية غير الموثوقة في نيجيريا من تكلفة استخدام تقنيات الهاتف الجوَّال. ونظرًا لأن أسواق الماشية غير رسمية في الغالب، فإن الطلب على تقنيات التعقب المكلفة يُعد منخفضًا لأنها لا تُترجم حاليًا إلى سعر أعلى لبائعي الماشية.

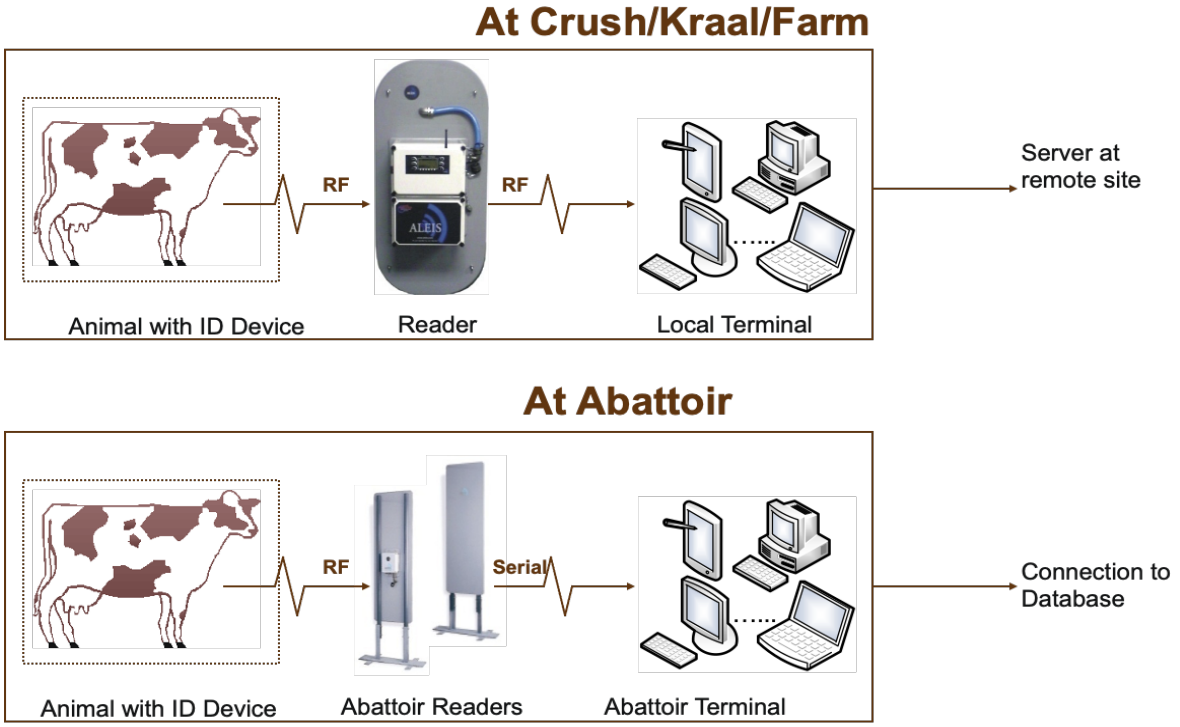

يظهر هنا نظام تحديد هويات الحيوانات وتسجيلها (AIR) للماشية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. اعتماد: دومينيك فيرجسون، شركة Consult IT Ltd. في بتسوانا.

عند ملاءمة الوحدة 8 للظروف المحيطة بك:

1. هل ستكون التقنيات في متناول الرعاة أو غيرهم من المستخدمين المحتملين؟

أ. هل يتمتع جميع المستخدمين المحتملين بإمكانية استعمال الأجهزة (مثل الهواتف الجوَّالة) أو البنية الأساسية التكنولوجية اللازمة للاستفادة من المعلومات أو الخدمة المقدمة؟

ب. ما هو مستوى الإلمام بمهارات القراءة والكتابة وبالمهارات التقنية بين المستخدمين المحتملين؟

ج. هل التقنيات أو الخدمة متاحة للرعاة أثناء الهجرة، أم أنها تتطلب الوصول إلى منصة مركزية أو عقدة معلومات؟

2. كيف سيؤثر اعتماد هذه التقنيات على الأعراف الاجتماعية والعلاقات السياسية القائمة؟

أ. ما هي العوائق المالية أو اللوجستية التي تحول دون تبني الفئات المهمشة لهذه التقنيات أو الاستفادة منها؟

ب. هل ستؤثر المعلومات التي تنتجها هذه التقنيات على الطريقة التي تتفاوض بها المجتمعات المحلية بشأن الدعاوى الأخرى المرفوعة فيما يتعلق بالأرض أو المياه أو الموارد الأخرى؟

ج. كيف ستؤثر هذه التقنيات على الاتصال بين المجتمعات والسلطات المحلية؟

3. من هم أصحاب المصلحة أو أصحاب النفوذ المحليون الذين سيسهلون انتشار هذه التقنيات؟

أ. هل هناك حاجة للبيانات التي تم جمعها من خلال المخبرين المحليين؟

ب. هل يوجد قادة أو شبكات مجتمعية موثوق بها يمكنها أن تدافع عن هذه التقنيات الجديدة بين الرعاة أو غيرهم من المستخدمين المحتملين؟ ما هي المخاوف أو الأفكار المقاوِمة التي يحتمل أن يواجهوها من المستخدمين؟

4. هل يواجه المستخدمون المحتملون ضغوطًا اجتماعية أو سياسية لتجنب استخدام التقنيات؟

أ. هل سيقوم المستخدمون بإنشاء معلومات لها آثار سياسية أو أمنية وتبادلها؟

ب. هل سيؤدي تبني التقنيات إلى تعريض المستخدمين لخطر جسدي أو خطر سياسي بتوريط السلطات أو الأفراد الآخرين من ذوي النفوذ في أنشطة غير قانونية؟

ج. هل يمكن التلاعب بالتقنيات لإهانة بعض الفئات الضعيفة مثل المزارعين المهاجرين أو النساء أو تهميش أدوارهم؟

د. هل يمكن لأطراف النزاعات طويلة الأمد استخدام هذه التقنيات؟

5. ما هي الآثار المترتبة فيما يتعلق بالتكلفة عند استعمال هذه التقنيات على نطاق واسع؟

أ. ما هي تكاليف هذه التقنيات فيما يخص المستخدم العادي؟ هل سيكون ذلك عائقًا أمام مشاركة الرعاة الأكثر فقرًا أو غيرهم من المستخدمين في هذا الأمر؟

ب. هل يوجد نموذج إيرادات قابل للتطبيق لتوسيع نطاق هذه التقنيات بدمجها في الأسواق المحلية أو عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص؟

6. ما هي الفرص المتاحة لنشر هذه التقنيات منعًا لحدوث الصراعات؟

أ. كيف سيتم استخدام البيانات الواردة من هذه التقنيات على نحوٍ واقعي؟ هل ستتم مشاركتها مع المنظمات والجهات الفاعلة الأخرى التي يمكنها دعم منع اندلاع الصراعات؟

موارد إضافية

نقدم فيما يلي مجموعة مختصرة من الموارد الإضافية حول بعض الموضوعات التي نوقشت في مجموعة الأدوات هذه. للاطلاع على تجميع أكثر تفصيلاً للموارد، يرجى مراجعة التقرير المصاحب:

بروتم، ليف وأندرو ماكدونيل. الرعي والنزاع في منطقة الساحل السوداني: مراجعة للأدبيات. (واشنطن العاصمة: البحث عن أرضية مشتركة، 2020).

التعامل مع السكان البدو

التعامل الفعال مع السكان الرعاة: إرشادات للوحدات العاملة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2020).

مجموعة الأدوات: التعامل مع الرعاة – نهج إنمائي شامل. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2018).

فهم الترحال الرعوي

التنسيق عبر الحدود لتنقلات الثروة الحيوانية وتقاسم الموارد الطبيعية بين المجتمعات الرعوية في مجموعة كاراموجا الكبرى. (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2019).

ديفيز، جوناثان، كلير أوغالي، ليديا سلوبوديان، جيو روبا، ورازينجريم ويدراوجو. عبور الحدود: الترتيبات القانونية والسياساتية للرعي عبر الحدود. (روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، 2018).

دي هان، سيز، إتيان دوبرن، برنارد جارانشر، وكاتالينا كوينتيرو. تنمية الرعي في منطقة الساحل: الطريق إلى الاستقرار؟ (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2016).

دورة على الإنترنت: الرعي وعدم اليقين. PASTRES.

تربية الماشية الرعوية في الساحل وغرب إفريقيا: وضع المفاهيم المسبقة قيد الاختبار. (التنمية الريفية بين الشبكات).

حيازة الأراضي في المناطق الرعوية

ديفيز، جوناثان، بيدرو هيريرا، جابر رويز ميرازو، جينيفر محمد كاتيريري، إيان هانام، إيمانويل نويزيري. تحسين إدارة الأراضي الرعوية: تنفيذ الإرشادات التوجيهية الطوعية بشأن الحاكمية المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. (روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2016)

هيوز، أوليفر. مراجعة الأدبيات المتعلقة بحيازة الأراضي في النيجر، بوركينا فاسو ومالي: السياق والفرص. (خدمات الإغاثة الكاثوليكية، 2014).

بهنكي، روي ومارك فرويدنبيرجر. نظرة عامة على حقوق الأراضي الرعوية وإدارة الموارد وتوصيات لإدارة النزاعات وتعزيز حقوق الرعاة. (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2013).

الأرض التي نرعى فيها: خلاصة دراسات الحالة حول كيفية دفاع منظمات الرعاة عن حقوقهم في الأرض. (نيروبي: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، 2011).

النوع الاجتماعي والرعي

ماذا نفعل: الجنس والرعي. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2020).

المرأة والرعي. أوراق الثروة الحيوانية الموضوعية: الأدوات لتصميم المشروع. (روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2012).

كيف نؤدي: تحليل سلسلة قيمة الثروة الحيوانية وتطوير المشاريع. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016).

صلة الوصل بين الثروة الحيوانية والحياة البرية

لويزا، ماثيو. الرعي العابر في وسط أفريقيا: الآثار الناشئة على الحفظ والأمن. (واشنطن العاصمة: قسم خدمة الأسماك والحياة البرية في الولايات المتحدة للحفظ الدولي، فرع إفريقيا، 2017).

مشروع واجهة بيئة الحياة البرية في الأراضي الجافة: الخبرات والدروس المستفادة من إدارة صلة الوصل بين بيئة الثروة الحيوانية والحياة البرية في كينيا وبوركينا فاسو. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الأفريقي للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، 2009).

السلام والأمن

كيفية منع تضارب استخدام الأراضي في المناطق الرعوية. (روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2020).

منع وتخفيف وحل النزاعات المتعلقة بالرحيل في إعدادات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: دراسة استقصائية للممارسات. (إدارات عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، 2020).

الرعي والأمن في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل: نحو تعايش سلمي. (داكار، السنغال: مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا والساحل، 2018).

الرعي المتطرف الجديد: النزاع وانعدام الأمن والتنمية في القرن الأفريقي والساحل. (أديس أبابا، إثيوبيا: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2017).

الرعي في الأراضي الجافة بأفريقيا: تقليل المخاطر ومعالجة الضعف وتعزيز المرونة. (روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2018).

نقدم فيما يلي مجموعة مختصرة من الموارد الإضافية حول بعض الموضوعات التي نوقشت في مجموعة الأدوات هذه. للاطلاع على تجميع أكثر تفصيلاً للموارد، يرجى مراجعة التقرير المصاحب:

بروتم، ليف وأندرو ماكدونيل. الرعي والنزاع في منطقة الساحل السوداني: مراجعة للأدبيات. (واشنطن العاصمة: البحث عن أرضية مشتركة، 2020).

التعامل مع السكان البدو

التعامل الفعال مع السكان الرعاة: إرشادات للوحدات العاملة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2020).

مجموعة الأدوات: التعامل مع الرعاة – نهج إنمائي شامل. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2018).

فهم الترحال الرعوي

التنسيق عبر الحدود لتنقلات الثروة الحيوانية وتقاسم الموارد الطبيعية بين المجتمعات الرعوية في مجموعة كاراموجا الكبرى. (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2019).

ديفيز، جوناثان، كلير أوغالي، ليديا سلوبوديان، جيو روبا، ورازينجريم ويدراوجو. عبور الحدود: الترتيبات القانونية والسياساتية للرعي عبر الحدود. (روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، 2018).

الرعي في الأراضي الجافة بأفريقيا: تقليل المخاطر ومعالجة الضعف وتعزيز المرونة. (روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2018).

ليونهاردت، أم، السياسات الإقليمية والاستجابة لإدارة الحركات الرعوية داخل منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. (أبوجا: المنظمة الدولية للهجرة، 2017).